

شرح منظومة ابن عاشر  
في

# الفقر المالك

(ت 1040 هـ)



طبعة مطبوعة

تجسس شروجهما وزاد عليهما

أحمد مصطفى قاسم الطرطاوي



# دار الفصيلة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة : القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي - كلية البنات  
مصر الجديدة ت وفاكس ٤١٨٩٦٦٥ رقم بريدي ١١٣٤١ هليوبوليس  
المكتبة : ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ت ٣٩٠٩٢٣١  
الإمارات ، دبي - ديرة - مرطب ١٥٧٦٥ ت ٢٦٩٤٩٦٨ فاكس ٢٦٢١٢٧٦

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر



## مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وهدانا إلى صراطه المستقيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين . وبعد . . فهذا النظم الشريف في فقه العبادات المسمى بـ « المرشد الموعين على الضروري من علوم الدين » المعروف اختصاراً « بمنظومة ابن عاشر » ، وهو نظم شهير ذائع الصيت في فقه العبادات ، قد لقي القبول والاستحسان والانتشار بين كثير من المسلمين خصوصاً في دُول المغرب العربي ، وقد وضع ابن عاشر - رحمه الله - هذه المنظومة الرائعة ؛ لِيُسَهِّلَ على المتعلمين والمبتدئين وغالب المسلمين معرفة أصول الأحكام الشرعية المتعلقة بأركان الإسلام الخمسة التي بُنِيَ عليها وهي : الشهادتان ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وزاد عليها بعض مبادئ التصوف ، والأخلاق ، والشيم التي يجب أن يتحلَّى بها كل مسلم ، وقد سَلِمَ هذا النظم من التطويل والتعقيد الذي قد يدعو في كثير من الأحيان إلى الملل ، كما تَنَزَّهَ عن غرائب الألفاظ ، وكثرة الإبهام التي انتشرت في كثير من المختصرات ، والتي استدعت للوقوف على معانيها شروح مطوّلة لفهم ما دلّت عليه ألفاظها المُستَغْلَقَةُ بخلاف نظم ابن عاشر الذي تميّز بسهولة ألفاظه وسلاسة عباراته ، وغزارة مادته .

وكيف لا يكون كذلك ومولفه - رحمه الله - من كبار علماء المسلمين الفقهاء الجامعين لمختلف العلوم الشرعية من فقه ، وأصول ، وتفسير ونحو ، وقرآيات ، وفرائض وغيرها ، وما أجمل ما قاله الإمام الفقيه الأديب النحوي : عبد الله بن محمد ابن أحمد العياشي واصفاً لنظم ابن عاشر ومثباً عليه :

عَلَيْكَ إِذْ رُمْتَ الْهُدَى وَطَرِيقَهُ      وَبِالْتَّيْنِ لِلْمَوْلَى الْكَرِيمِ تَدْبِيرُ  
يَحْفِظُ لِنَظْمٍ كَالْجُمَانِ<sup>(1)</sup> فَضُولُهُ      وَمَا هُوَ إِلَّا مُرْشِدٌ وَمُعِينُ  
كَأَنَّ الْمَعَانِ تَحْتَ أَلْفَاظِهِ وَقَدْ      بَدَتْ سَلْسِلًا<sup>(2)</sup> بِالرِّيَاضِ مُعِينُ

(1) الْجُمَانُ : هو اللؤلؤ الصغار ، وقيل : حَبٌّ يُتَّخَذُ مِنَ الْفِضَّةِ أمثال اللؤلؤ .

انظر : « النهاية » (1/301) ، « لسان العرب » (13/92) .

(2) سَلْسِيل : هو الماء البارد العذب ، وهو اسم عين في الجنة . انظر : « النهاية » (2/389) .

كيف وقد أبداه فكرُ ابنِ عاشر      إمام هُدًى للمشكلات يبيِّن  
ضلَّع من كُلِّ العلوم قَمًا لَهُ      شبيه ولا في المعلومات قرين  
أَعْمَلَ فكرًا سَالِمًا في جَمْعِهَا      قَدْ لهُ صَغْب ولان حُرُونُ (1) (2)

ويعود السبب في انتشار هذه المختصرات والمنظومات إلى أن كثيرًا من المتأخرين قد سر عليهم استيعاب ما ألفه المتقدمون من الفقهاء من دواوين كبار في مسائل الفقه ، يشقُّ عليهم حفظها واستقصاؤها ، فاستعاضوا عنها بهذه المختصرات تيسيرًا على مبتدئين ، وعملوا على تقليل ألفاظها حتى يسهل على العامة حفظها واستيعاب ما حوته من أصول الأحكام الفقهية التي يلزم معرفتها ، مع بيان القول الراجح والاقتصار عليه بعيدًا عن الأبحاث المطولة .

وقد اهتم أهل العلم بهذا النظم فشرحه الإمام الفقيه محمد بن أحمد الشهير بمبارة المالكي المتوفى سنة 1072 هجرية ، وله عليه شرحان :

• الأول : شرح كبير سمَّاه : الدر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين ، وهو في مجلدين تزيد صفحاته عن الألف صفحة ، وقد طُبِعَ بتحقيق سماحة المستشار العلامة السيد علي ابن السيد عبد الرحمن الهاشمي المستشار بديوان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهو شرح موسَّع كثير الفوائد ، غزير المسائل .

• الثاني : شرح مختصر عليه ، وكان من الأسباب التي دعت العلامة ابن مبارزة إلى اختصاره ، أن أحد أمراء المسلمين من المجاهدين من أهل الصلاح والتقوى وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد العياشي اطلع على كتابه الكبير الذي شرح به نظم ابن عاشر ، وأعجب به ، فأشار عليه باختصاره حتى يتنفع به جمهور المسلمين (3) ؛ وذلك لأن شرحه الكبير كثير الاستطرادات والتفريعات ، وقد أكثر من المسائل التي أفاض في الكلام عليها ، وعرض لأراء المذهب واختلافاته فيها حتى أشبهت كتب المتقدمين في غزارة مادتها التي قد لا يتنفع بها إلا المتخصص أو المتعمق في دراسة علم الفقه ، غير أن هذا الشرح

(1) حُرُون : هو الفرس سريع الجرى الذي لا يتقاد ، والمعنى أن العلوم قد دانت له وتمكَّن منها

انظر : «النهاية» (1/ 258) ، «لسان العرب» (4/ 128) .

(2) انظر هذه الآيات في : «الدر الثمين» (1/ 33) .

(3) انظر ذلك مُقْصَلًا في : «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» لأبي العباس الناصري

(2/ 85 - 86) - طبعة دار الكتاب - المغرب .



الصغير مع كونه مختصرًا إذا قارنناه بشرحه الكبير ، لم يخلُ من التطويل والإسهاب والتوسع بالنسبة لضرورات عصرنا ، وضعف الهمم ، وفتور العزائم ، وقلة الأوقات ، وكثرة المشاغل والمُلهيات ، وتنوع الواجبات ؛ لذا عَمَدْتُ إلى اختصاره ، واقتصرت على المسائل التي تناولها الناظم دون غيرها من التفريعات التي يطول المقام بالحديث فيها ، مع ذكر أرجح الأقوال ، والمشهور في مذهب مالك رحمته الله مستعينًا بالكتب المُعتمدة في المذهب ، مع وضوح العبارة ، وبساطة العرض ، وقد بذلتُ فيه غاية الجُهد حتى يخرج في هذه الصورة المختصرة الموضحة لهذه الأحكام الشرعية التي يلزم لكل مسلم معرفتها .

### عملي في الكتاب :

يتلخص ما قمْتُ به لإعداد هذا المصنف في النقاط الآتية :

- 1 - رَقَمْتُ أبيات المنظومة حتى يسهل الوقوف على كل بيت فيها ، ومعرفة ما دلَّ عليه من أحكام .
  - 2 - وضعتُ عناوين لكل موضوع من أبيات المنظومة لبيان ما احتوت عليه من موضوعات فقهية تلزم معرفتها .
  - 3 - رجعتُ - في كثير من الأحيان - عند شرحي لأبيات المنظومة إلى عدد من مصادر الفقه المالكي وكُتُب العقائد ذات الأسلوب السهل البير تاركًا عبارة ابن ميارة في شرحَيْهِ « الكبير » و « الصغير » حتى يتسنى لكل من قرأه الوقوف على الأحكام الفقهية التي تناولتها أبيات المنظومة بأبسر طريق .
  - 4 - استعنتُ بالمصادر المعتمدة في المذهب لترجيح ما وقع فيه الخلاف ، وذكرْتُ القول المشهور عند المالكية .
  - 5 - ترجمتُ لصاحب المنظومة الإمام ابن عاشر ، وذكرْتُ أشهر مصنفاته .
- وختامًا أسأل الله أن ينفع به سائر المسلمين ، وأن يجعله ذخيرًا لي يوم الدين ، إنه تعالى نعم المولى ونعم المعين .

كتبه أفقر العباد إلى الله

**أحمد مصطفى قاسم الطرطاي**

سوهاج - مركز طهطا

# ترجمة الناظم

هو الإمام الفقيه الأصولي المتكلم خاتمة العلماء العاملين الأخيار :

أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري الأندلسي القاسي ، كان - رحمه الله - من كبار العلماء العاملين من أهل الورع والعبادة والزهادة في الدنيا ، أخذ عن جماعة من كبار العلماء منهم :

أبو العباس أحمد بن عثمان اللطفي ، وقد أخذ عنه القرآن الكريم ، وأبو العباس أحمد بن محمد الكفيف ، وأخذ عنه القراءات السبعة ، ومحمد بن أحمد الشريف النلمساني ، ومحمد بن قاسم القصار وغيرهم من كبار علماء عصره .

قال ابن ميارة : ولا شك أنه فاق - رحمه الله - أشياخه في التفنن في التوجيهات والتعليقات ، وكان ذا معرفة بالقراءات وتوجيهها ، وبالنحو والتفسير ، والإعراب والرسم والضبط ، وبعلم الأصول ، والفقه ، وكان عابداً مُتَهَجِّداً ، يقوم من الليل ما شاء الله .

مؤلفاته : ألف الناظم - رحمه الله - تأليف عديدة منها :

1 - منظومة المرشد المعين على الضروري من علوم الدين ، وكان العلماء في عصر المصنف يوصون بقراءتها ، قال ابن ميارة : هذه المنظومة عديمة المثال في الاختصار وكثرة الفوائد والتحقيق وموافقة المشهور .

2 - شرح مورد الظمان في علم رسم القرآن .

3 - شرح على مختصر خليل المالكي .

4 - تقيدات على العقيدة الكبرى للإمام السنوسي .

5 - الإعلان بتكميل مورد الظمان .

وفاته : توفي - رحمه الله - بالداء المسئى على لسان العامة بالنقطة يوم الخميس ثالث ذي الحجة من عام أربعين وألف (1040 هـ) رحمه الله ورضي عنه وأسكنه فسيح جناته .

---

(\*) انظر : ترجمته بتوسع في المصادر الآتية : «اليواقيت الثمينة» للأزهري (1/ 230 - 231) ، «خلاصة الأثر» (3/ 96 - 98) ، «هدية العارفين» (1/ 636) ، «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» (2/ 85 ، 86) ، (3/ 73) ، «الدر الثمين» (1/ 30 - 35) ، «معجم المؤلفين» (2/ 331) ، «شجرة النور الزكية» (1/ 299 - 300) .



## مُقَدِّمَةُ النَّازِمِ

- 1 - يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَاشِرٍ مُبْتَدِئًا بِاسْمِ الْإِلَهِ الْقَادِرِ
- 2 - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا مِنَ الْعُلُومِ مَا بِهِ كَلَّفْنَا

بدأ المصنف رحمه الله بتعريف نفسه ؛ لما قرره العلماء من أن الفتوى أو العمل بما في الكتب التي جهل مؤلفوها ولم يُعلم صحة ما فيها لا يجوز كما جزم بذلك القرافي ، وكذا الحواشي غريبة النقل إلا إذا كان ما فيها منسوبا إلى الأمهات معزوا إلى قائله . وعبد الواحد هو عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأندلسي الفقيه ، المالكي ، وقد تقدمت ترجمته مُفَصَّلَةً في أول الكتاب .

قوله : [ مُبْتَدِئًا بِاسْمِ الْإِلَهِ ] اتباعًا لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بيسم الله فهو أبتَر » <sup>(1)</sup> ، ولما كان هذا النظم ذا بال أي شأن يُهْتَمُّ به بدأ فيه بالبسملة .

[ والقادر ] من له القدرة ، وهو صفة للإله .

[ والحمد ] لغة : الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل ، واصطلاحًا : هو فعل يشعرُ بتعظيم المُتَعَمِّمِ بسبب كونه مُتَعَمِّمًا ، وذلك الفعل إما فعل القلب وهو اعتقاد اتصافه تعالى بصفات الكمال والجمال ، أو فعل اللسان بذكر ما يدلُّ عليه من الثناء ، أو فعل الجوارح وهو الإتيان بأفعال دالة على ذلك .

وقوله [ من العُلُومِ ما به كَلَّفْنَا ] المراد به العلم الواجب على الأعيان أي على كل مكلف ، ويسقط فرضه إلا بفعله كالصلاة والزكاة والغسل ، وما يتعلق بالاعتقاد في حقه تعالى وحق رسله ، وأدخل فيه بعضهم العلم الواجب على الكفاية لما تقرَّر أنه يخاطب به كل أحد ، إلا أنه يسقط بقيام البعض به كعلم الإفتاء والإقراء والحساب ونحو ذلك .

(1) حسن : رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (إِحْسَان : 174/1) ، أَحْمَدُ (2/359) ، وَحُسَيْنُ ابْنِ الصَّلَاحِ .

- 3 - صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالْمُقْتَدِي  
4 - وَيَعْدُ فَالْعَوْنُ مِنَ اللَّهِ الْمَجِيدِ فِي نَظْمِ أَيْيَاتِ لِلْأُمِّي تُفِيد  
5 - فِي عَقْدِ الْأَشْعَرَى وَفَقَهُ مَالِكٍ وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكِ

وقوله [صلى وسلم] صلاة الله على العبد : ثناؤه عليه عند الملائكة ، والصلاة أيضا بمعنى التعظيم ، وهو الاعتناء بالمُصَلَّى عليه ، و[محمد] منقول من اسم المفعول شُمِّيَ به نبينا ﷺ بإلهام من الله تفاؤلا بأنه يكثر حمد الخلق له بكثرة خصاله المحمودة ، والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واجبة وجوب الفرائض في العمر مرة ، وقيل : واجبة وجوب السنن المؤكدة التي لا يسع تركها ولا يغفل عنها إلا من لا خير فيه .

[وآله] هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم على ما ذهب إليه ابن القاسم ومالك وأكثر أصحابه ، [وصحبه] جمع صاحب ، والصحاب : هو من اجتمع مؤمنا بالنبى ﷺ سواء رآه أم لا ، كابن أم مكتوم الأعمى و[المقتدى] المتبع للنبي ﷺ .

[المجيد] صفة لله ، وهو الذى انتهى فى الشرف وكمال الملك ، واتساعه إلى غاية لا يمكن المزيد عليها ، ولا الوصول إلى شيء منها ، و[الأُمِّي] منسوب إلى الأمة الأمية التى هى على أصل ولادة أمهاتها ، ولم تتعلم الكتابة ولا القراءة .

و[الأشعرى] هو الإمام الجليل أبو الحسن على بن إسماعيل بن أبى بشر الأشعرى المالكي المذهب ، وإليه تنسب طائفة الأشاعرة ، وقد توفى سنة 332 هجرية ببغداد<sup>(1)</sup> .

وحاصل اليتين : أن الناظم طلب العون على نظم أبيات تنفع الأمي قراءتها وتفهم معانيها لا شتمها على ما يجب عليه تعلمه ، ولا يسعه تركه من العقائد والفقه والتصوف ، و[الجنيد] هو الجنيد بن محمد أبو القاسم<sup>(2)</sup> إمام أهل التصوف من كبار الفقهاء المتعبدين ، توفى سنة 298 هجرية .

(1) انظر ترجمته في : «وفيات الأعيان» (2/446) ، «طبقات السبكي» (2/246) ، «البداية والنهاية» (11/187) .

(2) انظر ترجمته في : «الرسالة القشيرية» (1/116) ، «طبقات الأولياء» ص 127 .



## الحُكْمُ الْعَقْلِي

- 6 - مُقَدِّمَةٌ لِكِتَابِ الْإِعْتِقَادِ مَعِينَةٌ لِقَارِئِهَا عَلَى الْمُرَادِ  
7 - حُكْمُنَا الْعَقْلِي قَضِيَّةٌ بِلَا وَقْفٍ عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضْعٍ جَلَا

الحُكْمُ الْعَقْلِي <sup>(1)</sup> : هُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ لَأَمْرٍ أَوْ نَفْيِهِ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ ، وَمِثَالُ الْإِثْبَاتِ قَوْلُنَا مَثَلًا : الْعَالَمُ حَادِثٌ ، وَمِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُنَا : اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِحَادِثٍ ، وَقَدْ سُمِّيَ هَذَا الْحُكْمُ بِالْعَقْلِي ؛ لِأَنَّهُ يَدْرِكُ بِالْعَقْلِ لَا بِالْشَّرْعِ وَلَا بِالْعَادَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ إِمَّا أَنْ يَقْبَلَ الثَّبُوتَ وَالنَّفْيَ فَهُوَ الْجَائِزُ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ إِلَّا الثَّبُوتَ فَهُوَ الْوَاجِبُ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ إِلَّا النَّفْيَ فَهُوَ الْمُسْتَحِيلُ .

هَذَا وَالْحُكْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : الْعَقْلِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، الشَّرْعِي ، وَهُوَ خُطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ بِالطَّلَبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ أَوْ الْوَضْعِ ، وَسُمِّيَ بِالْشَّرْعِي ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ بِطَرِيقِ الشَّرْعِ ، وَالْعَادِي : وَهُوَ إِثْبَاتُ الرِّبْطِ بَيْنَ أَمْرٍ وَأَمْرٍ وَجُودًا وَعَدَمًا بِوَاسِطَةِ تَكَرُّرِ الْقُرْآنِ بَيْنَهُمَا عَلَى الْحُسْنِ ، وَقَدْ سُمِّيَ بِالْعَادِي ؛ لِأَنَّهُ أُدْرِكُ بِالْعَادَةِ وَالتَّجَرُّبَةِ لَا بِالْعَقْلِ وَلَا بِالْشَّرْعِ .

وَقَوْلُهُ [بِلَا وَقْفٍ عَلَى عَادَةٍ] أَخْرَجَ بِهِ الْحُكْمَ الْعَادِي مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَقَوْلُهُ [أَوْ وَضْعٍ] عَطَفَ عَلَى (عَادَةٍ) لِيُخْرِجَ مِنْ تَعْرِيفِهِ لِلْحُكْمِ الْعَقْلِي : الْحُكْمَ الشَّرْعِي الْحَاصِلَ بِالْوَضْعِ وَالْجَعْلِ مِنَ الشَّرْعِ .

\*\*\*

(1) انظر : «الكشاف» للنهاني (1/ 695) ، «مذكرة التوحيد» ص 13 ، «الدر الثمين» (1/ 59) .

## أقسام الحكم العقلي

- 8 - أقسامٌ مُقتَضاهُ بالحَضَر تَمَازُ وهى الوُجُوبُ الاستِحَالَةُ الجَوَازُ
- 9 - فَوَاجِبٌ لَا يَقْبَلُ النَّفْيَ بِحَالٍ وَمَا أَبَى الثُّبُوتَ عَقْلًا الْمُحَالُ
- 10 - وَجَائِزًا مَا قَبِلَ الْأَمْرَيْنِ سِمٌ لِلضَّرُورِي وَالنَّظَرِي كُلُّ قِسْمٍ

ويُخبر الناظم أن أقسام الحكم العقلي تتميز وتنحصر في ثلاثة أقسام هى : الوجوب ، والاستحالة ، والجواز ، وبيان ذلك : أن كل ما يَحْكُم به العقل إمَّا أن يقبل الثبوت والانتفاء معًا ، فهذا هو الجائز ، وإما أن يقبل الثبوت فقط فهو الواجب ، وإما أن يقبل الانتفاء فقط ، فهذا ما يُسمى بالمستحيل .

وقوله : [ أقسامٌ مُقتَضاهُ ] : أى متعلّقه ، ولم يقل أقسامه ؛ لأن الحكم العقلي ليس نفس هذه الأقسام الثلاثة المذكورة .

وقوله : [ للضَّرُورِي وَالنَّظَرِي كُلُّ قِسْمٍ ] معناه أن كُلًّا من هذه الأقسام الثلاثة ينقسم إلى ضروري ونظري ، والضروري : وهو ما يُدرك ثبوته أو نفيه ابتداءً بلا تأملٍ ، والنظري : وهو ما يتوقف إدراك وجوبه على النظر والاستدلال .

ومثال الواجب الضروري : كون الاثنين أكثر من الواحد ، وصغر الولد عن أبيه .

ومثال الواجب النظري : ثبوت الإقدام لله عزَّ وجلَّ ، فإنه لا يُتصور في العقل نفيه عنه ولكنه لا يُدرك ابتداءً ، بل بعد التأمل والأدلة الدالة على وحدانيته وقِدَمِهِ .

ومثال المستحيل الضروري : خلو الجِزْم عن الحركة والسكون أو أن الجزء أكبر من الكل ، ومثال المستحيل النظري : تعدُّد الآلهة ، فإنه يحتاج في إدراك استحالته إلى فكرٍ وتأملٍ ، ومثال الجائز الضروري : الحركة أو السكون بالنسبة للجسم .

ومثال الجائز النظري : عند الأشاعرة : جواز تعذيب المطيع وإثابة العاصي ، فلا يعرف إلا بعد النظر في الأدلة ؛ لأن العقل قد يُنكرُ جوازه ابتداءً .

يُوضح - رحمه الله - أن أول ما يجبُ على المُكَلَّف ، وهو البالغ العاقل المُمَكِّن من النظر : معرفة الله ورُسُلِهِ عليهم الصلاة والسلام بالصفات الواجبة لهم ، وما نُصِّبَهُ الله على ذلك من أدلة وبراهين ونحو ذلك .



## أول ما يجب على المكلف

- 11 - أول واجب على مَنْ كُلفا مُمَكَّنًا من نَظر أن يَعرفا  
12 - اللهَ والرُّسُلَ بالصفَاتِ إمَّا عَلَيَّهَا نَصَبَ الآيَاتِ

## التكليف وعلاماته

- 13 - وَكَلَّ تَكْلِيفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ مَعَ الْبُلُوغِ بَدَمٍ أَوْ حَمْلٍ  
14 - أَوْ بِمَنْعٍ أَوْ بِإِبْنَاتِ الشَّعْرِ أَوْ بِثَمَانِ عَشْرَةَ حَوْلًا ظَهَرَ

وقوله [مُمَكَّنًا من نَظَرٍ] ليُخرج به التكليف غير المُتَمَكِّن من النظر إما لمفاحاة الموت ، أو لحوار ، أو لصغيرٍ أو لعدم بلوغ الدعوة فلا تحب عليه المعرفة ، إذ لا يتوصَّل إليها إلا بالنظر ، وهو لم يتمكَّن منه ، وكون أول واجب هو النظر ، فهذا ما عليه الأشعرى وإمام الحرمين ، وهو مذهب الجماعة ، وتعريف النظر عندهم : ترتيب أمور معلومة على وجه يُؤدِّي إلى استعلام ما ليس بمعلوم ، والمعرفة : هي الجرم المطابق لشيء عن دليل ، والصفة : هي المعنى القائم بالموصوف<sup>(1)</sup>

التكليف : هو طلب أو إرغام ما فيه كُفَّة ، وعلى أنه طلب يدخل فيه المدبوب ومكروه على الأصح عند المالكية ، وللتكليف شروط ثلاثة ذكرها الناطم وهي العقل : وهو نور زوحد وقوة تدرك النفس بها العلوم الضرورية والسطرية ، وه يحصل التمييز بين الحسن ونقيض ، جعله الله للمولود ، ثم لا يزال يمو إلى أن يتكامل عند البلوغ .

البلوغ : وهو قوة تحدث في النسي يجرح بها عن حالة الطفولية إلى حالة الرجولية ، وقد جعل الشارع لها علامات يُستدلُّ بها على حصولها ، وهذه العلامات خمس ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى ، وهي ( أ ) الاحتلام وهو خروج المني ( ب ) إثبات شعر العانة . ( ج ) السنُّ وقد اختلف فيه ، والمشهور عندهم وعنده اقتصر الناطم ثمان عشرة سنة ، والثنتان تختصُّ بهما الأنثى وهما : الخبض والحمل ، ومن شروط

(1) انظر « المنر الثمين » ( 1 / 67 - 72 ) ، « حاشية الدسوقي على أم ابراهيم » ص 54 ، 60 ، 62

# كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العفائد

## الصفات الواجبة لله تعالى

- 15 - يَجِبُ لِلَّهِ الْوُجُودُ وَالْقَدَمُ كَذَا الْبَقَاءُ وَالغَنَى الْمُطْلَقُ عَمَّ  
16 - وَخَلْقُهُ لِخَلْقِهِ بَلَا مِثَالٍ وَوَحْدَةُ الذَّاتِ وَوَضْفُ الْفِعَالِ

التكليف . بلوع دعوة النبي ﷺ على اختلاف في تحقيق معنى البلوع عندهم .

لما ذكر الـطَّم - رحمه الله - فيما سبق أن معرفة الله تعالى بالصفات التي قدم الدليل عليها واحدة ، شرع هنا في ذكر القسم لأول من أقسام هذه الصفات ، وهو القسم الواحد في حقه تعالى ، ولا يتصور في العقل عدمه ، ومن هذا القسم صفة الوجود ، وهي صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس لذات دون معنى رائد عنها ، فلو قلنا : الله موجود كان لفظ موجود صفة لذات الله دالاً على الذات دون أي معنى آخر غير الذات ، بخلاف قولنا : الله عالم ، فإن لفظ عالم صفة لذات لله دالٌ عليها وعلى معنى رائد عن الذات وهو وصف ذاته تعالى بالعلم .

والقَدَمُ : هو عدم أولية لوجود بمعنى أنه تعالى قديم لا أول لوجوده وصدده الحدوث .

والبقاء : هو عدم لُحُوقُ العدم ، أو استمرار الوجود في المستقبل بلا نهاية .

والغنى : هو قيامه تعالى بنفسه ، فلا يفتقر إلى ذات سوى ذاته يوحد فيها ، ولا يفتقر إلى فاعلٍ يُحَضِّضُهُ بالوجود لا في ذاته ولا في صفة من صفاته

[ وَخَلْقُهُ لِخَلْقِهِ بَلَا مِثَالٍ ] بمعنى مخالفته تعالى للحوادث ؛ فإنه لا يمثله تعالى شيء منها مُطَبَّقاً لا في الذات ، ولا في الصفات ، ولا في الأفعال ، لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (شورى ١١) .

وقوله [ وَوَحْدَةُ الذَّاتِ ... ] بمعنى وحدانيته تعالى في ذاته فلا ثاني ولا شبه له في ذاته ، ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فوحدانية الذات تعني التركيب في ذاته تعالى أو وجود ذات أخرى تماثل ذاته تعالى ، ووحدانية الصفات تعني مشابهة صفاته تعالى لصفات غيره ، فعلمه تعالى ليس له ثاني يماثله ، ووحدانية الأفعال تعني أن ثم اختراع لغيره تعالى ، بل هو سمرّد باختراع جميع الكائنات بلا واسطة .



والقدرة : صفة يتأتى بها إيجاد الممكن ، وعدمه على وفق الإرادة فيشتت بها إخراج كل ممكن من العدم إلى الوجود ، وإحراجه عن الوجود إلى لعدم .

والإرادة : صفة يتأتى بها تخصيص الممكن بعض ما يجوز عليه من الأمور المتفصلة ، بمعنى أن إرادة الله تعالى تخصّص الممكن بعض ما يجوز عليه من وجود أو عدم وزمان ومكان وجهة ومقدار وصفة .

والعلم : صفة وجودية أرلية قائمة بداته تعالى ، تتعلق بانواجبات والمستحيلات والنجائزات تعلق إحاطة واكتشاف دون سبق حماء

والحياة : صفة أرلية تقتضى صحة الانقسام بالعدم والإرادة والقدرة وغيرها من الصدات ، بمعنى أن حياته تعالى صفة قديمة قدم الذات بلا بداية موحودة معها ، وهذه الصفة يترتب عليها صحة تصافه تعالى بغيرها من صفات الذات .

والسمع : صفة أرلية قائمة بداته تعالى تتعلق بانوحدوت أو بالسموعات فتدرك إدراكاً تاماً يُعابير إدراك العلم والبصر ، وبخلاف طريق الإدراك بالسمع في الحوادث فلا يشبه أسمع المخلوقين .

وكلام الله تعالى : صفة أرلية قائمة بدته تعالى منه بدأ بلا كيفية قولاً ، أنزله على رسوله وخياً ، ليس محبوق ككلام البرية ، ولا يقلل العدم ، وما في معناه من الآفات كخرس والصعف ونحو ذلك من نقص المبره عنه تعالى

والبصر : صفة أرلية قائمة بداته تعالى تتعلق بانوحدوات أو بالمتبصرات فتدرك إدراكاً تاماً يعبر إدراك السمع والعلم ، كما يعبر طريق الإدراك بالبصر في الحوادث .  
قوله [ ذى واجبات ] أى بحث بشأنها له تعالى (1)

(1) انظر تفصيل تعريف هذه الصفات في « شرح الحريدة مع حاشية الساعى » ص 332 - 347 ، « حاشية السبحورى على حوهرة » ص 132 وما بعدها ، « شرح الضحاوية » ص 179 ، « الدر الثمين » (1/ 76 - 91) ، « مذكره لتوحيد » ص 85 - 95

## ما يستحيل في حقه تعالى

- 18 - وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِلْحَادِثَاتِ  
19 - كَذَا الْفَنَاءُ وَالْإِفْتِقَارُ عُدَّةٌ وَأَنْ يُمَائِلَ وَنَفَى الْوُحْدَةَ  
20 - عَجَزُ كَرَاهَةٍ وَجَهْلٌ وَمَمَاتٌ وَصَمَمٌ وَبَيْكَمٌ عَمَى صُمَاتِ  
21 - يَجُوزُ فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُمْكِنَاتِ بِأَسْرِهَا وَتَرْكُهَا فِي الْعَدَمَاتِ

## أدلة وجوده تعالى

- 22 - وَجُودُهُ لَهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ حَاجَةٌ كُلُّ مُخْدِتٍ لِلصَّانِعِ  
23 - لَوْ حَدَّثَتْ بِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ لِاجْتِمَاعِ التَّسَاوِ وَالرُّجْحَانِ

لما انتهى السطم من الكلام على ما يجب في حقه تعالى ، انتقل إلى ما لا يجوز أو يستحيل عليه تعالى بمعنى أن وصفه به محال عقلاً لا بنصور في العقل وجوده ، ويستحيل وصفه تعالى به وهي ثلاث عشرة صفة كعدد الصفات الواحدة ؛ لأنها أصدادها ، فالعدم ضد لوجود ، والحدوث ضد انقضاء ، والفناء ضد البقاء ، ونفى الوحدة ضد الوحدة لذات والصفات والأفعال ، والكراهة ضد الإرادة ومعناها : أنه يستحيل أن يقع في منكه تعالى ما لا يريد وقوعه ، والجهل ضد العلم ، ويدخل فيه الطرُّ والشكُّ والوهم ، والصَّمَمُ ضد السمع ، والبكم ضد الكلام ، والمراد به عدم الكلام أصلاً بوجود آفة تمنع من وجوده .

وقوله . [ يَجُوزُ فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُمْكِنَاتِ ] هذا هو القسم الثالث وهو ما يجوز في حقه تعالى ، وهو فعل كل ممكن أو تركه في العدم ، وذلك كالنواب والعقاب ، وبعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وفعل الأصلح لخلق لا يجب ذلك على الله تعالى ولا يستحيل خلافاً للمعتزلة .

لما فرع السطم من تعداد الصفات الواحدة والمستحيلة والحذرة في حقه تعالى شرع في ذكر البراهين على وجوده تعالى ، فذكر الدليل القاطع على ذلك وهو أن لكل خاديت لابد له من مُخْدِتٍ ومُوحِدٍ بُوْحِدُهُ ، والمُخْدِتُ لابد أن يكون مُوَحِّداً ، والله تعالى موجودٌ  
وقوله : [ لَوْ حَدَّثَتْ إِلَى قَوْلِهِ . وَذَاكَ مُحَالٌ ] معناه أن الحادث إذا حدث في الوقت



- 24 - وَذَا مُحَالٌ وَحُدُوثُ الْعَالَمِ مِنْ حَدَثِ الْأَعْرَاضِ مَعَ تَلَازُمِ  
 25 - لَوْ لَمْ يَكِ الْقِدَمُ وَضَفَّهُ لَزِمَ حَدُوثُهُ دَوْرٌ تَسْلُسُلٌ حَتَمٌ  
 26 - لَوْ أَمْكَنَ الْفَنَاءَ لَانْتَفَى الْقِدَمُ لَوْ مَائِلَ الْخَلْقِ حَدُوثُهُ انْحَتَمَ  
 27 - لَوْ لَمْ يَحِبْ وَضَفَّ الْغِنَى لَهُ افْتَقَرُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ لَمَّا قَدَّرَ  
 28 - لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا وَقَادِرًا لَمَّا رَأَيْتَ عَالَمًا

المعين ، فالعقل لا يجمع استمرار عدمه ولا يمنع صحته تقدّمه الذي وُحِدَ فيه أو تأخره عنه  
 ساعات ، فاحتصاصه بالوجود بدلاً من العدم المُجَوِّزُ عليه ، ويكونه في ذلك الوقت  
 لا قبله ولا بعده يفتقر قطعاً إلى مُحدث يُخَصِّصُهُ بما ذكر بدلاً عن مُقابله ، ولو حدث  
 نفسه لاجتماع التساوي والرححان ، واجتماعهما محالٌ ؛ لأهما متنافيان .

وقوله : [ وَحُدُوثُ الْعَالَمِ ] بمعنى ملازمة العالم وهو كل ما سوى الله للأعراض  
 الحادثة كالحركة والسكون والانعدام ، فهو كات قديمة لرم أن لا نعدم ؛ لأن ما نُسِتَ قِدَمُهُ  
 استحالة عَدَمُهُ .

شرح الساطم في ذكر الراهين المطلقة هذه الصفات المُتَقَدِّمَةُ الدُّكْرُ ، فذكر في البيت  
 دليل اتصافه تعالى بالقِدَمِ أنه تعالى لو لم يكن قديماً لكان معقراً إلى مُحدث ، ومُحدثه إلى  
 مُحدث ، فيلزم الدور أو التسلسل وكلاهما محالٌ ، فملزومها وهو كونه غير قديم محالٌ  
 فيثبت نقيضه ، وهو أنه تعالى قديمٌ .

والدَّوْرُ : تَوَقَّفَ الشَّيْءُ عَلَى مَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ، بمعنى أنه يلزم عليه كون الشيء متقدماً  
 لا متقدماً ، مؤثراً لا مؤثراً ، وهو باطلٌ ؛ لأن فيه جمعاً بين النقيضين .

والتسلسل : ترتيب أمور لا نهاية لها في الوجود ، ووجه كونه باطلاً . أنه يترتب  
 عليه وجود آلهة متعددة لا نهاية لها متصفة بالحدوث و لا احتياج وهذه أوصاف تُنافي  
 الألوهية ، ومن هذا كان التسلسل باطلاً .

وقوله [ لَوْ أَمْكَنَ الْفَنَاءَ إِلَى قَوْلِهِ : انْحَتَمَ ] : ذكر فيه دليل وجوب اتصافه تعالى  
 بالبقاء ، والمخالفة للحوادث ، وذلك أنه لو أمكن أن يلحقه تعالى الفناء الذي هو ضدُّ  
 البقاء لاستمى عنه القدم ، وكذلك لو لم يتصف تعالى بالمخالفة للحوادث بأن مائل شيئاً

## ما يَجِبُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ

- 29 - وَالْثَّالِي فِي السَّتِّ الْقَضَايَا بَاطِلٌ قِطْعًا مُقَدَّمٌ إِذَا مُمَّاثِلٌ  
30 - وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ بِالنَّقْلِ مَعَ كَمَالِهِ تَرَامُ  
31 - لَوْ اسْتَحَالَ مُمَكِّنٌ أَوْ وَجِبَا قَلْبَ الْحَقَائِقِ لَزُومًا أَوْجِبَا

مبها لوجب له تعالى من الخدوث ما وحب لدنك الشيء ، ودنك باطل ، ثم انتقل إلى الكلام على صفة الغنى بمعنى انقياد بالنفس الذي هو عبارة عن استعائه تعالى عن المحل والمنحصر ، وذكر أنه لو لم يَجِبْ وصفه تعالى بالنفس للزم افتقاره ، وافتقاره تعالى محال ، فوجب وصفه بالنفس عهده ، ومعنى المحل : أى دت يقوم بها ، والمخصص أى فاعل ، ثم ذكر بعد ذلك وحدانيته تعالى ، لأنه الموجد لكل العوالم ، فلو كان معه أنه أحر للزم التسارع والتخاصم ، بأن يريد أحدهم أمرا ، ويريد الآخر عدمه قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا أَتَاهُ كُلُّ شَيْءٍ خَشْيَهُ لَوْ شَاءَ اللَّهُ يُفْثَنُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (سورة الحديد 91) لما كنتم في البيت الأخير على دليل اتصافه تعالى بالقُدرة والإرادة والعلم والحياة ، بأنه لو لم تحب له هذه الصفات لكان تعالى عاجزا ، فلا يوجد شيء من هذه العوالم الموحودة ، فوجودها دليل على اتصافه تعالى بهذه الصفات المذكورة .

قوله [ والثالثى فى قوله مُمَّاثِلٌ ] هو ما جرى فى عبارة الساطم من قوله لو كان كذا لكان كذا ، فالخبر الأول من هذه القضايا المنطقية وهو قوله : لو كان كذا يُسمى مُقَدَّمًا ، والخبر الثانى وهو قوله لكان كذا يُسمى تَالِيًا ، فالخبر الثانى لكان الثانى فى كل قضية باصلاً فالتقدم مثله فى النطلاق ، والأمثلة على ذلك قد مررت بك فريفاً

وقوله : [ والسَّمْعُ إلى قوله تَرَامُ ] يوضح أن هذه الصفات المذكورة ثابتة بدليل النقل ، ويسمى الدليل السمعى والشرعى سواء كان من الكتاب أم الشئ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْمِعْ لَصِيرٌ ﴾ (سورة الحديد 11) ، وكذلك ثابتة بالدليل العقلى ، وهو أنه تعالى لو لم يكن مُتَضَمِّناً هذه الصفات لكان مُتَضَمِّناً بصددها ، وصددها نقص يستحيل عليه تعالى

وقوله [ لَوْ اسْتَحَالَ مُمَكِّنٌ إِلَى أَوْجِبَا ] معناه أنه يجوز فى حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه ، ولا يجب عليه تعالى فعل شيء منه ولا يستحيل عليه ذلك ، وهذا



- 32 - يَحِبُّ لِلرُّسُلِ الْكِرَامِ الصُّدُقِ أَمَانَةَ تَبْلِيغِهِمْ يَحِقُّ  
 33 مُحَالُ الْكَذِبِ وَالْمَنْهَى كَعَدَمِ التَّبْلِيغِ يَا ذَكِيُّ  
 34 يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ كُلُّ عَرَضٍ لَيْسَ مُؤَدِّيًا لِنَقْصٍ كَالْمَرَضِ  
 35 - لَوْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ لِلزِّمِ أَنْ يَكْذِبَ إِلَهُ فِي تَصْدِيقِهِمْ  
 36 - إِذْ مُعْجَزَاتُهُمْ كَقَوْلِهِ وَبَرَّ صَدَقَ هَذَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ خَبَرٍ

يعرف أن كل ممكن ، فهو حائر بأن يكون قدرة الله تعالى وإرادته ، وليس فيه ما هو  
 واجب عقلاً كالتصالح ولا يصح الذي قل به العصر

وقوله [يَحِبُّ لِلرُّسُلِ إِلَى قَوْلِهِ يَحِقُّ] شرع الساطم في بيان ما يجب في حق  
 الرسل ، عليهم الصلاة والسلام ، من الصفات التي لا يصح في العقل عدتها من  
 الصدق في كل ما يدعونه عن الله تعالى ، ولا يقع منهم الكذب في شيء من ذلك لا عمداً  
 ولا سهواً عند المحققين ، وكذا الأمانة وهي حفظ جميع حوارجهم الطاهرة والباطنة من  
 الوقوع في المحرمات أو المكروهات .

وقوله [مُحَالُ الْكَذِبِ إِلَى قَوْلِهِ يَا ذَكِيُّ] معناه أنه يستحيل أن يتصوروا بصد هذه  
 صفات المتقدمة وهي تكذب الذي هو صد نصدق ، والكذب هو عدم مطابقة خبر  
 ما في نفس الأمر ، والثاني الخيانة بفعل محرم أو مكروه وهي صد لأمانة ،  
 والثالث كتمان شيء مما أمروا بتبليغه لنحو

وقوله [يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ إِلَى كَالْمَرَضِ] معناه أنه يجوز في حقهم كل ما هو من  
 لأعراض الشربة التي لا ينقص فيها كمرض وخوج ، ولأنه ونحو ذلك ، ولا يجوز في  
 حقهم ما يمنع من حكمة تنبيه كالتصميم والنكاح ، وكذا الأمر من المنفعة كإلزام ، فيه  
 يمنع من اجتماع الحق وتوحيدهم إلى دعوة الرسل

ذكر في هذين السنين الأولين وهو قوله [لَوْ لَمْ يَكُونُوا إِلَى قَوْلِهِ خَبَرٌ] برهين  
 صدق الرسل ، فإبهم عليهم الصلاة والسلام لو لم يكونوا صادقين فيما أحضروا به لزم  
 كذب الإله تعالى عن ذلك عنواً كبيراً ، حيث أنه قد صدقهم بظهور المعجرات على  
 أيديهم ، لأن المعجزة تكرر مرة فمرة فصدق هذا بعد في كل ما أحضر عني ، لأن  
 تصديق تكذيب كذب ، وتكذب محال عليه تعالى

- 37 - لَوْ انْتَفَى التَّبْلِيغُ أَوْ خَانُوا حُتْمٌ أَنْ يُقْلَبَ الْمَنْهَى طَاعَةً لَهُمْ  
38 - جَوَّازُ الْأَغْرَاضِ عَلَيْهِمْ حُجَّتُهُ وَقُوعُهَا بِهِمْ تَسْلٌ حِكْمَتُهُ

### الشهادة ودلالاتها على معانى العقيدة

- 39 - وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ أَرْسَلَهُ إِلَاهُ  
40 - يَجْمَعُ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِ كَانَتْ لِيَذَا عَلَامَةِ الْإِيمَانِ  
41 - وَهِيَ أَفْضَلُ وَجُوهِ الذِّكْرِ فَاشْتَغَلْ بِهَا الْعُمْرَ تَفُزْ بِالذِّخْرِ

وقوله [لَوْ انْتَفَى إِلَى قَوْلِهِ : طَاعَةً لَهُمْ] يعنى أنه لو انتفى عن الرسل وصف التبليغ بأن كنمو شيئاً مما أمرهم الله بتبليغه ، أو رآل عنهم وصف الأمانة بفعل مُحَرَّم أو منهى عنه ، نكث بحر مأمورين بالكتمان وفعل المحرم ، لأن الله أمرنا أن يقتدى بهم ، وذلك يؤدى إلى أن تُثقب نعصية إلى طاعة وهذا محالٌ في حقه تعالى

وقوله . [جَوَّازُ الْأَغْرَاضِ عَلَيْهِمْ حُجَّتُهُ إِلَى قَوْلِهِ حِكْمَتُهُ] معناه أن وقوع الأغراض الشرية عليهم من المرض والجوع ، وإدابة الخلق حكمته أن يبين الله حسنة الدنيا وهوها عليه ، وأنه تعالى قد جعل الآخرة هي دار أوليائه وأسيائه  
وقوله . [تَسْلٌ حِكْمَتُهُ] أى التسلى عن الدنيا والتصر عنها .

بعد أن تكلم - رحمه الله - على ما يجب على المكلف من معرفته بعقائد الإيمان ، وما يجب في حقه تعالى أوضح أن كل هذه المعاني تدرج تحت هذه الكلمة الشريفة وهي قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فهي تتضمن عقائد الإيمان إجمالاً وتفصيلاً ، وبذلك يُعرف شرف هذه الكلمة وما بطوت عليه من معاني الإيمان . ومعنى الإله : أنه المستعنى عن كل ما سواه اعتمد إلهه كل ما عداه ، وأما قَوْلُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فيدخل فيه مع الإيمان به ورسالته التصديق بجميع الأنبياء عليهم السلام والكتب السماوية ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم جاء بتصديق هذه الرسالات جميعاً . وَهِيَ أَفْضَلُ وَجُوهِ الذِّكْرِ لما جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : «أفضل الذكر لا إله إلا الله»<sup>(1)</sup> ، فيجب

(1) صحيح - رواه الترمذى (3383) ، وابن ماجه (3800) ، والحاكم (498/1) ، وصححه ووافقه الذهبي ، وصححه ابن حبان (2326 - موارد) .



## الإسلام والإيمان والإحسان

- 42 - فَضْلٌ وَطَاعَةٌ الْجَوَارِحِ الْجَمِيعِ قَوْلًا وَفِعْلًا هُوَ الْإِسْلَامُ الرَّفِيعُ  
 43 - قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ خَمْسٌ وَاجِبَاتٌ وَهِيَ الشَّهَادَتَانِ شَرْطُ الْبَاقِيَّاتِ  
 44 - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ فِي الْقِطَاعِ وَالصَّوْمُ وَالْحِجُّ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ  
 45 - الْإِيمَانُ جَزْمٌ بِالْإِلَهِ وَالْكَتُبِ وَالرُّسُلِ وَالْأَمْلَاكِ مَعَ بَغْثِ قُرْبِ  
 46 - وَقَدَرِ كَذَا صِرَاطٌ مِيزَانٌ حَوْضُ النَّبِيِّ جَنَّةٌ وَنَيْرَانٌ

على العاقل أن يشتغل بها ومعرفته ما دلت عليه من أمور الإيمان طول حياته .

تعرض الناطم - رحمه الله - في هذا الفصل للكلام على الإسلام وقواعده والإحسان والإيمان ، فابتدأ بالإسلام وهو لغة : مطلق لانقياد والطاعة ، وشرعاً : هو انقياد الجوارح السبعة وهي : السمع والنصر واللسان واليدان والرحلان والفرج والبظر بفعل المأمور وترك المنهى عنه ، والانقياد ببعض الجوارح دون بعض هو إسلام ناقص ، ويشت حكم الإسلام في لظاهر بالنطق بالشهادتين وحدهما .

وقوله : [ قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ] أي قوله : [ مَنْ اسْتَطَاعَ ] يجبر أن فواعد الإسلام التي هي أصوله التي بُنِيَ عليها هي خمس : الأولى : الشهادتان أي النطق بهما مع فهم معانيهما ولو على جهة الإجمال واعتقاده .

وقوله : [ شَرْطُ الْبَاقِيَّاتِ ] أي أن النطق بالشهادتين على الوجه المذكور شرط في صحة الخصال الأربع الباقية ، وصحة غيرها من الأعمال على وجه الإطلاق ، والقاعدة الثانية : الصلاة ، والمراد إقامتها والإتيان بها كما يسقى ، والقاعدة الثالثة : الزكاة بأنواعها ، وسوف يأتي الكلام عليها في حينها ، والقاعدة الرابعة : صوم شهر رمضان ، والقاعدة الخامسة : الحج من استطاع إليه سبيلاً .

وقوله : [ الْإِيمَانُ ] أي قوله : [ جَنَّةٌ وَنَيْرَانٌ ] الإيمان . لغة : التصديق ، وشرعاً : الحرم بوجوده تعالى ، واتصافه بما يليق به من صفات الجلال والكمال ، وبأنه قديم محال للمحوادث ، وأنه لا شريك له في ألوهيته واستحقاقه لعبادة والإيمان بكلامه وأنبيائه ورسله ، والملائكة ، وكتبه ، وبالقدر حيره وشره ، وغير ذلك مما يجب التصديق به مما تقدم ذكره .

47 وَأَمَّا الْإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَمَا أَنْتَ تَرَاهُ

48 - إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ إِنَّهُ يَرَاكَ وَالَّذِينَ ذِي الثَّلَاثِ خُذْ أَقْوَى عُرَاكَ

## مُقَدِّمَةٌ مِنَ الْأَصُولِ مُعِينَةٌ فِي فُرُوعِهَا عَلَى الْوُصُولِ

49 - الْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ خِطَابُ رَبِّنَا الْمُقْتَضَى فِعْلَ الْمُكَلَّفِ أَفْطَنًا

50 بِطَلَبٍ أَوْ إِذْنٍ أَوْ بِوَضْعٍ لِسَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ ذِي مَنَعٍ

51 - أَقْسَامُ حُكْمِ الشَّرْعِ خَمْسَةٌ تُرَامُ قَرْضٌ وَنَذْبٌ وَكَرَاهَةٌ حَرَامٌ

ثم بعد ذلك نكتبكم على ما يجب لإيمان به مما جاء بثباته الكتاب والشئ المتواترة من  
أصراط ، وهو قسرة على جهنم بخوره العباد على قدر أعماهم ، ومنها الحرم بالميران  
ونه حق له كفتان إحداهما للحسنة والأخرى لنسيات تورن به أعمال العباد ،  
وكذلك التصديق بالحوص ، وهو مهر أعطاه الله لنسباً بكتة ترده أتمه ، ماؤه أشد بياض  
من اللبن وأحلى من العسل ، آيته عدد بحوم السماء ، ثم لإيمان بوحود الحق والبار ،  
وأهما مخلوقات الآن معدتان من أورد الله بعبه وعداه

ثم أسفل بعد ذلك للكلام على الإحسان وهو إحسان العادة بالإحلاص فيها  
والخشوع وفرع ثل حال القيام به ومراقبة المعود سبحانه وتعالى فيها

وقوله [ وَالَّذِينَ ذِي الثَّلَاثِ ] معناه أن الذين مجموع هذه الثلاث التي هي الإسلام  
والإيمان والإحسان .

وقوله : [ خُذْ أَقْوَى عُرَاكَ ] بشارة إلى أن الذنب هو أقوى وأوثق عروة يستمسك بها .

الحكم : هو إثبات أمر لأمر ، أو نهي أمر عن أمر ، وهو ينقسم بالنظر إلى مستنده  
إلى ثلاثة أقسام شرعي ، وعقلي ، وعادي ، ومراده هنا بالحكم الشرعي أي الذي  
مستنده الشريعة ولا يتوصل إليه بعقل أو عادة ، وتعريفه . أنه خطاب الله المتعلق بأفعال  
المكلفين بالافتضاء أو التحيير أو التوضيح

وقوله بالافتضاء : أي بإيجاب الفعل أو تركه ، والتخيير : أي بين الفعل أو  
الترك ليدخل فيه الحذر ، والمراد بالتوضيح ما جمعه الشارع من أسباب وشروط لثبوت

- 52 - ثُمَّ إِيَّاحَهُ فَمَأْمُورٌ جُزِمَ      فَرَضٌ وَدُونَ الْجَزْمِ مَنْدُوبٌ وَسِمٌ  
53 - ذُو النَّهْيِ مَكْرُوهٌ وَمَعَ حَتْمٍ حَرَامٌ      مَأْذُونٌ وَجْهِيهِ مُبَاحٌ ذَا تَمَامٍ  
54 - وَالْفَرَضُ قِسْمَانِ كِفَايَةٌ وَعَيْنٌ      وَيَشْمَلُ الْمَنْدُوبُ سُنَّةٌ بِذَيْنِ

حكم معين كأن يقول إذا تم الصواب والخل ، فقد وصفت وجوب الركاة وبحو ذلك .

ثم انتقل الناظم بعد ذلك إلى الكلام على الأحكام الشرعية الخمسة التي أوجها  
أنوح أو الفرض : وهو ما كان دونه موعوداً بالشواب وتاركه متوعداً بالعقاب ،  
والفرض مرادف لنواحيب عند مآلث والشافعي

والمندوب : الندب لغة : الدعاء إلى فعل ، واصطلاحاً : ما أمر به الشارع أمراً  
غير حارم بحيث لا يُعاقب تاركه ، وثبت فعله

والمكروه لغة : البعص إلى النفس ، واصطلاحاً : ما كان تركه خيراً من فعله ،  
أو ما نهى عنه هي تربيته فلا يتعقّب فعله عقاب

والحرام : لغة : الممنوع ، واصطلاحاً : ما كان في تركه الشواب وفي فعله العقاب ،  
أو ما نهى عنه نهياً جازماً .

والمباح : ما أدن شارع في فعله وتركه غير مقترن بدم فعله وتركه ولا مدحه

ثم تكلم بعد ذلك على أقسام الفرض وأنه ينقسم إلى قسمين فرض عين أي يجب  
على كل مكلف كالصلوات الخمس وبحو ذلك ، وفرض كفاية : وهو الذي إذا قام به  
البعص سقط عن الباقيين ، كإفقاد العريق ، وتجهيز نيت والإفداء وبحو ذلك

وقوله : [ وَيَشْمَلُ الْمَنْدُوبُ سُنَّةٌ بِذَيْنِ ] معناه أن المندوب يشمل سُنَّةً التي أمر بها  
على سبيل الاستحباب وليس على سبيل الإيجاب ، يدخل فيها العين والكفاية ، ومثال  
ما يُستحب على كل مكلف بعبه كالوتر ، فهو مستحبٌ لكل أعبان المكلفين ، ومثال  
الشئ التي يُستحب على الكفاية كالأذان ، عند من قل بعدم وجوبه ، والإقامة ،  
وتطبيب المساحد وبحو ذلك ، وقد ذهب جمعٌ أن المندوب والمستحب والسنة ألفاظ  
مترادفة لمسمى واحد وهو الفعل الذي طيب طناً غير حرام .

\*\*\*



## كِتَابُ الطَّهَارَةِ

- 55 - فَضْلٌ وَتَخْضُلُ الطَّهَارَةُ بِمَا مِنْ التَّغْيِيرِ بِشَيْءٍ سَلِمًا  
56 - إِذَا تَغَيَّرَ بِنَجَسٍ طَرِحًا أَوْ ظَاهِرٍ لِعَادَةٍ قَدْ صَلَحًا  
57 - إِلَّا إِذَا لَزِمَهُ فِي الْغَالِبِ كَمُغْرَةٍ فَمُطْلَقٌ كَالذَّائِبِ

بعد أن نكتم الظم على ما يتعلّق بمسائل الاعتقاد تبدأ الكلام على الطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة ، وابتدأ بالكلام على أحكام المياه التي تجوز بها الطهارة ومعرفة صفتها ، فأحرّس الطهارة تحصل بالماء الذي سيم من أن يتغير أي أحد أوصافه الثلاثة لونه أو طعمه أو رائحته شيء من الأشياء نجسة أو نظاهرة على تفصيل سيأتي .

والحدث بوعده **الحدث الأكبر** : وهو اتّسع أمرت على الأعضاء كلها الموحى لل غسل كحانة والحبص ، **الحدث الأصغر** : وهو الموحى للوضوء فقط

وقوله [ **إِذَا تَغَيَّرَ** ] إلى قوله [ **صَلَحًا** ] معناه أن الماء إذا تغير نجس ، فإنه يطرح نجسته فلا يستعمل في العبادات من وضوء وغسل أو إرانة نجسة ، ولا في العادات من شرب أو طعام ، وذلك لأن حكمه حكم مغيّره ، ومعتبره نجس ، لذا فهو نجس كذلك ، وإن تغير بظاهر فإنه يصح للعبادات دون العادات

وقوله [ **إِلَّا إِذَا لَزِمَهُ** ] إلى قوله [ **كَالذَّائِبِ** ] معناه إذا تغير شيء ملازم له مما لا يفارق الماء عالتا كالمدح والسحرة والمتغير بطحلب وهو حصرة تعلو الماء ، وكذلك إذا تغير لطول مكث فيحور استعماله ، وقوله [ **كَمُغْرَةٍ** ] **المُغْرَةُ** : الكدرة تعلو الماء كما في البسبب ، وقوله [ **كَالذَّائِبِ** ] معناه أن الماء إذا ذاب بعد أن كان حامداً وذلك كتنجس والحليد فهو كالماء المنصق في حور التطهر به

\*\*\*

## فَرَائِضُ الْوُضُوءِ

- 58 - فَضْلُ فَرَائِضِ الْوُضُوءِ سَبْعٌ وَهِيَ ذَلِكَ وَفَوْرٌ نِيَّةٌ فِي بَدْئِهِ  
59 - وَلَيِّنُو رَفْعَ حَدِيثٍ أَوْ مُفْتَرَضٍ أَوْ اسْتِيبَاحَةً لِمَمْنُوعٍ عَرَضُ  
60 - وَغَسْلُ وَجْهِ غَسْلُهُ الْيَدَيْنِ وَمَسْحُ رَأْسٍ غَسْلُهُ الرَّجْلَيْنِ  
61 - وَالْفَرَضُ عَمَّ مَجْمَعُ الْأُذُنَيْنِ وَالْمِرْفَقَيْنِ عَمَّ وَالْكَفَّيْنِ

بعد أن فرغ الساطع من تكلامه على أحكام المياه شرع في بيان فرائض الوضوء وأوضح أنها سبع :

أولها : الدَّلَالَةُ . وهو إمرار اليد على العصور إمراة متوسّطاً أثناء صب الماء أو بعده بحيث لا يجف العصور ولا يشترط أن يكون الماء رقيقاً ، بل يكفي بقاء رطوبة الماء ، ومشهور المذهب أنه واجب على خلاف ، هل هو واجب لمسه ، أم لتحقيق وصول الماء إلى العصور ، فمن تحقق ذلك أحرأه وإن لم يتدث

والثاني : الفور . بمعنى المبالاة بأن يفعل الوضوء في فور واحد في غير تفريق ، ومشهور المذهب أنه واجب مع الذكر والقدرة ، ومرد أن يؤالي بعضها بعضاً بحيث لا تجف أعضاؤه .

والثالث : النية . وهي من فرائض الوضوء ، ومحلها عند الساطع في ابتداء الوضوء ، ومشهور المذهب أنها تكون عند أول الفرائض ، وذلك عند غسل الوجه ، وأشار رحمه الله بقوله [ وَلَيِّنُو رَفْعَ حَدِيثٍ ] أحد ثلاثة أشياء حسب عرصه من الوضوء ، إما أداء الوضوء الذي هو فرض في الحُجْمَةِ ، أو رفع الحديث عن الأعضاء ، أو استباحة ما كان ممنوعاً عنه كالضواف ومس المصحف ونحو ذلك ، ولا يشترط التعيين ، فأى ذلك نوى كفاه .

والرابع : غسل الوجه . وخذه طويلاً من مبيت شعر الرأس المعتد إلى منتهى الدق ، وخذه عَرْضاً فمن الأذن إلى الأذن .

وخامساً : غسل اليدين مع المرفقين ، ويجب على المشهور تحليل أصابع اليدين في الوضوء ، وقيل : باستحبابه .

82 - خَلَّلْ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَشَعْرَ وَجْهِ إِذَا مِنْ تَحْتِهِ الْجِلْدُ ظَهَرَ

## سُنَنُ الْوُضُوءِ

83 - سُنَّتُهُ السَّبْعُ ابْتِدَاءً غَسْلُ الْيَدَيْنِ وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ مَسْحُ الْأَذْنَيْنِ

سادسها : مسح الرأس . يجب مسح جميعه على الرجل وامرأة ، وحده من مبدأ الوجه إلى آخر منبت القفا المعتاد

سابعها : غسل الرجلين مع الكعبين . وهم الأعطمان لمرار عند مفصل الساقين ، ويجب على المتوضي أن يتبع مؤخر قدمه ثلثاً يترك ثلثاً فيسطل وضوءه

وقوله [ وَشَعْرَ وَجْهِ ] إلى قوله [ ظَهَرَ ] معناه أنه يجب تحصيل شعر الوجه إذا ظهر تحت الحنك ، ولا يجب تحصيل شعر الخحية . كان كثيراً لا يظهر تحت حنك لوجه

بعد أن أتت لياضه كلام على فرائض الوضوء تنقل إلى الكلام على سننه وهي سبع أولها غسل اليدين إلى الكوعين . وهم الأعطمان لمرار في مفصل الكف ، وهو سنة على المشهور .

ثانيهما : رد مسح الرأس . بعد المسح الأول الذي هو فرض ، ويكون ذلك من منتهى المسح إلى مبدئه .

ثالثهما : مسح الأذنين . ظهرهما وباطنهما ، ويمسح ظهرهما بإبهاميه ، وباطنهما بسائبه

رابعها : المضمضة : وهي إدخال الماء في الفم وحصوله فيه ثم تحته

والخامسة والسادسة : الاستنشاق والاستنثار . وهو أن يجذب الماء بأنفه ويثربه سمه وأصبعيه على أنفه ، ويبالع في ذلك إلا أن يكون صائغاً كما جاء في الحديث الصحيح .

وسابعها : ترتيب الفرائض فيما بينها ويقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ، وهذا الترتيب سنة على المشهور

ثم انتقل - رحمه الله - إلى الكلام على مستحبات الوضوء وفوائده وهي إحدى عشرة



- 64 - مَضْمَضَةٌ اسْتِنْشَاقٌ اسْتِنْشَارٌ تَرْتِيبُ فَرَضِهِ وَذَا الْمُخْتَارُ  
65 - وَأَحَدَ عَشَرَ الْفَضَائِلُ أَتَتْ تَسْمِيَةً وَبُقْعَةً قَدْ ظَهَرَتْ  
66 - تَقْلِيلُ مَاءٍ وَتَيَامُنُ الْإِنَاءِ وَالشَّفْعُ وَالتَّثْلِيثُ فِي مَغْسُولِنَا  
67 - بَذْءُ الْمَيَامِينِ سِوَاكَ وَتُدْبُ تَرْتِيبُ مَنْتُونِهِ أَوْ مَعَ مَا يَجِبُ  
88 - وَيَبْذُ مَسْحُ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدِّمَةِ تَخْلِيلُهُ أَصَابِعًا بِقَدِّمِهِ  
69 - وَكُرَّةُ الزَّيْدِ عَلَى الْفَرَضِ لَدَى مَسْحٍ وَفِي الْغَسْلِ عَلَى مَا حُدِّدَا  
70 - وَعَاجِزُ الْقَوْرِ بَنَى مَا لَمْ يَظَلْ يَبْسِرُ الْأَعْضَاءَ فِي زَمَانٍ مُفْتَدِلٍ

### 1 - التسمية : في أوله .

2 الوضوء في موضع ظاهر نثلاً بتطير عن ثوبه أو بدنه شيء بحس

3 - تقليل الماء من غير تحديد .

4 أن يجعل الماء عن يمينه لسهولة تناوله ، فإن صافى فلا حرج أن يجعله عن يساره

5 - الغسلة الثانية والثالثة . 6 - تقديم ميايين الأعضاء على مياسرهما .

7 - السواك ولو ناصعه إن لم يجد غيره .

8 - ترتيب الشن فيما بينها ، فيقدم غسل اليدين على المصمصة ، والمصمصة على الاستنشاق .

9 الترتيب بين المرائض والشن ، فيقدم غسل اليدين والمصمصة والاستنشاق والاستنثار على غسل الوجه وبحو ذلك .

10 - البدء في مسح الرأس من مقدمه 11 تخليل أصابع القدمين .

وقوله [ وَكُرَّةُ الزَّيْدِ ] إلى قوله [ عَلَى مَا حُدِّدَا ] معناه أنه يُكره الريادة على ما مرصه الشارح في أعضاء الوضوء كأن يغسل ما أمر بمسحه كالأيدين والرأس ، أو أن يريد في عدد مرات الغسل وهي الثلاث التي حددها الشارع ، ويستثنى من ذلك الرُّحْلَيْن ، فله أن يريد على الثلاث إن رأى أنه لا يحصل بها تطايفهما

وقوله [ وَعَاجِزُ الْقَوْرِ ] إلى قوله [ مُفْتَدِلٌ ] معناه أن القور هو الموالة بين فرائض الوضوء وهو واحد على المشهور مع الذكر والقُدرة ، ويسقط مع العجز

- 71 - ذَاكِرُ قَرَضِهِ بِطَوِيلٍ يَفْعَلُهُ فَقَطَّ وَفِي الْقُرْبِ الْمَوَالِي يُكْمِلُهُ  
72 - إِنْ كَانَ صَلَّى بَطَلَتْ وَمَنْ ذَكَرَ سُتَّةً يَفْعَلَهَا لِمَا حَضَرَ

## نواقض الوضوء

- 73 - فَضْلُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ سِتَّةٌ عَشْرٌ بَوَلٌ وَرِيحٌ سَلْسٌ إِذَا نَذَرَ

والسيان ، فمن أحل به عاجزاً كمن أحد من الماء ما يكفي وضوءه ، ثم استكب منه أثناء الوضوء ولم يكمل طهارته ، فإن وجد ماء آخر غيره سبي على وضوئه انتقدم ، فعسل ما تركه إلا أن يطول ذلك ، فإنه يبدأ الوضوء من أوله ولا ينسئ على ما فعله ، وكذلك الحال إذا فعل بعض الوضوء ونسي بعضه ، فإنه يسئ على ما فعل ويكمل ما فاته ، ويُجدد له البية سواء تدكر بالقرب أو الشغل .

وقوله [ ذَاكِرُ قَرَضِهِ ] إلى قوله [ حَضَرَ ] بجر أن من سبي شيئاً من وضوئه إما أن يكون المسي فرضاً أو سُتَّةً ، فإن كان فرضاً ولم يتذكره إلا بعد طول فإنه يفعل المسي فقط ولا يعيد ما بعده ، وإن ذكره قريباً من وقت الوضوء فيفعله ويعيد ما بعده إلى آخر وضوئه ، فإن لم يذكره لا قريباً ولا بعيداً حتى صلى بطلت صلاته وأعادها أنداء ، وإن كان المسي سُتَّةً ، وقد صلى به صلاة أو أكثر ، وتذكره ، فإنه يفعله وحده لما يحصر ويستقل من الصلوات القادمة ، ولا يعيد ما قد صلى ، ولا فرق في سبيان السُتَّة بين الطول والقرب ، وإن ترك سُتَّةً من سُنن الوضوء مُتَعَمِّدًا اشْتُحِتْ له أن يعيد في الوقت

ذكر في هذه الأبيات نواقض الوضوء وهي على قسمين . أحدث وأسباب ، فالحديث ما ينقض الوضوء نفسه وهو البَوْل والغائط والريح والمذي والودي والمني ، والأسباب وهي ما كان مؤدياً إلى خروج الأحداث ومثل ذلك النوم ، فإنه يؤدي إلى خروج الريح ، والملاسة فإنها مؤذية لخروج المذي .

وقوله [ سِتَّةٌ عَشْرَ ] يعنى باعتبار مجموعها من الأحداث والأسباب وما ينول إلى الحدث كالرُدة والشك في الطهارة ، وباعتبار تنوع روال العقل إلى أربعة أحوال النوم والإغماء والشكر والجنون .

وقوله : [ سَلْسٌ ] يشمل سلس البول والريح والمذي ومعنى كلامه أن الوضوء

74 . وَعَايِظُ نَوْمٍ ثَقِيلٍ مَذْيٌ سُكْرٌ وَإِغْمَاءٌ جُنُونٌ وَذْيٌ  
75 - لَمَسٌ وَقُبْلَةٌ وَذَا إِنْ وَجِدَتْ لَذَّةٌ عَادَةً كَذَا إِنْ قُصِدَتْ

يتنقص بحروح البول والريح المعتادين ، وبالسلس وهو الخارج المعتاد إذا حرج على غير العادة ، وكان حروجه نادرًا ، إما إذا كثرت السلس وكان منه مرضيًا ، وكان إثباته أكثر من انقطاعه ، فلا يجب منه الوضوء ، ولكن يستحب له أن يحدد وضوءه عند ذلك ، وأما إن كان السلس ملازمًا له لا يقطع عنه ، فلا يجب الوضوء منه ولا يستحب .

وقوله . [نَوْمٌ ثَقِيلٌ] علامة كون النوم ثقیلاً أن تحل حنوته ، أو يسيل لعابه أو تسقط مسحاته من يده ، أو يكثر ما يقرب منه فلا يتطلب شيء من ذلك .

وفي النقض بالنوم احتجب قولان مشهوران بالنقص وعدمه ، ونرايح أن الخفيف لا ينقص ، ويستحب الوضوء من الخفيف الطويل .

وقوله . [مَذْيٌ] وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإعطاء (أي قيام الذكر) ثم بالملاعبة أو التمسك<sup>(1)</sup> ، وأما التمسك وحده بدون إدخال فلا شيء فيه بغير خلاف ، ويجب غسل الذكر كله منه عن المشهور ، وقبل يجب غسل موضع الأذى فقط .

وقوله . [وَذْيٌ] الذوي ماء أبيض حار يخرج عقب البول ، ولا استبراء منه باستبراء ما في المخرج بالسلت والشر الحميمين ، وعمل محله ، والوضوء منه<sup>(2)</sup> .

وقوله . [لَمَسٌ] للتمس لغة : ملاقة جسم لجسم آخر على جهة الاختيار والمراد به لمس ما يلتذ به عادة إذا قصد اللذة أو وحدها ، وأما إذا صم اللذة الملموسة أو قص شيئاً من حسنها ، فإن وضوءه يتنقص بلا خلاف وكذا الملموس إذا وجد لذة انتقص وضوءه وإلا فلا<sup>(3)</sup> . وأما التمسة وهي وضع القدم على القدم ، فإن كانت على قدم من يلتذ به عادة يجب معها وضوء عن المشهور ، وإن كانت في غير القدم حرة على تفصيل حكم الملاسة السابق ذكره ، وإن كانت بقلة نوداع أو رحمة ، أو كانت على قدم صغيرة لا تشتهي فلا نقض بتفصيلها<sup>(4)</sup> .

(1) انظر : كفاية الطالب ، (1/166) ، شرح الررقي ، (1/26) ، شمس الدري ، (1/26)

(2) انظر : كفاية الطالب ، (1/167) ، الفواكه الدواني ، (1/112)

(3) انظر : الفواكه الدواني ، (1/115) .

(4) انظر : الفواكه الدواني ، (1/115) ، لكوي ، (1/12) ، حاشية العدوي ، (1/178)



76 إِطَافٌ مَرَأَةٍ كَذَا مَسُّ الذَّكَرِ وَالشُّكُّ فِي الْحَدِيثِ كَكُفْرٍ مِّنْ كُفْرٍ  
77 - وَنَجِبٌ اسْتِزْرَاءُ الْأَخْبَتَيْنِ مَعَ سَلْتٍ وَنَثْرٍ ذَكْرٍ وَالشَّدُّ دَغْ

وقوله . [إِطَافٌ مَرَأَةٍ] معناه أن تُدخِل المرأة يدها أو أصبعها بين شفرى فرجها ،  
أو قُصَت عليه بيده بقص اتِّدَقَ . قاله بن يونس ، واحتج عن مالك في مجرد المسِّ  
فروى أنها كالرجل في القِصص ، وعليها الوضوء .

قال ابن عبد البر . وهو الأشهر ، روى عنه أنه حُفِفَ ذلك ولم يوجب الوضوء إلا  
أن تُنْطَفَ كما سبق إيضاحه وتنتد بذلك ، ويعتمد في المذهب عدم القِصص بمجرد  
اللمس<sup>(1)</sup> .

وقوله [مَسُّ ذَكْرٍ] وهو مما يقص الوضوء إذا مسه ساطر كفه أو أصابعه ولا  
فرق بين أن يكون المسُّ شهوة أو غيرها على المشهور .

وقوله : [وَالشُّكُّ فِي الْحَدِيثِ] يعنى أن من توضأ ثم شك هل باق على وضوئه أم لا  
وجب عليه الوضوء إلا أن يكون مُتَشَكِّحاً أى يكثر دخول الشك فيه أو الوسوسة فلا  
يجب عليه ذلك .

وقوله : [كَكُفْرٍ مِّنْ كُفْرٍ] معناه أن المسلم إذا كان متوضئاً ثم ارتد أو كفر ، فإنه  
يتنقض وضوؤه برُدِّته .

وقوله [وَنَجِبٌ] إلى [دَغْ] شروع منه في الكلام على كيفية الاستبراء ، وهو  
استحراح ما في الخنثى من الأدنى (لؤلؤ والعائظ) بمعنى أنه يجب على المسلم أثناء  
قضاء حاجته أن لا يُبادر بالاستحشاء أثناء ولا بالاستحمار بالأحجار ، بل يجب عليه  
أن ينتظر حتى تنقطع مادة الخارج من السيليين فالمسح للتلؤلؤ ، فإنه قد يبقى في الذكر  
بقية ، فلهذا أمر أن يُسَلَّتْ سَلْتًا حَقِيقًا ، ويستمر نثرًا حَقِيقًا ، وهو المراد بقوله : [سَلْتٍ  
وَنَثْرٍ ذَكْرٍ وَالشَّدُّ دَغْ] وصفه أن يأخذ ذكره بيضراه ، ويجعله بين سائته وإهامه  
ويمرهما من أضفه إلى آخره ، وأمر بترك الشَّدُّ لما فيه من ضرر للمثانة<sup>(2)</sup>

(1) انظر تفصيل ذلك في «شرح الكبير» (1/123) ، «نكاح» (1/12) ، «التمهيد»  
(17/203) «الناح والإكبر» (1/302) ، «نحوكه الدوائر» (1/116)  
(2) انظر : «حاشية اللب» (1/110) .

78 وَجَازَ الْاسْتِجْمَارُ مِنْ بَوْلٍ ذَكَرَ كَفَائِطُ لَا مَا كَثِيرًا انْتَشَرَ

## فرائض الغسل وسننه ومندوباته

79 فَضْلُ قُرُوضِ الْغُسْلِ قَصْدٌ يُخْتَصَرُ قَوْرٌ عُمُومُ الدَّلِكِ تَخْلِيلُ الشَّعَرِ

80 - قَتَابِعُ الْخَفِيِّ مِثْلُ الرُّكْبَتَيْنِ وَالْإِبِطِ وَالرُّفْعِ وَبَيْنَ الْإِلْيَتَيْنِ

81 وَصِلَ لِمَا عَشَرَ بِالْمَنْدِيلِ وَنَحْوِهِ كَالْحَبْلِ وَالتَّوَكُّيلِ

وقوله : [ وَجَازَ الْاسْتِجْمَارُ ] إلى قوله [ انْتَشَرَ ] معناه أن الاستجمار بالحجر ونحوه يجوز ويكفي عن استعمال الماء في بَوْلٍ ذَكَرَ ، وفي لعائط ما لم ينتشر ذلك المذكور من البول أو العنط عن المخرج كثيراً ، لأنه إن كان كذلك فلا بد فيه من الاستحمام بالماء ، أما بَوْلُ الْمَرْأَةِ فلا يكفي فيه الاستجمار ، بل لابد من استخدام الماء ، وذلك لتعديده مخرجه ، وكذا المَدَى وَالْوَدَى والمُتَى فلا بد من استخدام الماء عندهم <sup>(1)</sup> .

قوله [ قُرُوضِ الْغُسْلِ ] إلى قوله [ وَالتَّوَكُّيلِ ] أحرر الناطم أن فرائض الغسل أربعة :

أولها : الية . وعبر عنها بالقصد ووصفه بيجتصر أن يُطْلَبَ حضوره عند ابتداء الغسل ، ويبقى إن كان الغسل واحداً رفع الحدث الأكبر أو استحالة ما هو ممنوع منه من صلاة أو نحو ذلك ، وإن بَوَّه عند ابتداء إرثته الأدنى كما هو لمستحب أحرأه ذلك .

الثاني : الفور : وهو الموالاة بين الأعضاء بحيث يفعل الغسل كله دفعة واحدة عَصَوْا بعد عَصُو إلى أن يبرح أو التأخير اليسير معتقراً ، والكثير إن فعله عامداً غير ناسٍ ، ولا مضطراً له فهو مُطْلَقٌ لغسله ، وعليه أن يستدنه من أوله .

الثالث : الدلك لجميع البدن ، ويندك يده ، فإن لم تصل يده لبعض جسده جاز له أن يستعمل حرقة أو حنلاً أو يستعين بغيره ممن يجوز له مباشرته كالروحة والأمة ، فإن كان المعجوز عنه غير ما بين السرة والركبة وكُلُّ لَدُنْكَه من شيء ، وهذا ما عناه بقوله : [ وَصِلَ لِمَا عَشَرَ ] إلى قوله [ وَالتَّوَكُّيلِ ] .

(1) انظر : مواهب الجليل ( 1 / 284 ) ، ، الناح و لإكليل ( 1 / 283 )

- 82 - سُنَّتُهُ مَضْمُضَةٌ غَسَلَ الْيَدَيْنِ بَدَأَ وَالْاسْتِشْقَاقُ نَقَبُ الْأَذْنَيْنِ  
83 - مَنَدُوْبُهُ الْبَدْءُ بِغَسْلِهِ الْأَدَى تَسْمِيَةٌ تَثْلِيْثٌ رَأْسُهُ كَذَا  
84 - تَقْدِيْمُ أَعْضَاءِ الْوُضُو قِلَّةٌ مَا بَدَأَ بِأَعْلَى وَتَمِيْنُ خُذْهُمَا

الرابع : تخليل الشعر . سواء أكان كثيفاً أو خفيفاً ، شعر لحية أو رأس أو غيرهما ، فإن كان مصفوراً مشدوداً بحيث لا يصل إليه الماء فلائذ من حنه وإرحائه ، ثم تكلم على أهميته متاعاة الأحراء الحمية من البدن ، والتي تسمى في الفقه ( بالمعاس ) مثل طي الركبتين ، والإبط ما بين الإليتين ، وما بين المحدثين ، وقد أُنْكِدَ على هذه المواضع لكونها قد لا يصلها الماء ، ويدخل فيها كذلك عمق الشرة ، وما تحت الحلق ونحو ذلك

قوله . [ سُنَّتُهُ ] إلى قوله [ الْأَذْنَيْنِ ] مقاده أن من الغسل أربعة . المضمضة وغسل اليدين إلى الكوعين ، وذلك في ابتداء غسله قبل أن يدخلهما في الإباء ، والاستشفاق واكتفى به عن الاستئثار بناء على أنه من تدمه ، ومسح ضماخ الأذنين وهو باطن حرقهما الذي يدخل فيه طرف الأصبع ، وليس مسحه لا غسله ولا يصب فيه ماء لما قد يحصل عنه من الضرر ، وأما ماعدا الضماخ من حللة الأدين الخارجية مما يلي الرأس فله حكم الظاهر .

قال ابن ميارة . لا خلاف في وجوب غسله وكذا قال ابن المواق<sup>(1)</sup>

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على مندوبات الغسل وهي سبعة

الأولى : بدأ بإزالة ما يجسده أو فرجه من الأدى بعد غسل يديه ويوى رفع الحياء عند غسل فرجه حتى لا يجتاح إلى منه بعد ذلك ، فإن لم ينو عند غسل ذكره فلائذ من صب الماء عليه وذلكه .

الثانية . التسمية

الثالثة : أن يفيض الماء على رأسه ثلاثاً على جهة التدب ، والفرص مرة ، وليس في الغسل شيء يُندب فيه التكرار إلا الرأس .

الرابعة : تقدّم أعضاء الوضوء ، فيستحب تقديمها على غيرها من أنحاء بدنه لشرفها

(1) انظر الدر المنثور (1/318) ، التاج والإكبر (1/313) ، مواهب الخليل (1/313)



## موجبات الغُسل وما يُبَدَأُ به

- 85 - تَبَدَأَ فِي الْغُسْلِ بِفَرْجٍ ثُمَّ كُفَّ عَنْ مَسِّهِ بَيَّظَنِ أَوْ جَنَّبِ الْأَكْفَ  
86 - أَوْ إضْبَعَ ثُمَّ إِذَا مَسَّتْهُ أَعَدَّ مِنَ الْوُضُوءِ مَا فَعَلَتْهُ

فيفسها نية رفع الحدث الأكبر ، ويجوز أن يؤخر رجليه لآخر غسله

الخامسة : قلة الماء من غير تحديد .

السادسة : البدء بأعلى البدن قبل أسفله .

السابعة : البدء بالميامن قبل الميأسر<sup>(1)</sup> .

تكلم - رحمه الله - عن مسألة البداية بغسل الفرج وقد تقدم كلامه عليها ، وإما أعاده ليرتب عليها ما سيذكره بعدها فنه على أن المعتسل إذا غسل فرجه يطلب منه أن يكف ويُمسك عن مسه بطن الكف أو حسها أو سطر الأصابع أو حسها وذلك حتى يكفيه الغسل من الحباية عن الاحتياج إلى الوضوء . فإذا حدث ومسّه بصفة المذكورة ، فإنه يُعيد غسل أعضاء الوضوء ، وهكذا جميع النواقص المعروفة للوضوء ، إذا حدث شيء منها فإنه لا يكتفى بغسل الحدة في الصلاة ومحوها من العبادات التي يبرم لها الوضوء ، وتردّها مسألة مهمة - وهي إذا أحدث المعتسل أثناء الغسل بعد إتمامه غسل أعضاء وضوئه هل يحتاج إلى نية قبل الوضوء ؟

ملخص ذلك في ثلاثة أحوال أحدها : أن يمسه قبل أن يعمل شيئاً من أعضاء وضوئه ، فهذا إذا غسل أعضاء الوضوء بنية فلا شيء عليه ، وقد فعل ما يجب .  
ثانيها : أن يمسه بعد غسل جميع حسده واكتمال طهارته ، فهذا يجب عليه الوضوء بنية الوضوء .

ثالثها : أن يمسه بعد غسل أعضاء وضوئه وقبل اكتمال طهارته ، أو بعد غسل أعضاء الوضوء ، فقال ابن أبي زيد : يلزمه تجديد الوضوء بنية جديدة ، وقال القابسي : يلزمه الوضوء ولا يحتاج إلى تجديد النية ، ويوافقه ظاهر ما في المدونة<sup>(2)</sup> .

(1) انظر : المصادر السابقة .

(2) انظر : « نواكه الدواني » ( 1 / 151 ) ، « كمدية الطائفة » ( 1 / 277 ) .

- 87 مُوجِبُهُ حَيْضٌ نِفَاسٌ إِنْزَالٌ مَغِيبٌ كَمْرَةٌ بِفَرْجٍ إِسْجَالٌ  
 88 - وَالْأَوَّلَانِ مَنَعَ الْوُطْءَ إِلَى غُسْلٍ وَالْآخَرَانِ قُرْءَانًا حَلًا  
 89 - وَالْكُلُّ مَسْجِدًا وَسَهْوُ الْاِغْتِسَالِ مِثْلُ وَضُوئِكَ وَلَمْ تُعَذِّ مُوَالٌ

وقوله [مُوجِبُهُ] إلى قوله [إِسْجَالٌ] شروع منه في الكلام على موحيات الغسل وهي انقطاع دم الحيض والنفاس ، والإبرال بمعنى خروج المني المفترق بالبلدة المعتادة ، ومعيب الكمرة بمعنى الخشعة وهي رأس الذكر في الفرج لادمي ذكر أو أنثى حتى أو ميت ، أول أم لا ، في قُتِلَ أو دُتِرَ ، وإلى هذا التعميم أشار بقوله [إِسْجَالٌ] الذي هو مصدر أسحل . إذا أطبق وأرسل ولم يقيد

وقوله . [وَالْأَوَّلَانِ] إلى قوله [تُعَذِّ مُوَالٌ] بجزر الياطم أن الحيض والنفاس ، وهما اللذان أرادهما بقوله [الْأَوَّلَانِ] بمعان الوطء (أي الجماع) ويستمر المنع منه إلى أن تعتسل ، فلا يجوز وطء الحائض والنفساء حائة جريان الدم اتفاقاً ، ولا بعد انقطاعه وقبل الاغتسال على المشهور .

وقوله [وَالْآخَرَانِ] وهما الإبرال ومعيب الخشعة بمعان من قراءة القرآن ، ويستمر المنع منه إلى أن يعتسل من قام به هذا المانع ، وفهم من كلامه أن الحيض والنفاس لا يمنعان من قراءة القرآن على المشهور ، وأن الإبرال ومعيب الخشعة لا يمنعان الوطء ، ثم أحرر هذه الأربعة : الحيض والنفاس والإبرال ومعيب الخشعة بمنع من دخول المسجد .

وقوله [وَسَهْوُ الْاِغْتِسَالِ] معناه أن السهو في الغسل كالسهو في الوضوء إلا في صورة واحدة وهي أنه إذا ترك لمعة من غسله ثم تذكّرها بانقرب ، فإنه يغسلها ولا يُعِيد ما بعدها وهو المراد بقوله [وَلَمْ تُعَذِّ مُوَالٌ] أما لو تذكّرها بعد طول ، فإنه يغسلها فقط كما في الوضوء ، أما إن لم يتذكر حتى صلى ، فإنه يفعل المني ، ويُعِيد الصلاة .

\*\*\*

## التيمم وأحكامه

90 - **فَضْلٌ لِّخَوْفٍ أَوْ عَدَمٍ مَا عَوَّضَ مِنَ الطَّهَارَةِ التَّيْمُمُ**

91 - **وَصَلَّ قَرْضًا وَاحِدًا وَإِنْ تَصَلَّ جَنَازَةً وَسُنَّةً بِهِ يَحِلُّ**

92 - **وَجَازَ لِلنَّفْلِ ابْتِدَاءً وَيُسْتَبِيحُ الْقَرَضُ لَا الْجُمُعَةُ حَاضِرٌ صَحِيحٌ**

ذكر رحمه الله في هذا الفصل أحكام التيمم ، والتيمم في اللغة : القصد ، وأصله التعمد والتوحي ، وفي الشرع : طهارة ثراوية تشتمل على مسح الوجه واليدين ، يستباح بها ما معه الحدث قبل فعلها عند العجز عن الماء <sup>(1)</sup>

وقوله **[فَضْلٌ لِّخَوْفٍ]** إلى قوله . **[التَّيْمُمَا]** يشير إلى السبب الساقط عن الماء إلى التيمم وهو خوف الضرر من استعمال الماء ، أو عدم وجوده ، ولا فرق في الطهارة بالتيمم بين أن يكون الحدث ذا حدث أكبر أو أصغر ، فإذا نيمم شرع له الصلاة ، ومن الأحوال التي يجوز فيها التيمم خوف حدوث مرض أو ريادته إن كان حاصلاً ، أو تأخر الشفاء منه ، وكذلك المسافر في مكان لا يتمكن فيه من الحصول على ماء ، ومعه ماء لا يكفي إلا شراؤه وبحوثه ، وكذلك خوف ما معه من حيوان كدابة وبحوها ، أو آدمي يخاف أن يحتاج إلى ما معه من ماء .

وقوله **[وَصَلَّ]** إلى قوله **[بِهِ يَحِلُّ]** يتكلم على ما يجوز لتيمم أن يفعله ، وهو أن لا يصلي بذلك التيمم إلا قرضاً واحداً ، وهو ما يتيمم من أحده فإن صلاه حار له ، ويحل له كذلك أن يصلي بذلك التيمم على خسارة وسنة متصلة بالعرض كالوتر لمن تيمم للعشاء ، وظهر كلام الناطم أن هذا الحكم عامٌ للحاضر الصحيح ، وللمريض ، والمسافر ، وشرط هذا كله أن تكون الدفلة متصلة بالعرض ، وأن يتقدم العرض قبلها ، وعليه عندهم فلو تيمم لدفلة كركعتي الفجر ثم صلى به الصبح أعاد أداً ، وقيل . يعيد ما دام الوقت باقياً <sup>(2)</sup> .

وقوله **[وَجَازَ لِلنَّفْلِ]** إلى قوله . **[صَحِيحٌ]** تعرض في هذا البيت إلى ما يجوز

(1) انظر «التوفيق» للمدوني ص 218 ، «نظلم» ص 32 ، «الدر الثمين» (1/343)

(2) انظر هذا التفصيل في «الدر الثمين» (1/352 ، 353) ، «مواهب خبيل» (1/338)

(342) ، «كديبة طائب مع حاشية المدوني» (1/286) ، «نوح وإكليل» (1/338)

93 - فَرُوضُهُ مَسْحُكَ وَجْهًا وَالْيَدَيْنِ لِلْكُوعِ وَالْيَدِ أُولَى الضَّرْبَتَيْنِ

94 - ثُمَّ الْمُوَالَاةُ صَعِيدٌ ظَهْرًا وَوَضَلُهَا بِهِ وَوَقْتُ حَضَرًا

وما لا يجوز التيمم له ، فأحر أنه يجوز التيمم للنافعة ابتداء ، ويكون هذا التيمم محتضاً بها كما سبق بيانه ولا يُصلى به الفرض ، وهذا الحكم محتض بالمرضى والمسافر ، وأما الحاضر الصحيح يعدم الماء كالسحون مثلاً فلا يتيمم لموافل استغلالاً ، وإنما يتيمم للفرائض فقط على المشهور ، فإذا تيمم لها حار له أن يتيمم بذلك التيمم كما سبق ، وعلى مشهور المذهب أنه إن عدم الماء وحشي فوات الجمعة فلا يتيمم لها ، فإن فعل فهل يُخرجه ذلك ؟ فيه قولان : ومنشأ هذا الخلاف هو هل الجمعة فرض يومها ؟ فيتيمم لها لثلاث تيمماته ، أو هي بدل عن الظهر أي فلا يتيمم لها ؛ لأنه إن فاتته فرض الجمعة لعدم الماء لم يفته وقت الظهر الذي هو الأصل<sup>(1)</sup>

وقوله [فروضه] إلى قوله [الوسط] انتقل إلى الكلام على فرائض التيمم .

1 - مسح الوجه .

2 مسح اليدين إلى الكوعين ، ويردح حاشاً في يده على المشهور والاستيعاب بالمسح مطبوع ، فهو ترك شيئاً من الوجه أو اليدين يُخرجه التيمم على المشهور في المذهب

3 - اليد ومحلها عند الصرة الأولى ، وحصل اليد بالاولى ، لأن الصرة الثانية ليست فرضاً .

4 الصرة الأولى والمراد بها وضع اليدين على الصعيد

5 الموالاتة وهي الفور كما في الوضوء ، فهو فرق تيممه وكان أمراً قريباً أحرأه ، وإن ساعد أبعاد التيمم ، وكذا إذا تكس أي أحلف ترتيبه فيه يُعيد تيممه

6 - الصعيد الظاهر والمراد به كل ما كان على وجه الأرض من تراب أو رمل أو حجارة .

7 أن يكون التيمم موصولاً بالصلاة ؛ وإذا فلا يجوز أن يُصلى بالتيمم فريصتين ، ولا بأس أن يُصلى به موافل عدة في وقت واحد

(1) انظر : المصادر السابقة .



- 95 - آخِرُهُ لِلرَّاحِي آيَسٌ فَقَطْ أَوَّلُهُ وَالْمُتَرَدَّدُ الْوَسَطُ  
96 - سُنَّتُهُ مَسْحُهُمَا لِلْمِرْقَى وَضَرْبَةُ الْيَدَيْنِ تَرْتِيبٌ بَقِيَ  
97 - مَنذُوبُهُ تَسْمِيَةٌ وَصَفٌ حَمِيدٌ نَاقِضُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ وَتَزِيدُ

8 دخول الوقت ، ووجه اشتراطه أن التيمم طهارة ضرورية ، ولا ضرورة لفعلها قبل الوقت .

وقد قسم الفقهاء التيممين إلى ثلاثة أقسام ، بالنسبة لوقت تيممهم المستحب ؛ وذلك في قوله : [ آخِرُهُ لِلرَّاحِي ] إلى قوله : [ الْوَسَطُ ] فأخر أن الراحى وهو الذى غلب على طه وحود الماء في الوقت فهذا يتيمم آخر الوقت ، والمراد بالوقت هنا الوقت المختار لإيقاع الفريضة ، فهذا آخر الراحى فهذا الحكم ينطبق على الوقت بوحود الماء في الوقت من باب أولى ، فهذا القسم الأول

أما الثانى : فأشار إليه بقوله [ آيَسٌ فَقَطْ أَوَّلُهُ ] معناه أن الآيس من وحود الماء في الوقت المختار لإيقاع الصلاة يتيمم أوله ، لأنه لا فائدة من تأخيرها ، ويدخل في هذا القسم من غلب على طه عدم وحود الماء في الوقت ، حيث أن غلبة الطل تزل مرة البقيس في كثير من الفروع ، وكذا المريض لا يقدر على مس الماء ، وعليه فيخرج عن هذا الحكم الراحى والمتردد بقوله [ فَقَطْ ] ونحوهما ممن لا يشارك الآيس في المعنى .

والقسم الثالث : من يتيمم وسط الوقت المختار وإليه الإشارة بقوله : [ وَالْمُتَرَدَّدُ الْوَسَطُ ] يعنى أن المتردد يتيمم وسط الوقت المختار ، ويدخل في هذا القسم المتردد المحقق وهو الذى تيقن وحود الماء وتردد ، هل يحقه في وقت الصلاة المختار أو بعد خروجه ، وينطبق بالتردد الخائف من سماع ونحوه ، والمريض الذى لا يجد من يداوله الماء

قوله [ سُنَّتُهُ ] إلى قوله [ حَمِيدٌ ] أخر أن سن التيمم ثلاثة

الأولى مسح اليدين من الكوعين إلى المرفقين ، والفرص مسحهم إلى الكوعين كما سبق .

الثانية : الضربة الثانية لمسح اليدين .

الثالثة : الترتيب فيقدم مسح الوجه على مسح اليدين ، فإن نكس ( أى عكس )

98 - وَجُودُ مَاءٍ قَبْلَ أَنْ صَلَّى وَأَنْ بَعْدَ يَحْذُ يُعَذُّ بِوَقْتٍ إِنْ يَكُنْ  
99 - كَخَائِفِ اللَّصِّ وَرَاجٍ قَدَمًا وَزَمَنِ مُنَاوِلًا قَدْ عَدِمًا

وصلى أحراه ، ثم انتقل إلى الكلام على مندوباته وهي : التسمية ، والوصف الحميد أى  
الصفة المستحقة في مسح اليدين وهي أن يمسح ظهر يده اليمنى بباطن أصابع يده  
اليسرى حتى يبلع المرفق ، ثم يمسح اليسرى باليمنى كذلك .

قوله [ قَدْ عَدِمًا ] أحر الباطن أن كل ما يقصر الوضوء مما سق ذكره من  
لأحداث والأسباب فإنه يقصر التيمم كذلك ، ويزيد التيمم على الوضوء بنقصه بأمر  
أحر وهو وجود الماء قبل الدحول في الصلاة ، فإن وجد الماء قبل الدحول وخشى من أنه  
إذا تشاغل به واستعمله حرج وقت الصلاة ، فإنه يصلى تيممه ولا يُنْطِنُهُ وجود الماء  
على الصحيح في المذهب ، فإن وجد أو سمع صوت الماء وهو في صلاته ، فمادى في  
أدائها وصلاته صحيحة ، وإن كان معه ماء فسيه في رخبه فتدكر ذلك وهو في الصلاة ،  
قطع الصلاة وتوضأ ، والمرفق بين هذه الصورة والتي قبلها أنه مُعْرَطٌ في طلب الماء مع  
وجوده معه ، والأولى لا تفريط عليه فيها

وقوله [ بَعْدُ يَحْذُ ] إلى قوله [ قَدْ عَدِمًا ] معناه أن بعض أقسام التيممين يعيدون  
ما صلوا بالتيمم حال وجود الماء بعد الصلاة إذا كان وقت الصلاة باقياً وهؤلاء  
كالخائف من لص أو سُّعٍ ومخوفاً ، وكذلك الراحى إذا قدم الصلاة أول الوقت ، وقد  
سق وقتنا أن عليه أن يؤخرها إلى آخر الوقت حتى يحذف في طلب الماء ، فإن قدمها في  
أول الوقت ثم وجد الماء بعد ذلك ، فهو مقصر في الطلب ، أو محالف لما أمر به ،  
ويدخل في هذا القسم لزمن والمفعد الذى يقدر على استعمال الماء ولا يحذف من يناوله إياه  
إذا صلى بالتيمم ثم وجد من يناوله الماء فإنه يعيد ، لأنه مقصر في تجهيز الماء والاستعداد  
به ، وكذا المتردد في وجود الماء يعيد إذا قدم محالف لما أمر به من التيمم في وسط الوقت .

\*\*\*

# كِتَابُ الصَّلَاةِ

## فرائض الصلاة

- 100 - فَرَايِضُ الصَّلَاةِ سِتُّ عَشْرَةَ شُرُوطُهَا أَرْبَعَةٌ مُفْتَقِرَةٌ  
 101 - تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامِ لَهَا وَنِيَّةُ بِهَا تُرَامُ  
 102 - فَايَحَةُ مَعَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسُّجُودُ بِالْخُضُوعِ  
 103 - وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسَّلَامُ وَالْجُلُوسُ لَهُ وَتَرْتِيبُ آدَائِهِ فِي الْأُسُوسِ  
 104 - وَالْاِغْتِدَالُ مُظْمَنًا بِالتَّيَزَامِ تَبَعُ مَأْمُومٍ بِإِحْرَامِ سَلَامٍ

الصلاة في اللغة : الدعاء وهذا قول جمهور العلماء من أهل الفقه والدعة كما قال لروى ، وشرعاً : هي أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير محتمة بالتسليم مع الية شرائط مخصوصة<sup>(1)</sup> ، وقد تعرض الناطق في هذه الآيات لشروط وفرائض وشئ ومستحبات الصلاة ، ومن المهم ما أن يعرف الفرق بين الشرط والفرص فالشرط : هو ما لا يلزم من وجوده لدائه ووجود ولا عدم ، ولكنه يلزم من عدمه عدم المشروط كالنظاهرة بالنسبة إلى الصلاة ، فإن وجود النظاهرة لا يلزم منه وجود الصلاة ولا عدمها ، لأن المتطهر قد يصلي أم لا يصلي ، بخلاف عدم النظاهرة فإنه يلزم منه عدم الصلاة الشرعية ، والشرط على نوعين : شرط وجوب : وهو كل ما لا يطلب من اكتف تحصيله كالنبوع لوحوب الصلاة ، وشرط أداء : وهو ما يطلب من اكتف تحصيله كالنظاهرة للصلاة<sup>(2)</sup>

والفرض : في اللغة : التأثير ومنه فرصة القوس والسهم ، وقيل : تقدير ، وهو ما يثبت على فعله ، ونعاقب على تركه ، وهو ما كان داخلًا في الماهية وحرمة ماها ، كأركان الصلاة بالنسبة إليها<sup>(3)</sup> .

وشروط وجوب الصلاة خمسة : لإسلام ، والنوع ، والعقل ، والبقاء من دم الحيض والنفس ، ودحول الوقت ، وراد عباص . ونبوع دعوته صلى الله عليه وسلم قوله : [ فَرَايِضُ الصَّلَاةِ ] إلى قوله : [ مُسْتَخْلَفٌ ] شرع . رحمه الله . في الكلام على

(1) انظر : امواه جيل ، (1/ 337) (2) انظر : «مذكرة الشفيعي» ص 43

(3) انظر : «أحدود الأيكة» ص 75 ، «المطلع» ص 17 ، «الدر الثمين» (1/ 381) .

فرائض الصلاة الستة عشر وهي :

تكبيرة الإحرام : وهي واحدة على الإمام ، والنفذ والمأموم ، والعاهر عن الكلام حمله تكفيه النية اتفاقاً ، وكذا العاهر لجهله باللغة

الثاني . القيام لتكبيرة الإحرام ، وفرصته لغير المسوق متفق عليها ، وفي المسوق بعد الإمام راکعاً فكثر للركوع وبوئى بها تكبيرة الإحرام ، فيحرثه ذلك كما في « المدونة » .

الثالث : النية : ويشترط اقتضاها بالتكبير ، فإن تأخر عنه فلا خلاف في عدم الإحراء ، وكذا إن تقدمت على التكبير ، فإن تأخرت أنية عن التكبير شيئاً يسيراً فظاهر المذهب الإجزاء .

الرابع : قراءة الفاتحة . وهي واحدة على الإمام والنفذ دون المأموم ، وأوحىها ابن العربي عن المأموم في السرية ، وهذا الحكم فيما يختص بالمريضة ، أما قراءتها في النافلة فسنة على المشهور .

الخامسة . القيام لقراءة الفاتحة : للإمام والنفذ

السادس : الركوع : وأقله أن يسجد بحيث تقرب كفيه من رُكبتيه ، ويُستحب أن يصب رُكبتيه ونساعده بين مرفقيه ، ويكون ظهره مستوياً ، ولا يثني رأسه إلى الأرض ولا يرفعه .

السابع : الرفع من الركوع : فإن تركه وحسب عليه الإعادة

الثامن : السجود على الجبهة ، ولألف حميف ، ويُستحب تقديم اليدين قبل الركبتين عند الدخول إلى السجود ، وتأخيرهما عند القيام

التاسع : الرفع من السجود .

العاشر : السلام . ويتعين بقوله « سلام عليكم »

الحادي عشر : احتسب نسيلاً أي بمقدار ما يقع فيه السلام ، والرائد عليه سنة

الثاني عشر : ترتيب أداء الصلاة بحيث يُقدم يُقيم على الركوع ، والركوع على



## شروط أداء الصلاة

100 - شَرْطُهَا الاسْتِيقْبَالُ ظَهْرُ الْخَبَثِ وَسَرُّ عَوْرَةِ وَظَهْرُ الْحَدِيثِ

السجود وبحو ذلك ، فهو عكس بطلت صلاته بالإجماع .

وقوله : [ في الأسوس ] أي الأصول ويعني بها هذه الفرائض ، واحترر بذلك من ترتيب الأداء بين الفرائض والنسب كتقديم الفاتحة على السورة ، فإن ذلك شئ لا واجب .

الثالث عشر الاعتدال . وهو نصب القدم

الرابع عشر : الطمأنينة . وهي سكون الأعضاء ، ولا فلامنة بين الطمأنينة والاعتدال إذ أن بعض المصلين قد يعتدل ، ولكنه لا يطمئن فيصعب قامته ثم يسرع للركن قل أن تسكن أعضاؤه ، فيجب على المصلي أن يجمع بينهما

الخامس عشر : متابعة المأموم لإمامه .

السادس عشر نية الاقتداء . وهي واحة على مأموم في جميع الأصوات ، فيجب عليه أن يوى أنه مقتدي بالإمام ومنع له ، فإن لم يوه يظن صلاته ، وكذا يجب على الإمام أن يوى أنه مفتدى به في أربع مسائل . في صلاة الخوف على هبتها معهودة ، وفي الجمع ليلة المطر ، وفي صلاة الجمعة ، وفي الاستحلاف ، فيلزم المستحلف أن يوى كونه صار بإمام ، لأنه دخل على أنه مأموم ، فصار إماماً لزمته بية ما صار إليه ، وهذه بية رائدة على النية المشترطة في سائر تصلوات

تعرض - رحمه الله - لتكلام على شروط أداء الصلاة وأوضح أنها أربعة

الأول : استقبال القبلة . وهي شرط ابتداء ، ودوام مع الذكر والقُدرة دون المعحر والسيان ، فمن صلى غير القبلة عمدًا فصلاته باطلة ، ومن صلى لغيرها دسيًا أعاد في الوقت استحسانًا ، وإن صلى لغيرها لمعحر أو مريض وخوف فلا إعادة عليه ، وشرط الاستقبال في سائر الأصوات . لا في الوافل في سفر تطويل لراكب الدابة فيحور أن ينقل عليها حبشًا توخعت به ، سواء ابتدأها في بقعة أو لا على المشهور

الثاني : طهارة الخبث . بمعنى إزالة الحاسة عن الثوب والبدن والمكان وهذا شرط ابتداء ودوام مع الذكر والقُدرة دون المعحر والسيان ، فمن صلى بحاسة في ثوبه أو بدنه

- 107 - بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ فِي غَيْرِ الْأَخِيرِ تَفْرِيعُ نَاسِيهَا وَعَاجِزُ كَثِيرِ  
 108 نَذْبًا يُعِيدَانِ بِوَقْتٍ كَالْحَطَا فِي قِبْلَةٍ لَا عَجْزَهَا أَوْ الْفِطَا  
 109 وَمَاعِدًا وَجْهَ وَكَفَّ الْحُرَّةَ يَجِبُ سِتْرُهُ كَمَا فِي الْعَوْرَةِ  
 110 لَكِنْ لَدَى كَشْفٍ لِصَدْرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ ظَرْفٍ تُعِيدُ فِي الْوَقْتِ الْمُقَرُّ

أو مكده ذاكراً قدرًا على إرئتها فصلاته ساطنة ، ويجب إعدادتها ، وإن صلى بها ناسيًا أو  
 ذاكراً لكنه عاخر عن إرئتها فإنه يُعِيدُ في الوقت استحساناً

الثالث . ستر العورة : وهو شرط مع الذكر والقُدْرَةُ ساقط مع العحر والسبيان ،  
 فمن صلى مكشوف العورة ناسيًا أو عاخرًا عما يستترها به فلا تنظر صلاته .

الرابع . طهارة الحدث : وهو شرط ابتداء ودوام ، وهذا الشرط يختلف عن  
 الثلاثة قبله ، فهو شرط مع الذكر والقُدْرَةُ وكذا مع لعجر والسبيان<sup>(1)</sup>

وقوله [ نَذْبًا يُعِيدَانِ ] إلى قوله . [ أَوْ الْفِطَا ] معناه أن الهمي لأحد الشروط  
 الثلاث الأول أو العاخر عنه إذا صلى غير محض له فتذكره ، أو زال عحره ، فإنه  
 يُسْتَحَبُّ له الإعادة في الوقت ، والمراد بالعطاء ستر العورة

وقوله [ كَالْحَطَا فِي قِبْلَةٍ ] معناه أن من احتهد في طلب جهة لفلة فأذه احتجاده  
 إلى جهة فصلى فيها ثم نبس له أنه أخطأ فإنه يُعِيدُ في الوقت

وقوله [ وَمَاعِدًا ] إلى قوله [ الْمُقَرُّ ] معناه أنه يجب على المرأة الحرة في الصلاة أن  
 تستر جميع بدنها ماعدا وجهها وكفيها وحوثي ، وهذا الشرط مفيد بالذكر والقُدْرَةُ ، فإن  
 أحلت بعض دنت محترة فصحت مكشوفة الشعر أو الصدر أو الأطراف ، فإنها تعيد في  
 الوقت<sup>(2)</sup>

\*\*\*

(1) انظر : « حاشية الدسوقي » (1/212) .

(2) انظر « حاشية العدوي » (1/214) . « كندية العبد » (1/214) . « حاشية الدسوقي »

## شروط وجوب الصلاة وسُننها

- 111 - شَرَطُ وَجُوبِهَا النَّقَا مِنَ الدَّمِ بِقَصَّةٍ أَوْ الْجُفُوفِ قَاغْلَمَ  
 112 - فَلَا قَضَى أَيَّامُهُ ثُمَّ دُخُولُ وَفَتْ فَأَذَمَّا بِهِ حَتْمًا أَقُولُ  
 113 - سُنَّهَا السُّورَةُ بَعْدُ الْوَاقِبَةِ مَعَ الْقِيَامِ أَوَّلًا وَالثَّانِيَةَ

انتقل - رحمه الله - للكلام على شروط وجوب الصلاة ، وهو قوله : [ شَرَطُ وَجُوبِهَا ]  
 إلى قوله [ أَقُولُ ] فأحذر أن شروط وجوب الصلاة النقاء من الدم ( دم الحيض  
 ونفاس ) ، ودخول الوقت ، وبحصل التأكد من النقاء بالحجوف وهو حروح الحرقه من  
 المرح حافة ، أو برؤية ماء أبصر كخير يجرح عند النقاء ، وعينه فلا تقصى الحائض  
 والنساء لصلاة أيام عُدَّرها وإلى هذا أشار بقوله : [ فَلَا قَضَى أَيَّامُهُ ] أى أيام الدم .  
 وقوله [ سُنَّهَا ] إلى قوله [ أَيَّامٌ يُنْتَمِ ] ذكر في هذه الآيات اثني عشرين سنة  
 من سنن الصلاة وهى :

- 1 - قراءة السورة بعد الفاتحة ، وعتر عنها بالواقبة ؛ لأنها من أسماء الفاتحة ،  
 وهذا الحكم يتعلق بالركعة الأولى والثانية من سائر الفرائض للإمام والمفرد ، أما  
 المأموم فيستحب له الإصبات لقراءة الإمام في الخيرية والقراءة في السرية .
- 2 - القيام لقراءة سورة ، وذلك للإمام والمفرد ، وأما المأموم فواجب عليه  
 لأجل متابعة الإمام .
- 3 ، 4 - الحهر محله والسر محله ، وأخهر هو أن يسمع نفسه ، وفوقه قليلاً ، وتكون  
 قراءة المرأة دون الرجل في الحهر ، وأقل السر . أن يحرك لسانه وأكثره أن يسمع نفسه .
- 5 - التكبير إلا تكبيرة الإحرام ، فإياها فرص كما تقدم .
- 6 ، 7 - التشهد الأول والثاني .
- 8 ، 9 - الخلوس الأول والخلوس الثاني إلا القدر لدى يقع فيه السلام فإنه فرص  
 كما تقدم ، وعلى ذلك أنه بقوله [ لَا مَا لِلسَّلَامِ يَخْضُلُ ] .
- 10 - سمع الله لمن حمده في الرفع من الركوع للإمام والمفرد ، وهى سنة في حقهما

- 114 - جَهْرٌ وَسِرٌّ بِمَحَلٍّ لَهُمَا  
 115 - كُلُّ تَشْهِيدٍ جُلُوسٌ أَوْ قَائِمٌ  
 116 - وَتَسْمِعُ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ  
 117 - الْفَذَّ وَالْإِمَامُ هَذَا أَكْثَرُ  
 118 - إِقَامَةُ سُجُودِهِ عَلَى الْيَدَيْنِ  
 119 - إِنْصَاتٌ مُقْتَدٍ بِجَهْرِ نَمٍّ رَدٍّ  
 120 - بِهِ وَزَائِدٌ سُكُونٌ لِلْحُضُورِ  
 121 - جَهْرُ السَّلَامِ كَلِمَةُ التَّشْهِيدِ  
 تَكْبِيرُهُ إِلَّا الَّذِي تَقَدَّمَ  
 وَالثَّانِي لَا مَا لِلسَّلَامِ يَخْضَلُ  
 فِي الرَّفْعِ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْزَدُهُ  
 وَالْبَاقِي كَالْمَنْدُوبِ فِي الْحُكْمِ بَدَأَ  
 وَطَرَفِ الرَّجُلَيْنِ مِثْلُ الرُّكْبَتَيْنِ  
 عَلَى الْإِمَامِ وَالْيَسَارِ وَأَخَذَ  
 سِتْرَهُ غَيْرَ مُقْتَدٍ خَافَ الْمُرُورَ  
 وَأَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ

دُونِ الْمَأْمُومِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ [ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ أَوْزَدُهُ ]

وَقَوْلُهُ [ هَذَا أَكْثَرُ ] مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ تَشْهِيدٌ مُذَكَّرَةٌ هِيَ التَّشْهِيدُ الْمَوْكَّدَةُ الَّتِي يَسْجُدُ لَهَا فِي السُّجُودِ ، وَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنْ تَشْهِيدٍ فَغَيْرُ مُتَّكِدٍ ، وَحُكْمٌ مِنْ تَرْكِهَا كَمَنْ تَرَكَ مَدُوبًا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

11 - إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَهِيَ سُنَّةٌ لِكُلِّ فَرَسٍ وَقَتًا كَانَ أَوْ فَتَاتًا هَذَا لِلرَّحْلِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنْ أَقَامَتْ سِرًّا فَحَسَنٌ ، وَصَلَاتُهَا صَحِيحَةٌ وَلَوْ تَرَكَتْ الْإِقَامَةَ

12 - سَجُودٌ عَلَى الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الرَّجْلَيْنِ ، وَتَأْشِيرٌ بِكَفَيْتِ الْأَرْضِ بِاسْطِ دِرْعَتِ فِي الْأَرْضِ ، وَلَا تَصِفُ عَصْدِيكَ إِلَى حَبِيكَ صَمًّا كَثِيرًا ، وَلَكِنْ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا تَجْنِيحًا مُتَوَسِّطًا .

13 - إِنْصَاتٌ مُقْتَدٍ ، وَهُوَ الْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ فِي جَهْرِيَّةٍ ، فَيَسْمَعُ الْإِنْصَاتَ لِلْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ ، وَلَمَنْ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ .

14 - رَدُّ الْمَأْمُومِ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ .

15 - رَدُّ الْمَأْمُومِ السَّلَامَ عَلَى يَسَارِهِ إِنْ كَانَ هَاكِ أَوْ عَلَى الْيَمِينِ إِنْ كَانَ هَاكِ .

16 - تَضَامُنِيَّةٌ ، الَّتِي هِيَ سُكُونُ الْأَعْضَاءِ ، وَهُوَ مُرَادُ قَوْلِهِ [ وَرَنْدُ سُكُونٍ ] .

17 - السُّتْرَةُ لِلْإِمَامِ وَالْمُعْتَدِ ، وَهِيَ مُرَدَّةٌ بِغَيْرِ الْمُقْتَدِ إِذَا حَافَا مُرُورَ شَيْءٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنْ أَمِنَا ذَلِكَ صَمًّا دُونَ سِتْرَةٍ



- 122 - سُنَّ الْأَذَانُ لِجَمَاعَةٍ أَتَتْ فَرَضًا بِوَقْتِهِ وَغَيْرًا طَلَبَتْ  
 123 - وَقَصُرَ مَنْ سَافَرَ أَرْبَعَ بُرُودَ ظَهْرًا عِشَاءَ عَصْرًا إِلَى حِينَ يَغْدُو  
 124 - وَمَا وَرَا الشُّكْنَى إِلَيْهِ إِنْ قَدِمَ مُقِيمٌ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ يُتِمُّ

## مندوبات الصلاة

- 125 - مَنَدُوبُهَا تَيَامُنٌ مَعَ السَّلَامِ تَأْمِينٌ مَنْ صَلَّى عَدَا جَهْرَ الْإِمَامِ

- 18 - الحهر بالسّلام الذي يخرج به من الصلاة ، وهو للإمام والمفرد والمأموم .  
 19 - لمط الشهد ، والدعاء في آخره مستحب في الشهد الثاني دون الأول  
 20 - الصلاة على النبي ﷺ أي في الشهد الأخير  
 21 - الأذان للجماعة ، الذين يجتمع إليهم الناس في أداء لصلاة ، ولا يُسْرُ للمفرد ، فإن سافر أو كان بملاة (صحراء أو نحو ذلك) من الأرض استحب له الأذان ، ولا يُسْ الأذان لعبر الموضع ، ولا لصلاة وثقة قد خرج وقتها  
 22 - قصر الصلاة الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء لمن سافر أربعة بُرُود . وهي ستة عشر فرسخًا ، وهي ثمانية وأربعون ميلًا ، ومما عليه الفتوى في زماننا أن مسافة تقصر تتحقق بما قدره ثمانون كيلو مترًا ، فإذا بوى إقامة أربعة أيام صحيحة فيه يتم ، وسواء كانت هذه نسبة في أثناء سفره أو في حره ، وعلى هذا أنه بقوله [مُقِيمٌ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ يُتِمُّ] ، ويجوز له أن يتدنى التقصر إذا حوّر المواضع المسكونة المنصبة بالبلد ، ولا يزال يقصر إلى أن يصل إلى هذا الموضع الذي يقصده من سفره  
 قوله : [مَنَدُوبُهَا] إلى قوله [الرُّكْبُ] نكبة الناطم على مندوبات الصلاة وهي :

- 1 التيامن بالسّلام : أي إشارة المصلي بالسّلام جهة اليمين ، قال أبو محمد . ويكون ذلك عند النطق بكاف التيامن من (عبيكم)

- 2 قول آمين : إثر قراءة الفاتحة ، وذلك في حق المفرد في السر والجمهور ، وللمأموم على قراءة نفسه في السر ، وعلى قراءة إمامه في الجمهور ، وللإمام على قراءة نفسه في السر دون الجمهور على المشهور ، وهذا ما قصده الناطم بقوله [تَأْمِينٌ مَنْ صَلَّى عَدَا جَهْرَ الْإِمَامِ] .

- 126 - وَقَوْلُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عَدَا  
 127 - رِدَاً وَتَسْبِيحُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ  
 128 - وَبَعْدَ أَنْ يَقُومَ مِنْ وَسْطَاهُ  
 129 - لَدَى التَّشْهِيدِ وَبَسْطَ مَا خَلَاةَ  
 130 - وَالْبَطْنِ مِنْ فَخْذِ رِجَالٍ يَتَّبِعُونَ  
 131 - وَصِفَةُ الْجُلُوسِ تَمَكِينُ الْيَدِ  
 132 - نَضْبَهُمَا قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي  
 133 - لَدَى السُّجُودِ حَذُّ وَأُذُنٍ وَكَذَا  
 134 - تَطْوِيلُهُ صُبْحًا وَظَهْرًا سُورَتَيْنِ  
 135 - كَالسُّورَةِ الْأُخْرَى كَذَا الْوَسْطَى اسْتَحْبَبَ  
 مَنْ أَمَّ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ بَدَا  
 سَدَلُ يَدِ تَكْبِيرُهُ مَعَ الشُّرُوعِ  
 وَعَقْدُهُ الثَّلَاثُ مِنْ يُمْنَاهُ  
 تَحْرِيكُ سَبَابِغِهَا حِينَ ثَلَاةَ  
 وَمِرْقَا مِنْ رُكْبَةٍ إِذْ يَسْجُدُونَ  
 مِنْ رُكْبَتِهِ فِي الرُّكُوعِ وَزِدِ  
 مَرَّتَيْنِ وَضَعَ الْيَدَيْنِ فَأَقْتَفَى  
 رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ خُذَا  
 تَوَسَّطَ الْعِشَاءَ وَقَصُرَ الْبَاقِيَتَيْنِ  
 سَبَقُ يَدٍ وَضَعَا وَفِي الرَّفْعِ الرُّكْبُ

3 - قول ربنا ولك الحمد . يعنى فى الرفع من الركوع للمأموم والمفرد دون الإمام ، ولذلك قال الساطم [ عَدَا مَنْ أَمَّ ] ، وقد تقدم أن من الشئ قول . سمع الله لمن حمده فى الرفع من الركوع للإمام والمفرد ، فتحصل من ذلك أن المفرد يجمع بينهما ، والإمام يقول : سمع الله لمن حمده ، فى الرفع فقط ، والمأموم يقول : رسا ولك الحمد فقط .

4 القنوت فى الصبح . ويجوز بعد الرفع من الركوع ، وقبل الركوع بعد تمام القراءة أفضل ، ويستحب أن يكون سرًا ، ومن تركه عمدًا أو سهوًا فلا شيء عليه ، ومن سجد لتركه بطلت صلاته ، ومن أدرك الركعة الثانية من الصبح لم يقف عند قصائه الركعة الأولى على المشهور .

5 - اتخاذ الرداء للصلاة . فيخصص لها ثوبًا ودنث حائز للإمام والمأموم

6 - التسبيح فى الركوع والسجود من غير تحديد

7 - السدل : بمعنى إرسال اليدين خشيته فى المفرد ، ويكره وضع إحدى اليدين على الأخرى وهو القبض فى مشهور المذهب ، قال الإمام ابن عبد البر بعد أن نقل

مذاهب الصحابة والتابعين وجمهور الفقهاء في نسبة القص في الصلاة ولم يُرو عن الصحابة خلاف في هذا الباب ، وما روى عن بعض التابعين من الإرسال ليس فيه حُجَّة ؛ لأنه لم يشت عن واحد منهم كراهيته ، ولو ثبت ذلك ما كانت فيه حُجَّة ؛ لأن الحُجَّة في الشَّئ لم اتَّعها ، ومن حالها فهو محجوج بها ، وقد قال بعض المالكية : إن وجه هذه الكراهة للتشبه بالاستناد ، وهو مكروه عندهم ، وعليه فلو فعله لأحل ما ورد فيه من الشَّئ لم يُكره<sup>(1)</sup> .

8 - التكبير حالة الشروع في أفعال الصلاة إلا في القيام في الجلوس الوسط فلا يُكَبَّر حتى يستوى قائماً .

9 - عقد الأصابع الثلاث من اليد اليمنى في التشهد ، وهي الوسطى والخنصر والسَّيْر ، ويبسط غيرها من السَّيْر والإبهام مع سبط اليد اليسرى وهو المراد بقوله : [بَسَطَ مَا خَلَا] .

10 - تحريك السَّيْر في التشهد ويُحرَّكها يميناً وشمالاً ، وقيل : إلى السماء والأرض .

11 - أن يُتَّعَدَ الرجل في سجوده بطنه عن محدنيه ، ومرفقَيْه عن رُكْنَيْه ، وفُهم من ذلك أنه لا يُتَّعَبُ للمرأة .

12 - صفة الجلوس للشَّهْدَيْن ، وبين السَّهْدَيْن ، وذلك بأن يُفَصَّى يَدَيْه اليُسْرَى إلى الأرض وينصب اليمنى عليها ، وباطن إبهام يَمْنِهِ اليمنى إلى الأرض ، وأما نص الجلوس بين السَّهْدَيْن فهو واجب .

13 - تمكين اليدين من الرُّكْبَتَيْن في الركوع

14 - أن ينصب ركبته في الركوع .

15 - قراءة المأموم في الصلاة السَّريَّة ، ويقرأ مع الإمام فيما يُسرُّ فيه ، ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه .

(1) انظر : « التمهيد » لاس عبد الر (76/20) ، « الشرح الكبير » (1/250) ، « مواهب الجليل » (1/541) .

## مكروهات الصلاة

136 - وَكَرِهُوا بِسْمَلَةً تَعْمُودًا فِي الْقَرَضِ وَالسُّجُودِ فِي الثَّوْبِ كَذَا

137 - كَوْرُ عِمَامَةٍ وَبَغْضُ كُمِهِ وَحَمْلُ شَيْءٍ فِيهِ أَوْ فِي فَمِهِ

16 أن يصع يديه عند السجود بحيث تكون حدو أديه ، ويتوخم يديه إلى القبلة .

17 - رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ويرفعهما إلى المكس ، وقيل : إلى الصدر ، ويرفعهما قائمتين ، وقيل : ويطوهما إلى الأرض

18 - وتطويل السورتين في الركعة الأولى والثانية من صلاة الصبح والظهر وتوسطهما في الأولى من العشاء ، وتقصيرهما في الأولى من العصر والمغرب

19 - تقصير سورة الركعة الثانية عن سورة الركعة الأولى من كل الصلوات .

20 - تقديم اليدين قبل الركوع عند النزول إلى السجود وتأخيرهما عن ركعته في قيامه هذا .

بعد أن فرع المصنف من الكلام على فرائض الصلاة ونسبها وفصائلها انتقل إلى الكلام على مكروهات الصلاة عداؤها وثانيها الجهر بالبسملة والتعوذ في صلاة الفريضة ، وأما في نافلة فلا يكره ذلك فيها .

الثالث . السجود على الثوب بما يخول عن وضع الوضوء والكفين على الأرض ، والكراهة المذكورة محمولة على ما إذا لم تدع ضرورة إلى ذلك من حر أو برد ولا فلا كراهة

الرابع : السجود على كور العمامة . قال الدسوقي : أي مجتمع طاقتها أي طفتها المجتمعة المشدودة على الخفة ، والكور هو مجموع اللغات التي تكون في العمامة . قال ابن حبيب : هذه الكراهة إن كان الكور قليلاً قدر طائفتين (أي لفتين) ، أما إن كان كثيراً أعاد<sup>(1)</sup> .

الخامس : السجود على طرف الكم المتصل بالثوب .

السادس والسابع حمل شيء في كفه أو في فمه ، فيكره ذلك لما قد يشغل المصل عن صلاته .

(1) انظر : « حاشية الدسوقي » (1/253) ، « النج والإكليل » (1/547) ، « حاشية العدوي »



- 138 - قِرَاءَةٌ لَدَى السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ    تَفَكُّرُ الْقَلْبِ بِمَا نَأَى الْخُشُوعُ  
139 - وَعَبَثٌ وَالْاَلْتِفَاتُ وَالذُّعَا    اِنْنَا قِرَاءَةً كَذًا اِنْ رَكْعًا  
140 - تَشْبِيكُ اَوْ فَرْقَعَةُ الْاَصَابِعِ    تَخْضَرُّ تَغْمِيضُ عَيْنٍ تَابِعِ

الثامن : القراءة في الركوع أو السجود.

التاسع : تفكر القلب في أمور الدنيا في الصلاة ، وهم من قوله . [بِمَا نَأَى الْخُشُوعُ] أن التمر في أمور الآخرة لا يُكره .

العاشر . عَبَثُ المصلي ، كلعه بلحيته أو حائمه أو ثوبه .

الحادي عشر . الالتفات في الصلاة . وهو مكروه إلا أن يلتفت بجميع جسده فيستدير القبلة فصلاته باطلة .

الثاني عشر . الدعاء أثناء القراءة أو في الركوع

الثالث عشر والرابع عشر : تشبيك الأصابع أو فرقعتها في الصلاة : وسبب الكراهة عند مالك الاشتغال عن الصلاة

الخامس عشر : التخضر : وهو وضع اليد على الخاصرة ، والخاصرة من الإنسان : ما بين رأس الورك وأصل الأصلاع ، وهما حاصرتان<sup>(1)</sup>

السادس عشر : تغميض البصر : فإن كان يتشوش بفتح عيبيه والتغميض حسن غير مكروه<sup>(2)</sup> .

\*\*\*

(1) انظر « المطلع » ص 86 ، « توسط » (1/ 246)

(2) انظر : « حاشية الدمشقي » (1/ 254) .

## صلاة الجنازة والكسوف والاستسقاء والعیدین والسَّنن

- 141 - فَضْلٌ وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرَضُ عَيْنٌ وَهِيَ كِفَايَةُ لِمَيْتٍ دُونَ مَيِّتٍ  
142 فَرُوضُهَا التَّكْبِيرُ أَرْبَعًا دُعَا وَنِيَّةٌ سَلَامٌ سِرٌّ تَبِعًا  
143 - وَكَالصَّلَاةِ الْغُسْلُ دَفْنٌ وَكَفْنٌ وَتَرُّ كُثُوفٍ عِيدٌ اسْتِسْقَا سُنَنٌ

يُخبر الناطم في هذه الآيات أن الصلاة على قسمين فرض ونفل ، والنفل هو كل ما عدا الفرض .

والفرض : على قسمين . فرض عين . على كل مكلف بعبه كالصلوات الخمس ، وفرض كفاية . أى في الجملة ، فمن قام به بعض المسلمين سقط عن الباقي ، وذلك مثل صلاة الجنازة .

ثم انتقل إلى الكلام على النفل ، وأنه على قسمين كذلك ما له اسم خاص لناكده من سنة ورعية كالوتر والكسوف والعیدین والاستسقاء ، وركعتي الفجر ، وما له اسم عام وهو النفل كالرواتب قبل الصلوات وبعدها

قوله : [ فَرُوضُهَا التَّكْبِيرُ ] إلى آخره أخبر أن فرائض صلاة الجنازة أربع .

الأول : التكبير أربعاً ويرفع يديه في التكبيرة الأولى فقط على المشهور .

الثاني : الدعاء للميت عقب كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على مشهور أيضاً ، ولا يُسَنُّ دعاء معين ولا قراءة الفاتحة فهي ليست واجبة على مشهور المذهب

الثالث : التبة : ولا يصرف فيها إذا اعتقد المصطفى على جنازة أن المصطفى عليه رحل فدعا على ما طه ، ثم طهر أنه امرأة أو بالعكس .

الرابع : السلام . ويكون سراً . لا في حق الإمام فإنه يُسمع من يليه ، وفات الناطم أن يذكر من فروع الجنازة : القيام ما نص عليه القاصي عياض ، والإمامة بحيث لو صلى على جنازة بعد إمام أعيدت صلى عليه من رشد

قوله : [ وَكَالصَّلَاةِ الْغُسْلُ دَفْنٌ وَكَفْنٌ ] أفاد الناطم أن غسل الميت ودفعه وكفنه كالصلاة عليه في كونه فرض كفاية ، وصمة غسل الميت كغسل الجنازة من البداءة بإزالة الأذى ، ثم أعصاه الوصوء إلى آخره ، فراجع كما سبق في باب الغسل .

وأما دفعه وكفنه فمريض كهيئة كما ذكر الساطم ، ويُستحب أن يُكفَّن في ثلاثة أو خمسة أثواب وهو الأفضل في الرجل قميص وعمامة وإِزْرَة<sup>(1)</sup> ولعاقبتان ، ويُستحب زيادة لعافتين أحريين للمرأة ويجعل لها حمارًا بدلًا من العمامة .

قوله [وَتَر] إلى آخره ، شرع الساطم هـ في تعداد القسم الأول من النوافل ، وهو ما له اسم خاص ويندأ بالوتر : يفتح الواو وكسرها ، وهو شئ مؤكدة لا يسع أحدًا بركها قال سحنون : يُخْرِجُ تاركه وقال أصبغ : يؤذّب

وقته : وأما وقت الوتر فأول وقته يحترق بعد صلاة العشاء ، وآخره : طلوع الفجر ، ووقته الضروري : من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح ، والوتر في الضرورة ما لم يُصلِّ الصبح ، واستنحت مالك للمفرد إذا صلى الصبح ثم تذكر أنه لم يُصلِّ الوتر أن يقطع صلاته ، ثم يُوتر ، ويُصلِّ الصبح بعد ذلك وقال مالك : من ذكر الوتر بعد صلاة صبح لم يفصه ، ونيس هو كركعتي الفجر في انقضاء<sup>(2)</sup>

قوله [كُسُوفٌ] : يقال : الكسوف ذهب ضوء الشمس ، والخسوف : ذهب ضوء القمر<sup>(3)</sup> ، وصلاة الكسوف : شئ وتوقع في المسجد جماعة ، ولمنفرد أن يُصلِّيها في بيته ، ويؤمر بها كل مُصلٍّ . ووقتها : من نَدَّ الوقت الذي تحلُّ فيه السافلة إلى ابروال ، وصفتها : ركعتان بلا أدان ولا إقامة ، في كل ركعة ركوعان وقيامان ، بمعنى أنه إذا شرع في الصلاة بعد تكبيرة الإحرام والقراءة مُطَوَّلًا ما استطاع يركع ركوعًا طويلًا يُقارب الوقت الذي قرأ فيه الشؤرة ثم يرفع من الركوع ويقرأ في هذا القيام الثاني الفاتحة وسورة مُطَوَّلًا ما استطاع ، ثم يركع بقدر قراءته ، ثم يرفع من الركوع ويسجد وهكذا<sup>(4)</sup> ، وتُقرأ فيها سرًّا ، وحور بعضهم أخبر ثلثًا يسأم الناس لطول القراءة .

وأما صلاة خسوف القمر : فتصل أحيانًا ركعتين ركعتين حتى ينحى ، ومشهور

(1) إِزْرَة من الإزار . وهو ثوب يحيط بالنصف لأسفل من البدن ، يُذكر ويؤثّر  
انظر : «الوسيط» (16/1) .

(2) انظر : «تاج وإكبل» (2/76) ، «بواكه لدوار» (1/202)

(3) انظر : «حاشية الدسوقي» (1/401) .

(4) انظر : «شرح الرزقي» (1/906) ، «حاشية الدسوقي» (1/404)

مذهب أنه نُصِيَ في البيوت ، وخَوَّرَ مائتَ صَلَاته في المسجد منفردين

وقوله [عَبْدٌ] صلاة العيدين مُتَّة مؤكدة ، وفي كونه مُتَّة عين أو كفاية قولان ، ويؤمَّرُ بها من تلمذه اجمعة وهو الذِّكْرُ النُّحْرُ المَالِعُ العَاقِلُ المَقِيْمُ ، ومذهبنا أن لا يُنادى بها الصلاة جامعة ، ويكرر في الأولى سبع تكبيرات تكبيرة الافتتاح ، وفي الثانية : سِتًّا بالقيام ، وينظر بين كل تكبيرة بقدر الوقت الذي يُكْرَرُ فيه من حقه ، ومن لم يسمعه تحرَّى تكبيرة الإحرام وكثر ولا يرفع يده إلا في التكبيرة الأولى على مشهور المذهب ، ويستحسُّ أن يقرأ في الركعة الأولى سورة الأعلى ، وفي الثانية : سورة الصَّحَى جهراً ، ثم يحطُّ بعدها حُطَّة كحطَّة الجمعة ، وأداؤها في الصَّحراء أو اخلاء أفضل من أدائها في المسجد حيث لا ماع من خوف أو مطر ، وإنما في مكَّة فأداؤها بالمسجد الحرام أولى ، ووقت صَلَاته من حُلِّ النافذة إلى الروال ، ولا تقضى بعده

قوله : [اِسْتِسْقَاءٌ] : الاستسقاء طلب التَّغْيِ ، والمراد من الصلاة التي تُصَلَّى عند خُسْ امطر أو قلة الماء ، وبمجرحون إليها للمصلِّي في ثياب بدلة ، أدلة راحلين (غير راكبين) ، بمجرحون من طريق ويعودون من أخرى ، وهي ركعتان كالسواقل جهراً ، ثم يحطُّ بعدها على الأرض حطس كنعيد ، ويُذَلُّ السَّكْبَرُ بالاستعقار ، ويسالغ في الدعاء آخر الحطَّة الثانية ، ويستقل القبة عند دُعائه ، ويُحوِّلُ رداءه تدوُّلاً بتغير الحال من الشدة إلى المرح ، فيجعل ما بين صهره إلى السماء ، وما على اليمين على اليسار .

قوله : [فَجْرٌ رَغِيْبَةٌ] : الرَّغِيْبَةُ : ما رَعَبَ فيها الشارع بالقول أو الفعل ، ومشهور المذهب أن صلاة المجر رعية ، وقبل : مُتَّة ، ويقرأ فيها بأم القرآن ، وسورة قصيرة ، وقراءتها سرًّا .

وقوله : [وَتُقْضَى لِلرَّوَالِ] معناه أنه إذا صاق الوقت في الصبح عن أداء ركعتي المجر ، وحاف إن صلاهما أن يجرح الوقت فإنه يصلي الصبح ويتركهما ، ثم يقصيهما بعد طلوع الشمس وارتداعها قَبْدُ رُمَحٍ إلى دخول وقت الروال ، فإذا زالت الشمس فلا يقصيهما . وأما من لم يصل الصبح ولا المجر حتى ضعت الشمس ، ومشهور أنه يقدم الصبح ثم الفجر على المشهور .

قوله : [وَالْفَرَضُ يُقْضَى مُطْلَقًا وَبِالتَّوَالِ] أضاف النظم هنا أن الفرض ليس لقصائه

145 - نُدِبَ نَفْلٌ مُظْلَقًا وَأُكِّدَتْ تَحِيَّةُ ضُحَى تَرَاوِيحِ نَلَتْ

146 وَقَبْلَ وَثَرٍ مِثْلَ ظَهْرِ عَصْرِ وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَبَعْدَ ظَهْرِ

## أحكام سجود السهو

147 - فَضْلٌ لِنَقْصِ سُنَّةٍ سَهْوًا يُسَنُّ قَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ أَوْ سُنَّةٌ

وقت محدود لا يقضى بعده ، بل يجب قضاؤه آنذا ، ولا يسقط بمضي زمانه ولو طال ، ومع كونه يقضى يجب أن يكون قضاؤه مرتين وذلك في قوله ، [وَبِالنَّوَائِلِ] ويقضى في كل وقت من نيل أو سهو ، على نحو ما فاتته من سر أو جهر وإن فاتته في السر قضاها سرية (أي ركعتين) .

قوله [نُدِبَ] إلى قوله [ظَهْرٍ] أحرر أن النفل مندوب إليه في كل وقت من نيل أو سهو على قدر الاستطاعة ماعدا في الأوقات التي هي عن النفل فيها وهي بعد العصر إلى أن تضيئ المغرب ، وبعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح

ثم تكلم على التأكد من النوافل ، وهي تحية المسجد التان يطالب بهما داخل المسجد بقصد الخسوس فيه إذا كان على وضوء ، وكان في وقت حوار النفل ، وتراويح رمضان ، وما قبل التواتر من النوافل وهو لشفع ، وما قبل الظهر والعصر وما بعد الظهر والمغرب من النوافل .

تكلّم رحمه الله في هذا الفصل على بعض مسائل السهو ، فأحرر أن من سها في صلاته بقص كترك سنة واحدة مؤكدة كأن يسر في موضع الخهر من الفريضة أو سها ترك سن متعددة كترك السورة التي بعد الفاتحة ، إذ في تركها نقص ثلاث سن في الصلاة قراءتها ، وصلة قراءتها من سر أو جهر ، والقيام بها ، فإنه يظن في حقه على جهة الشبهة أن يسجد سجدتين قبل السلام بعد قراءته من التشهد ، ثم يعيد التشهد على المشهور من مذهب مالك ، واختاره ابن القاسم<sup>(1)</sup> وقيل : لا يعيده ، وأم من سها بزيادة كمن قام لحامسة ، أو جهر في محل السر في الفريضة ، فإنه يسجد سجدتين بعد السلام ، ويتشهد ويسلم جهرا ،

(1) انظر «موهب الحبل» (2/17) ، «كفاية العال» (1/398) ، «مفاتيح ابن رشد»



- 148 - **إِنْ أُكِّدَتْ وَمَنْ يَزِدْ سَهْوًا سَجَدَ** **بَعْدَ كَذَا وَالتَّقْصُ غَلَبَ إِنْ وَرَدَ**  
 149 - **وَاسْتَذْرِكَ الْقَبْلَى مَعَ قُرْبِ السَّلَامِ** **وَاسْتَذْرِكَ الْبَعْدَى وَلَوْ مِنْ بَعْدِ عَامٍ**  
 150 **عَنْ مُقْتَدٍ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الْإِمَامَ** **وَبَطَلَتْ بِعَمْدٍ نَفَخَ أَوْ كَلَامٍ**

وأما من سها بزيادة ونقص ، فإنه يُعْتَبَرُ الْفَصَادُ ، ويسجد قبل السلام .

وقوله [ **إِنْ أُكِّدَتْ** ] شرط في ترتب السجود لترك سُنة واحدة ، أما ترتب السجود للسهو لنقص سُنة عدة ، أو لنقص سُنة مع زيادة في الصلاة فلا يُشْتَرَطُ تَأْكُدها لكونها مؤكدة ، وإما يسجد للمؤكد منها وهي ثمان . فراءة ما سوى الفاتحة ، والجهر والإسرار ، والتكبير سوى تكبيرة الإحرام ، والتحميد وتشهد الأول ، والجلوس له ، والتشهد الأخير ، وراود السطم عبيها وتقبيل نقرءة السورة في الركعة الأولى والثانية ، والجلوس للتشهد الأخير غير القدر لدى يقع فيه السلام فهو واجب .

ونفى أن يذكر أن ما قرره الساطم من أن سجود السهو قبيحاً كان أو بعدئذ سُنة على المشهور من المذهب ، وأنه إن أوقع السجود نفى فجعله بعد السلام أو بعدى فجعله قبل السلام ، فلا تنطل الصلاة بدئت .

قوله [ **وَاسْتَذْرِكَ الْقَبْلَى** ] إلى قوله [ **الْإِمَامُ** ] أفاد أن من ترتب عليه سجود قبل فسيبه حتى سلم ثم تذكره بالقرب من انتهائه من الصلاة ، فإنه يسجد حينئذ ، وإن لم يذكره إلا بعد طول لا يستدركه ، ويعونه ، وأما فيما يتعلق بصحة الصلاة حينئذ ، فإن كان هذا لسجود نفى ترتب عن ترك ثلاثة سُنة فأكثر ، بطلت الصلاة على المشهور من المذهب <sup>(1)</sup> ، وإن ترتب على أقل من ذلك فلا تنطل الصلاة تركه ، أما من ترتب عليه سجود بعدى ، وفسيه فإنه يسجد متى ذكره ، ولو بعد عام .

وقوله [ **عَنْ مُقْتَدٍ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الْإِمَامَ** ] أحرر أن الإمام يحمل عن مأمومه سهو الريدة والفصان ، وعديهما تعود الإشارة بهذين ، فإذا سها المأموم دون إمامه ، فلا سجود عليه ، وهذا ما دام مقتدياً بالإمام ، فإن كان المأموم مسبقاً فسلم إمامه ، ثم قام هو لقضاء ما فاته فسها في شيء منه فله في هذه الحالة حكم المصرد فيما يتعلق بالسهو .

(1) انظر «كمية نطائ» (1/ 411) ، «حاشية السبكي على الشرح» (1/ 251 ، 293 ، 294)

- 151 - الْغَيْرِ إِصْلَاحٍ وَبِالْمُشْغِلِ عَنْ فَرَضٍ وَفِي الْوَقْتِ أَعِذْ إِذَا يُسَنُّ
- 152 - وَحَدَّثَ وَسَهْوٍ زَيْدِ الْمِثْلِ فَهَقْهَةً وَعَمْدٍ شَرْبِ أَكْلِ
- 153 - وَسَجْدَةٍ قِيٍّ وَذِكْرِ فَرَضٍ أَقَلُّ مِنْ سِتٍّ كَذِكْرِ الْبَغْضِ

وقوله . [ وَبَطَلَتْ ] إلى قوله . [ كَطُولِ الرَّمَنِ ] تكتم في هذه الآيات على ما تبطل به الصلاة منها أن ينفخ المصل في صلاته متعمداً ، وإن كان ساهياً سجد لسهو ، وكذا تعمّد الكلام لغير إصلاح الصلاة ، أم الكلام لإصلاحها فغير مبطل وإن تعمده ، ومنها ما يشغل المصل في صلاته حتى يترك فرضاً من فرائضها كالقيام أو الركوع ونحو ذلك ، فإن شغل عن الشئ ونى فرائضها فلا تطل ، ويُعيدها في الوقت ومنها . الحدث في الصلاة : كحروج ربيع ونحو ذلك ، ومنها أن يزيد في الصلاة مثلاً سهواً كأن يصل الرابعة ثانياً ، أو الثانية أربعاً ، وأما المغرب فقليل : تطل بزيادة أربع ، وقيل : بركعتين على ما حكاه ابن الخاحب ، والمشهور أن السهو بزيادة أقل من مثل الصلاة غير مبطل لها ، ومنها الفقهية ، وهو الصحت بالصوت ، وهو مبطل للصلاة ، وبحسب عليه قطعها إن وقع منه ذلك إن كان مفرداً ، وإن كان مأموماً تهادى مع الإمام ، فإذا فرغ الإمام أعداد الصلاة ، ويسنوي الحكم في ذلك إن كانت الفقهية سهواً أو عمداً أو علة ، ومنها تعمّد الأكل والشرب في الصلاة ، ومنها تعمّد زيادة سجدة أو ركوع ونحو ذلك أو زيادة ركعة كاملة ، وكذا تعمّد ردّ القيء ، أو القلس ( وهو دفعة من ماء أو طعام حامض يخرج من المعدة عند الامتلاء ) فإذا تعمّد ابتلاعه ، وهو قادر على طرحه بعد وصوله إلى فمه ، فلا خلاف في بطلان صلاته ، وإن ألقاه أو تفسه بعد وصوله إلى فمه فلا شيء عليه <sup>(1)</sup>

قوله [ وَذِكْرُ فَرَضٍ أَقَلُّ مِنْ سِتٍّ ] يعنى أنه من ذكر فوائت يجب ترتيبها مع الحاصرة ، وكانت هذه الفوائت يسيرة ، وهى خمسة على القول الذى اختاره الماظم ، أو أربع على ما في « المدونة » فإنه يجب عليه إن كان قد صلى الحاصرة قضى الفوائت وأعداد الحاصرة ، إن لم يخرج وقتها ، وإن كانت كثيرة ، فإنه يصلّى الحاصرة ، ثم يقضى هذه الفوائت سناً كانت أو أكثر ولا يعيد الحاصرة .

قوله [ كَذِكْرِ الْبَغْضِ ] معناه إن كان في صلاة العصر مثلاً ، فتذكر ركعة أو سجدة

(1) انظر « النج والإكيل » ( 1 / 493 ، 495 ) ، « حاشية الدسوقي » ( 1 / 208 ) ، « موهب الجليل » ( 1 / 95 ) .

154 وَقَوَّتَ قَبْلِي ثَلَاثَ سُنَنِ بِفَضْلِ مَسْجِدِ كَطُولِ الزَّمَنِ

## من نسي أو شك في ركن من الصلاة

155 وَاسْتَذَرِكِ الرُّكْنَ فَإِنْ حَالَ رُكُوعٌ فَلَاغَ ذَاتَ السَّهْوِ وَالْبِنَا يَطْوَعُ

156 كَفِعْلٍ مَنْ سَلَّمَ لَكِنْ يُحْرِمُ لِلْبَاقِي وَالطُّوْلُ الْفَسَادَ مُلْزِمٌ

من الظهر لم يؤدّها في صلاة الظهر ، وقد طال ما بين الصلاة الحاضرة والمتروكة ،  
حدث عليه صلاته التي هو فيها العصر ، ووجب عليه أن يصلي الظهر ثم يعيد العصر ،  
لأن الترتيب بين الفرائض واجب<sup>(1)</sup>

وقوله [ وَقَوَّتَ قَبْلِي ] إلى قوله [ الزَّمَنِ ] معناه أن من ذكر في صلته سجوداً  
قبلًا ترتب عن ترك ثلاث سنن أو أكثر وقد طال ما بين الصلاتين ، فتطل الأولى كما  
سبق إيضاحه ، وتطل الثانية كذلك التي تذكر فيها هذا السجود ، وإن تذكره قبل أن  
يدخل في الثانية ولم يطل الفصل بينهما أن هذا السجود انقضى وصحت صلته ، وهذا  
إن تذكرها قبل أن يتلبس بفعل الثانية .

وقوله [ بِفَضْلِ مَسْجِدِ كَطُولِ الزَّمَنِ ] يُفهم منه أن اشتراط لطلان في الطول بما  
يكون من زمن ، أو ما يربط مراحله كمعددة المسجد بعد الانتهاء من فعل الفريضة التي  
ترك منها شيئاً .

يجزئ النظم أن من نسي ركنًا من أركان الصلاة كالركوع أو السجود ، ثم تذكره  
وهو في الصلاة نفسها لم يخرج منها ، كأن يسي سجود ركعة في صلته ، فيتذكر ذلك  
وهو في الركعة الثانية ، فإن كان ذلك قبل أن يركع إلى ركوع الثانية ، فإنه يسجد السجود  
لذي فاته سواء أكان سجدة أم سجدتين ، ثم يقوم ويستدئ القراءة للركعة الثانية ،  
ويشرع في إكمال صلته ، وإن تذكر هذا المسمى بعد أن شرع في ركوع الركعة التي  
تليها ، فإنه ينفي الركعة التي سها عن بعض فرائضها وينسئ على غيرها من الركعات ،  
هذا كله إن كان السهو عن ركعة في غير الركعة الأخيرة ، فإن كان فيها ، وتذكره قبل

(1) انظر « كفاية الطالب » ( 1 / 416 ) ، « لغواكه الدوسى » ( 1 / 228 ) ، « الدر الثمين »

( 1 / 516 ، 540 ) .

157 - مَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَلَيْسَ جَدُّ الْبَعْدِيِّ لَكِنْ قَدْ يَبِينُ

158 - لَأَنْ بَنَوْا فِي فِعْلِهِمْ وَالْقَوْلُ نَقْصٌ بِقَوْتِ سُورَةٍ فَالْقَبْلُ

السلام ، فإنه يأتي بما فاتته من السجود أو الركوع ، فإن لم يتذكر ذلك إلا بعد السلام ، ولم يطل الوقت بين سلامه وتذكره ما فاتته من أركان الصلاة في ركعة معينة ، فإنه يلغى هذه الركعة ، ويقضى أخرى مكانها وصلاته صحيحة ، وهكذا الحكم كذلك فيما سى فرضاً من فرائض الصلاة ولم يتذكره إلا بعد خروجه من الصلاة بالتسليم سواء أكان السبي في الركعة الأخيرة أم غيرها ، ولا سجود سهو عليه إن كان متحققاً لتترك ، فإن شك سجد بعد السلام " " ، ويجب عليه أن يخبره ما بقي له من صلاته وهو قضاء الركعة التي فسدت له ، فإن لم يتذكر هذا السبي إلا بعد طول فسدت صلاته ووجب عليه الإعادة ، وإن سبي من الركعة الأخيرة سجدة لم يسجد بها بعد أن تشهد ، فإنه إذا لم يستم يأتي بالسجدة المتركفة ، ويعيد التشهد ، لأنه وقع في غير محله ، فإن لم يذكرها حتى سلم فمشهور المذهب أنه يقضى ركعة بخمسة

وقوله : [ مَنْ شَكَّ ] أحر أن من شك في ركن من أركان الصلاة أي فرض من فرائضها هل أتى به أم لا ؟ فإنه يسى على يقين المحقق عنده ويأتى بما شك فيه ويسجد بعد السلام ، فإذا شك هل صلى واحدة أو اثنتين ؟ سى على واحدة ؛ لأنها المحققة عنده ، ويأتى بما شك فيه وهو الثانية .

ويسعى أن يقيّد كلام الناطم بغير موسوس ، فإنه لا يُعْتَد بما شك فيه ، والموسوس : هو ابدى نظراً ذلك عليه في كل صلاة أو في اليوم مرة أو مرات ، فإذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ؟ سى على الأربع وسجد بعد السلام

قوله [ لَكِنْ قَدْ يَبِينُ : لَأَنْ بَنَوْا ] إلى آخره معنى البيت أنه قد يظهر الفحص مع الزيادة ، لأجل ساء المصل على ما صرح له من صلاته في القول والفعل ، وإذا كان كذلك فقد اجتمعت الزيادة وانقصا يسجدون إذ قبل السلام يوضح ذلك هذا المثال .

من سبي سجدة من الركعة الثانية ولم يتذكرها حتى رفع رأسه من ركوع الثالثة ، فإن هذه الركعة الثانية قد أصبحت لا يُعْتَد بها كما سبق بيانه ، فتصير الركعة الثالثة التي هو فيها بالسنة له ركعة ثابتة ( لأن الثانية التي أذهها قد أصبحت لا يُعْتَد بها ) فيجلس عليها

لِلشَّهْدِ الْأَوْسَطِ ، ثُمَّ يَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ بِأَمِّ الْفَرْقِ فَقَطْ ، وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِنَقْصِ السُّورَةِ مِنَ الثَّانِيَةِ الَّتِي كَانَ قَدْ صَلَّى بِهَا بِمَنْعَةٍ فَقَطْ لِكُونِهَا ثَالِثَةً فِي اعْتِقَادِهِ .

قوله . [ كَذَاكِرِ الْوُسْطَى ] إِلَى قَوْلِهِ [ لَكِنْ رَجَعَ ] مَعْنَاهُ أَنَّ مِنْ ذِكْرِ الْحِلْسَةِ الْوُسْطَى وَالْحَالِ أَنَّهُ قَدْ رَفَعَ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ ، فَإِنَّهُ يَتِمَادِي عَلَى قِيَامِهِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْخُلُوسِ ، لِأَنَّهُ لَا يُرْجِعُ مِنْ مَوْضِعِ لُتَّةٍ ، فَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِنَقْصِ الْخُلُوسِ الْأَوْسَطِ ، أَمْ إِنْ حَالَفَ ذَلِكَ وَرَجَعَ إِلَى الْخُلُوسِ بَعْدَ مَذَرَقَتِهِ الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ لِمَحْضِ الرِّبَادَةِ وَلَا تَطُلُ صَلَاتُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبٍ سِوَاهُ رَجْعٍ عَامِدًا أَوْ نَاسِبًا أَوْ حَاجِلًا

وقوله . [ لَا قَبْلَ ] مَعْنَاهُ : إِنْ تَذَكَّرَ احْلِسَةَ الْوُسْطَى قَبْلَ رَفْعِ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ فَحُكْمُهُ الرَّجُوعُ لِلْخُلُوسِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ حَالَفَ وَقَامَ كَانَ حُكْمُهُ فِي قِيَامِهِ كَمَنْ تَرَكَ لُتَّةً مُتَعَمِّدًا ، وَهَذَا التَّمْصِيلُ الْمُسَاقِ إِلَى هُوَ فِي الْفَرِيضَةِ ، أَمَّا الْبَاقِيَةُ فَيَرْجِعُ إِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فِيهَا سِوَى فَارَقِ الْأَرْضَ أَوْ لَمْ يَفَارِقْ ، فَإِنْ فَارَقَهَا وَرَجَعَ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ لِلرِّبَادَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهَا حَتَّى عَقَدَ الرُّكْعَةَ الثَّلَاثَةَ فَإِنَّهُ يُصَافُ إِلَيْهَا رَابِعَةٌ وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ <sup>(1)</sup> .

\*\*\*

(1) انظر هذا بالتفصيل في «المرآة النيرة» (1/ 546)



## أحكام الجمعة

180 فَضْلُ بِمَوْطِنِ الْقَرْيِ قَدْ فُرِضَتْ صَلَاةُ جُمُعَةٍ لِخُطْبَةٍ ثَلَاثَ

الْجُمُعَةِ : بضم الميم أو سكوبها من الجمع لاجتماع الناس فيها ، ولا خلاف في كونها فرض عين ، وهي واحدة بالكتاب والسنة والإجماع ، وقد احتلّموا هل هي صلاة قائمة بنفسها أو هي طهر مقصورة ، وفائدة الخلاف تطهر في النية ، فإن قلنا : إنها قائمة بنفسها فيسوى صلاة الجمعة ، وإن قلنا : أنها طهر مقصورة ، فيسوى طهر جمعة والأظهر أنها فرض يومها <sup>(1)</sup> .

ووقتها كالطهر ، ويمتدُّ إلى الغروب ، وأحر وقتها الضروري : أن يبقى قدر ركعة واحدة بعد الغروب منها للغروب يُدرِك بها العصر .

وللجمعة شروط وجوب وهي : الذكورية ، والحرية ، والإقامة ببلدها ، ولو لستة أميال من المسجد ، أو بقرية بعيدة عنها ثلاثة أميال وثلاث والسلامة من الأعداء المستقطة لها كالمعرض والمطر الشديد والظن والوحل ونحو ذلك ، فلا تجب الجمعة على امرأة أو عبيد أو مسافرين أو مريضين ، كما أنها لا تجب على صبي ولو فعلوا صححت مهم ولا خلاف .

أما شروط أداء الجمعة فهي خمسة :

الأول : الاستيطان وهو المقام في بلدة بنية اتأيد ، ولا يشترط على المشهور أن تكون الإقامة في مضر ( المدينة الكبيرة ) ، بل وكدنت في القرى إذا أمكن فيها دوام الإقامة ، وكانوا جماعة أميين فيها على أنفسهم ، مستعينين في معاشهم القرى عن غيرهم ، ولا يتحدّون بعدد معين .

الثاني : الخطبة قبل الصلاة ودلت نقوله : [ لِخُطْبَةٍ ثَلَاثَ ] ، فإن جهل الإمام فصلي بلا خطبة حطب وأعاد الصلاة ، ولو صلى ثم حطب أعاد الصلاة فقط .

ومن شروط الخطبة : أن تكون من قيام وبعد الزوال ، وأن تكون جهراً بالعربية ، وأن تتصل بالصلاة ويعتمر الفصل اليسير ، وأن يحصرها الجماعة الاثنا عشر رجلاً ،

(1) انظر : كفاية الطالب ، (1/423) ، حاشية العدوي ، (1/473) ، « لكوكب الدرية » (1/115) .

- 161 - بِجَامِعٍ عَلَى مُقِيمٍ مَا انْعَذَرَ حُرٌّ قَرِيبٌ بِكَفَرَسَخٍ ذَكَرَ  
 162 - وَأَجْرَاتٌ غَيْرًا نَعَمَ قَدْ تُنْدَبُ عِنْدَ النَّدَا السَّغَى إِلَيْهَا يَجِبُ  
 163 - وَسُنُّ غُسْلٍ بِالرَّوَّاحِ اتِّصَالًا نُدْبَ تَهْجِيرٍ وَحَالٌ جَمَلًا  
 164 - بِجُمُعَةٍ جَمَاعَةً قَدْ وَجِبَتْ سُنَّتُ بِفَرَضٍ وَبَرَكَةٍ رَسَتْ

وأن تكون فيما يسميه العرب خطبة ولو سجعيتين نحو ( اتقوا الله فيما أمر ، وانتهوا عما عنه نهى وزجر ) .

الثالث : الجامع . وهو النيان المخصوص على صفة المسجد ، وتصح الجمعة برحته وبالأطرق المتصلة به .

الرابع : الإمام : ويشترط أن يكون منسحب عليه الجمعة ، فلا يصح أن يكون صبيًا ، ولا عتداً ، ولا مسافراً إلا أن يوى إقامة أربعة أيام فأكثر ، فإن بواها ولزمته الجمعة بانسحب للمستوطنين فله أن يؤم فيها

الخامس . الجماعة . لم يصرح به الساطم ، وكذا الشرط لمقدم اعتماداً على فهم اشتراطهما من اشتراط الجامع ، وأقلها حضور اثني عشر رجلاً للحطتين والصلاة باقين لتمام الصلاة

قوله : [ عِنْدَ النَّدَا السَّغَى إِلَيْهَا يَجِبُ ] معناه أن السعى إلى الجمعة والذهاب إليها يجب عند الأداء لها وهذا في حق القريب ، وأما البعيد فيجب عليه قبل النداء بمقدار ما يستطيع من الوقت لبدره به الجمعة ، ولوحوب السعى إذا كان يحرم البيع وكل ما يشعل عنها

قوله [ وَسُنُّ غُسْلٍ بِالرَّوَّاحِ ] إلى قوله [ وَحَالٌ جَمَلًا ] شرع الساطم في ذكر سنن الجمعة وآدابها فذكر أنه يسر الغسل فيها ، وصفته كغسل الجبابة ، ويكون متصلاً بالرَّوَّاحِ إليها ، وهو سنة من تجب عليه الجمعة

وقوله [ تَهْجِيرٌ ] أي يستحب التهجير والتبكير إلى الجمعة في وقت الهاجرة وهي شدة الحر ، ويستحب كذلك اهتنة الجمية للذهاب إلى الجمعة وذلك باستعمال خصال الفطرة من قص الشارب ولأطفار والسواك والثياب الخسة والطيب ونحو ذلك .

قوله : [ بِجُمُعَةٍ ] إلى قوله : [ مُؤْتَرُهَا ] معناه أن الجماعة واحدة في الجمعة ، سنة في غيرها من الفرائض .

165 وَتُدْبِتْ إِعَادَةَ الْقَدْ بِهَا لَا مَغْرِبًا كَذَا عِشَا مُوتِرُهَا

## شروط الإمامة وأحكامها

166 شَرْطُ الْإِمَامِ ذَكَرٌ مُكَلَّفٌ عَابِتٌ بِالْأَرْكَانِ وَحُكْمًا يَعْرِفُ

وقوله [سُنْتُ بِفَرْضٍ] معناه أن الفروض غير الجمعة تنس فيها الجماعة وليست بواجبة ، وقوله [بِرُكْعَةٍ رَسَتْ] أى أن فصل الجمعة يُذَرُّ فصلها بركعة رست أى شئت وحصت بإدراك ركعة يعنى فأكثر من صلاة الجماعة قال مالك : حد الركعة أن يُمكن يديه من ركنيه مُطْمَئِنً فـ رفع الإمام .

قوله [وَتُدْبِتْ إِعَادَةَ الْقَدْ بِهَا] معناه أن من صلى قدا أى مفردا وحده يُستحب له أن يُعيد إذا وَحد الجماعة إلا المغرب إذا صلاها وحده فلا يُعيدُها فى جماعة ، وكذا العشاء إذا أوتر بعدها ، فإن لم يوتر استحب له إعادة العشاء .

شرح الشاطبى - رحمه الله - فى الكلام على شروط الإمامة وهى .

الأول : أن يكون ذَكَرًا فمن صلى حيف امرأة بطلت صلاته ويُعيدُها أبداً ، رجلاً كان ذلك المؤتم أو امرأة على المشهور (1) .

الثانى : أن يكون مكلفاً : أى عاقلاً بالغاً ، فمن ائتمَّ معجون أو سكران غلب على عقله أو بصى عبر ناع بطلت صلاته ، فإن حدث وُثِمَ صَلى فى نافلة صحت ، وإن لم يجر إقدامه على ذلك .

الثالث : القُدرة على الأركان : من قُيِمَ وركوع وسجود ذلك ، فلا تصحُ إمامة عاجز عن ركس إلا من يسويه ، ويؤم الخائس لعدو منه اتفق .

الرابع : أن يكون عارفاً بأحكام الصلاة التى لا تصحُ إلا بها من القراءة والفقه ، فلا تصحُ حلف إمام لا يحفظ شيئاً من القرآن ، ولا يعرفه ، وأما الفقه فالمراد به معرفة كيفية الوضوء والغسل وما تصد به النظارة وسجود ذلك ، وليس المراد بالفقه هـ معرفة تعيين الواجبات ومعرفة أحكام السهو

(1) انظر • دج والإكيل • (2/92) ، • لموكة اندوار • (1/205)

167 - وَغَيْرُ ذِي فَسْقٍ وَلَحْنٍ وَاقْتِدَا فِي جُمُعَةٍ حُرٍّ مُقِيمٍ عُدَّةً

168 وَيُكْرَهُ السَّلْسُ وَالْقُرُوحُ مَعَ بَادٍ لِغَيْرِهِمْ وَمَنْ يُكْرَهُ دَعْ

الخامس : كونه غير فاسق ، وهو شامل لفسق الحارحة كشرب الخمر ونحوه ، وفسق الاعتقاد كالتفدي والحارحي ونحو ذلك ، أما فاسق الحارحة فتكره إمامته ، وأما فاسق الاعتقاد ، وهو من كُتِرَ بدعته فتعاد الصلاة حلله ، أما من كان فسقه يتعلق بالهاون والخرأة ترك ما أوتى من عبه من فروض الصلاة والطهارة ، أو كان ممن يقرأ بالشواذ من القراءات فلا تصح إمامته مطلقاً<sup>(1)</sup>

السادس : كونه غير لحن ، فلا تصح حلف النحاح قبل مطلقاً في الفاتحة وغيرها ، أما اللحن سهواً فلا يبطل الصلاة .

السابع : كونه غير مقتدي بغيره ، فمن اتهم بمأموم بطلت صلاته وكذا من اتهم بمسبوق قام لقضاء ما عليه فافتدى به غيره ولو لم يعلم بأن إمامه مأموم إلا بعد الفراغ من صلاته . وأما من أدرك مع الإمام ما دون الركعة ، فهذا قام بصلاته صح الاقتداء به وينوي الإمامية بعد أن كان ناوياً المأمومية<sup>(2)</sup> .

وقوله [ فِي جُمُعَةٍ حُرٍّ مُقِيمٍ عُدَّةً ] يعنى أن الشروط المتقدمة هي شروط صحة الإمامة مطلقاً في الجمعة وغيرها ، ويتراد لصحة الإمامة في خصوص صلاة الجمعة شرطان هما : كونه حُرّاً ، فلا تصح إمامة العبد في الجمعة أو عيد ، إذ لا الجمعة ولا عيد عليه (على سبيل التوضيح) ، وكونه مقيم فلا تصح حلف مسافر إلا أن يسوى الإقامة أربعة أيام كما تقدم .

قوله [ وَيُكْرَهُ السَّلْسُ ] إلى آخر الآيات ، تكلم فيها على من تكره إمامته مع هذه الأوصاف التي الأولى بالإمام السلامة منها ، مع كون إمامته صحيحة وهي :

1 إمامة صاحب السَّلْس وهو استرسال النول وعدم استمساكه بحدوث مرض بالبدن<sup>(3)</sup> وكذا صاحب القروح للسالم من ذلك .

(1) انظر : «التاج والإكليل» (2/ 92 - 93) .

(2) انظر : «شرح الصغير» (1/ 434) ، «الدر الثمين» (1/ 586) .

(3) انظر : «المصباح المنير» (1/ 285) .

- 169 - وَكَالْأَشْلُ وَإِمَامَةٌ بِلَا رِدَا بِمَسْجِدٍ صَلَاةٌ تُجْتَلَى  
 170 - بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَقُدَّامَ الْإِمَامِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ صَلَاةٍ فِي التَّزَامِ  
 171 - وَرَأَيْتُ مَجْهُولٌ أَوْ مِنْ أَبْنَاءِ وَأَغْلَفْتُ عَبْدٌ خَصِي ابْنُ زَنَا

2 - إمامة الرجل من أهل البادية للحضر .

3 - إمامة من تكرر الجماعة إمامته إن كان سب ذلك أمراً دينياً ، فإن كان لأمر الدنيا فلا عبرة به .

4 - إمامة الأشل وهو يابس اليد لخرح أو نحوه ، ويدخل فيه مقطوع اليد وشبهه ، ونجور إمامة الأعرج إن كان عرجه حقيقاً وغير أولى إن وُحد .

5 - الإمامة في المسجد بلا رداء نص عليه مالك ، والرداء : هو ما يُلبس فوق الثياب كالخُبة والعباءة أو ما الثوب يسر الخرز الأعلى من الخشم فوق الإزار<sup>(1)</sup> .

6 - والصلاة بين الأساطين : أو السواري والمراد بها الأعمدة التي تكون في المسجد ، ومحل الكراهة إذا كان المسجد مُتسقاً ، أما إذا صاق فلا بأس في الصلاة بينها نص عليه مالك وغيره<sup>(2)</sup> .

7 - صلاة المأموم أمام إمامه : ومحل الكراهة عند عدم الضرورة ، وأما لصيق المسجد فلا بأس .

8 - إعادة الجماعة بعد الإمام الراقب : فيكره في كل مسجد له إمام راتب أن تجمع الصلاة فيه مرتين ، أما إن لم يكن له إمام راتب فلا نكره ذلك ، وقد علموا هذه الكراهة إذا كان يؤدي ذلك إلى التباعد والتشاجر بين الأئمة<sup>(3)</sup> .

9 - اتخاذ من جهل حاله إماماً راتباً ، وأما مصنف إمامته من غير أن يتحد إماماً راتباً فلا كراهة ، وكذلك الحكم فيما ذكر بعده

(1) انظر : «الوسيط» (1/ 352) .

(2) انظر «البحر والإكيل» (2/ 106) ، «مواهب حبيب» (2/ 106) ، «حاشية لدسوقي» (1/ 331) .

(3) انظر : «كفاية الطالب» (1/ 388) ، «حاشية لدسوقي» (1/ 332) ، «الشرح الكبير» (1/ 323) .



172 - وَجَارَ عَيْنٌ وَأَعْمَى الْكَنْزُ مُجَدِّمٌ خَفَّ وَهَذَا الْمُمَكِّنُ

173 - وَالْمُقْتَدِي الْإِمَامَ يَتَّبِعُ خَلَا زِيَادَةَ قَدْ حَقَّقَتْ عَنْهَا أَغْدَلَا

10 - اتَّخَاذُ الْأَعْلَفِ : وهو الذي لم يحتسب إمامًا راتبًا

11 - اتَّخَاذُ الْعَبْدِ إِمَامًا رَاتِبًا .

12 اتَّخَاذُ الْخَصِيِّ : وهو من قطعت حصيته إمامًا راتبًا ، وكذا المَخُوبُ ، وهو من قُطِعَ ذَكَرُهُ .

13 اتَّخَاذُ وَلَدِ الزَّنا إِمَامًا رَاتِبًا : وذلك خوف أن يُعَرَّضَ نَفْسُهُ لِلْقَوْلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ مَوْضِعُ رَفْعَةٍ وَكَمَالٍ يَنَافِسُ فِيهَا وَيَجْسَدُ عَلَيْهَا ، فَوَحْهُ كَرَاهَةُ إِمَامَةٍ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ هُوَ شُرْعَةُ الْأَلْسِنَةِ إِلَيْهِمْ .

قوله : [ وَجَارَ عَيْنٌ ] إلى قوله . [ الْمُمَكِّنُ ] ذكر في هذا البيت حُكْمَ مَنْ يُتَوَقَّعُ عَدَمُ حَوَازِ إِمَامَتِهِمْ وَهُمْ : الْعَيْسُ . وهو من له ذَكَرٌ صَغِيرٌ لَا يَنَاقُ بِهِ الْجَمَاعَ ، وَالْأَعْمَى ، وَالصَّيْرُ أَفْضَلُ ، وَالْأَنْكُرُ . وهو الذي لَا يَسْتَطِيعُ إِجْرَاحَ بَعْضِ الْحُرُوفِ مِنْ مَحَارِحِهَا سِوَاهُ كَانٍ لَا يَبْطِقُ بِالْحَرْفِ الثَّانِيَةِ أَوْ يَبْطِقُ بِهِ مَعْبَرًا

قوله [ وَالْمُقْتَدِي ] إلى قوله [ أَغْدَلَا ] أحرر أن المقْتَدِي أَيُّ الْمُتَّبِعِ وَهُوَ الْمَأْمُومُ يَحْتَجُّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ إِمَامَهُ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا رَادَ الْإِمَامُ فِي صَلَاتِهِ زِيَادَةً غَيْرَ مُحَقَّقَةٍ عَرَفَ الْمَأْمُومُ أَنَّهَا لَعِبْرٌ مُوَحَّدٌ ، فِيهِ لَا يَتَّبِعُ إِمَامَهُ فِيهَا ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَسْأَلَةِ قِيَامِ الْإِمَامِ الْخَامِسَةِ فِي صَلَاةِ رُبَاعِيَةٍ ، فَإِنَّ الْمَأْمُومِينَ عَلَى قِسْمَيْنِ

الْأَوَّلُ : قِسْمٌ عَنِمَ أَنَّ هَذِهِ الرِّيَادَةَ لَا مُوَحَّدَ لَهَا ، فَيُحْتَجُّ عَلَيْهِ الْخُبْرُ ، فَإِنْ نَعِيَ الْإِمَامُ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ كَانَ اتِّبَاعُهُ سَهْوًا لَمْ تَبْطُلْ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ ، فَإِذَا جَلَسُوا فَإِنَّهُمْ يُسْتَنْخَوْنَ لِنَسِيهِ الْإِمَامِ عَلَى زِيَادَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْقَهُ كَلِمَةً مِنْهُمْ وَلَا تَبْطُلْ صَلَاتُهُمْ بِذَلِكَ ، فَإِنْ دَخَلَ الشَّكُّ رَجَعَ إِلَى قَوَاهِمِهِ فِي عَدَمِ اتِّبَاعِهِ فِي أَدَاءِ الْخَامِسَةِ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَشْكُ تَمَادِيَهُ وَلَمْ يَعتَبِرْ قَوَاهِمَهُ ، فَإِذَا تَمَادَى الْإِمَامُ فَقَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ ، فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَهُ حَتَّى يَسْمِعَهُمْ ، وَيَسْجُدُونَ لِلْسَهْوِ ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَيَقِّنُونَ أَنَّهُ سَهَا (1) .

(1) انظر : « مواهب الجليل » ( 2 / 56 ) .

## أحكام المسبوق

- 174 - وَآخِرَ الْمَسْبُوقِ قَوْلًا وَدَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَ مَا كَانَ الْعَمَلُ  
175 - مُكَبِّرًا إِنْ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا أَلْفَاةً لَا فِي جَلْسَةٍ وَتَابِعًا  
178 - إِنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ قَاضِيًا أَقْوَالُهُ وَفِي الْفِعَالِ بَإِنْيًا

القسم الثاني : من علم أو طر أن الإمام راد الخامسة لطلان إحدى الركعات الأربع كأن يكون قد ترك سجدة من سجدياتها أو نحو ذلك ، فهؤلاء يجب عليهم اتباع الإمام ، فمن جلس منهم عمداً ولم يتعه نطقت صلاته ، وسهواً لم تبطل<sup>(1)</sup> .

تكلم رحمه الله على بعض الأحكام التي تتعلق بالمسبوق ، فأحر أن المسبوق إذا دخل فوحد الإمام يضيء فيه يكبر تكبيرة الإحرام فوراً أي نفس دخوله ويدخل مع الإمام كيما وجده ، فإن وحده راكعاً أو ساجداً كثر للإحرام ، ثم يكبر تكبيرة أخرى للركوع أو السجود ، فإن وحده قائماً ، أو حالساً للتشهد لأول أو الثاني فلا يُكبر إلا تكبيرة الإحرام فقط ، وإلى هذا أشار بقوله [ لَا فِي جَلْسَةٍ ]

وقوله . [ وَتَابِعًا ] معناه أن المأموم المسبوق نلزمه متابعة الإمام فيما دخل معه فيه ، سواء كان ذلك مما يُدرك به المسبوق حكم ركعة مع الإمام كإدراكه الركوع معه ، أو كان مما لا يُعتدُّ به في إدراك ركعة معه كالتسجود ، فإذا وجد الإمام ساجداً فإنه لا يؤخر إحرامه حتى يقوم الإمام من سجوده ، ويُدرك معه بداية ركعة قاله ابن رشد .

قوله [ إِنْ سَلَّمَ ] أي قوله [ بَإِنْيًا ] أحر أن المسبوق إذا سلم إمامه وأراد أن يأتي بما فاتة قبل الدخول مع إمامه ، فإنه يقوم لذلك قاضياً للأقوال ، بآني في الأفعال ، والمراد بالأقوال : خصوص القراءة وصفته من سر أو جهر ، والمراد بالأفعال ما عدا القراءة ، فيشمل التسميع والتحميد والتشهد ونحو ذلك ، وعيه فإن أدرك الإمام في الثانية من رباعية ، فإنه يأتي بعد سلام الإمام بركعة بالمناجحة وسورة جهراً في العشاء وسراً في الظهر والعصر قصاة لما فاتة

(1) انظر المصدر السابق مع « الدر الثمين » ( 1 ) 597

- 177 - كَبَّرَ إِنْ حَصَلَ شَفْعًا أَوْ أَقْلَ مِنْ رَكْعَةٍ وَالسَّهْوُ إِذَا ذَاكَ اخْتَمَلَ  
 178 - وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ قَبْلَى الْإِمَامِ مَعَهُ وَبَعْدِيًّا قَضَى بَعْدَ السَّلَامِ  
 179 - أَدْرَكَ ذَاكَ السَّهْوُ أَوْ لَا قَيَّدُوا مَنْ لَمْ يُحْصَلْ رَكْعَةً لَا يَسْجُدُ

قوله . [ كَبَّرَ إِنْ ] إلى قوله : [ اخْتَمَلَ ] معناه أنه إذا حصل هذا المسبوق مع الإمام ركعتان ، فكان جلوس الإمام الذي سلم منه في ثابته هذا المسبوق ، كأن يدرك معه ثالثة الرابعة ، أو ثابته المغرب ، فإنه يقوم بالتكبير ، وكذا يكثر عند قيامه إذا لم يدرك مع الإمام إلا أقل من ركعة ، كأن يدركه بعدما رفع رأسه من ركوع الركعة الأخيرة ، وينهم من كلامه أنه إن حصل له ركعة أو ثلاث كأن يدرك معه ثابته رابعة ، أو رابعة ، أو ثابته الثلاثية فإنه يقوم بغير تكبير ، لأن التكبيرة التي يقوم بها جلس بها مطاوعة للإمام (1) .

وقوله [ وَالسَّهْوُ إِذَا ذَاكَ اخْتَمَلَ ] معناه أن ما يقع من السهو للمأموم حين اقتدائه بالإمام ، فإن الإمام يحمله عنه ، وينهم منه أن السهو إذا حصل بعد قيام المسبوق لقضاء ما فاتته ، فإن الإمام لا يحمله عنه ، إذ حكمه حينئذ كمنفرد

قوله [ وَيَسْجُدُ ] إلى قوله . [ لَا يَسْجُدُ ] نكتم في اليتيم على سجود المسبوق للسهو ، فأحر أن من أدرك ركعة فأكثر وترتب على الإمام سجود سهو فإن كان قبلًا سجده معه على المشهور ، فإن أخره حتى قضى ما فاتته وسجد له قبل سلامه ، فهي صحة صلاته قولان ، وختار البرزلي صحتها (2)

وإن كان السجود بعديًا ، فلا يسجد مع الإمام بل بعد سلامه هو ، فإن سجده مع الإمام عمدًا أو جهلاً بطلت صلاته ، فإن كان سهواً أعاد بعد سلامه ، ولا فرق في ذلك كله بين أن يدرك هذا المسبوق السهو أو لم يدركه ، بحيث كان سهو الإمام قبل دخول هذا المسبوق معه ، وإن أدرك المسبوق معه أقل من ركعة ، فلا سجود عليه أصلاً قبلًا كان أو بعديًا .

(1) قوله مطاوعة للإمام لأن الجلوس إما يكون بعد ركعتين ، واسبوق قد جلس في غير محله لمؤنة الإمام ، وقد رفع معه تكبير وهو في الحقيقة لقيامه كذا في « شرح الصغير » (1/459)  
 (2) انظر : « مواهب الحليل » (2/47) .

- 180 - وَيَطْلُتْ لِمُقْتَدٍ بِمُبْطِلٍ عَلَى الْإِمَامِ غَيْرَ قَرَعٍ مُنْجَلِي  
 181 - مَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ أَوْ بِهِ غُلِبَ إِنْ بَادَرَ الْخُرُوجَ مِنْهَا وَتُدِبُ  
 182 - تَقْدِيمُ مُؤْتَمٍ يُتَمُّ بِهِمْ فَإِنْ أَبَاهُ انْفَرَدُوا أَوْ قَدَّمُوا

قوله [بَطَلَتْ] إلى قوله [قَدَّمُوا] أحرر أن صلاة الإمام إذا بطلت سري هذا  
 النُّظْلان إلى صلاة المأمومين لا يرتبط صلاتهم بصلاته إلا في حالة أن يطرأ على الإمام ما  
 يبطل صلاته كعلة حدث أو ندغره ، فإنه إن حصل له ذلك يجب أن يُنَادِر إلى الخروج  
 من الصلاة ، ويستحلف الأقرب إليه من المأمومين عن جهة الاستحباب ، فإن خرج ولم  
 يستحلف فهم مخيرون بين أن يُسْمُوا منفردين ( وذلك في غير الجمعة ، لأن الجماعة شرط  
 في صحتها ) أو أن يستحلفوا من يتة الصلاة بهم

أما إذا أحدث الإمام أو تدغره أنه محدث فمب سادر بالخروج من الصلاة ، فإن  
 الصلاة تنطل على المأمومين أيضاً لاقتدائهم بمحدث متعمد

\*\*\*

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

- 183 فَرَضَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا يُرْتَسَمُ عَيْنٍ وَحَبٍّ وَثَمَارٍ وَنَعَمٍ  
184 - فِي الْعَيْنِ وَالْأَنْعَامِ حَقَّتْ كُلُّ عَامٍ يَكْمُلُ وَالْحَبُّ بِالْإِفْرَاكِ يُرَامُ

الزَّكَاةُ : لُغَةً : السُّو وَالرِّيَادَةُ ، وَاصْطِلَاحًا : اسْمٌ لِأَحَدِ شَيْءٍ مَخْصُوصٍ مِنْ مَالٍ مَخْصُوصٍ عَلَى أَوْصَافٍ مَخْصُوصَةٍ لَطَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ <sup>(1)</sup> ، وَهِيَ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِصِ الْإِسْلَامِ دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الْكِتَابِ وَالنُّسْةِ وَالْإِحْمَاعِ ، فَهِيَ خُذْ وَحُوبَهَا فَهُوَ مُرْتَدٌّ ، وَمَنْ أَقْرَبَهَا وَامْتَنَعَ عَنْ إعْطَانِهَا أَحَدَتْ مِنْهُ قَسْرًا وَكَرْهًا وَأَذَبَ عَلَى امْتِنَاعِهِ

وَهَا شُرُوطٌ وَجُوبٌ وَهِيَ : لِإِسْلَامٍ ، وَالْحُرِّيَّةِ ، وَالنُّصَابِ ، وَصِحَّةِ الْمَلِكِ احْتِرَازًا مِنَ الْعَاصِ وَنَهْمًا لِلنُّسْةِ أَوْ الْحَوْلِ فِي غَيْرِ الْحُوبِ ، وَحَيْءِ السَّاعِي فِي الْمَاشِيَةِ ، وَالسَّلَامَةِ مِنَ الذَّنِّ فِي الْعَيْنِ .

وَشُرُوطُ إِجْزَاءِ الزَّكَاةِ هِيَ : الْيَسْرَةُ وَإِحْرَاحُهَا بَعْدَ وَحُوبِهَا ، وَدَفْعُهَا إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ أَوْ إِلَى الْأَوْصَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِمَامِ ، وَالْإِحْرَاجُ مِنْ عَيْنِ مَا وَجِبَتْ فِيهِ .

قَوْلُهُ [ فَرَضَتْ ] إِلَى قَوْلِهِ [ وَنَعَمٌ ] مَعْنَاهُ أَنَّ الزَّكَاةَ فَرَضَتْ فِيمَا يُرْتَسَمُ أَيْ يَكْتَبُ السَّاطِمُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ الْعَيْنُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ ، وَالْحَرْثُ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْحَبُّ وَالثَّمَارُ ، وَالْمَاشِيَةُ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعِصَمُ ، وَتَدْخُلُ زَكَاةُ الْمَعْدِنِ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ ، وَكَذَا زَكَاةُ الْعُرُوضِ (التَّجَارَةِ) .

قَوْلُهُ [ فِي الْعَيْنِ ] إِلَى قَوْلِهِ [ وَالْحَبُّ يَبْقَى ] ذَكَرَ فِي السَّبْتَيْنِ أَحَدَ شُرُوطِ الزَّكَاةِ وَهُوَ مَرُورُ الْحَوْلِ فِي الْعَيْنِ وَالْأَنْعَامِ ، أَوْ مَا يَتَرَلُ مَرَلَّتَهُ ، وَهُوَ الصُّبْحُ فِي الثَّمَارِ ، وَالْإِفْرَاقُ فِي الْحَبِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكْمُلِ الْحَوْلُ فَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالنُّضْحِ ، وَمَا لَهُ زَيْتٌ مِنَ الْحَبِّ تَعْطَى الزَّكَاةَ مِنْ رَبِّهِ إِذَا بَعِجَ حَبُّ النُّصَابِ ، وَمَا مَا لَا زَيْتَ لَهُ مِنَ الْحَبِّ فَتُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ عَيْنِهِ وَجَنَسِهِ .

(1) انظر «شرح حدود ابن عرفة» ص 140 ، «خوهر الزكية» (1/ 183 - 185)



- 185 وَالْتَمَرُ وَالزَّيْبُ بِالطَّيْبِ وَفِي ذِي الزَّيْتِ مِنْ زَيْتِهِ وَالْحَبُّ يَفِي  
 186 - وَهِيَ فِي الثَّمَارِ وَالْحَبِّ الْعُشْرُ أَوْ يَصْفُهُ إِنْ ءَالَ السَّقْيِ يَجْرُ  
 187 - خَمْسَةُ أَوْسُقٍ يَصَابُ فِيهِمَا فِي فِضَّةٍ قُلِّ مِائَتَانِ دِرْهَمًا  
 188 - عَشْرُونَ دِينَارًا يَصَابُ فِي الذَّهَبِ وَرُبْعُ الْعُشْرِ فِيهِمَا وَجِبْ

## زكاة التجارة ودين المدير

- 189 وَالْعَرَضُ ذُو التَّجَرِّ وَدَيْنٌ مَنْ أَدَارَ قِيمَتُهَا كَالْعَيْنِ ثُمَّ ذُو اخْتِكَارٍ

وقوله . [ وَهِيَ فِي الثَّمَارِ ] إلى قوله [ وَجِبْ ] تعرّص - رحمه الله - في هذه الآيات لبيان القدر المخرج من الزكاة ، وبيان النصاب وهو القدر الذي إن بلغه المال وجبت فيه الزكاة .

وأشار في البيت الأول أن في الثمار والحبوب العشر فيما سُقِيَ بغير مشقة كماء سماء ، وفيما سُقِيَ بمشقة كآلة فيه نصف العشر ، وأشار إلى النصاب في الثمار والحبوب وهو خمسة أوسق ، والوسق سنون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد ، وهو يساوي 2,176 كجم ، والوسق يساوي 130,6 كجم<sup>(1)</sup> ، ويُعتبر النصاب في الحبوب بعد اليس والتصفية ، وفي الثمار بعد الحماض والصح ، وأشار بقوله : [ فِي فِضَّةٍ قُلِّ مِائَتَانِ دِرْهَمًا ] إلى آخره إلى بيان النصاب في الفضة والذهب ، ففي الفضة : مائتا درهم شرعي ، والدرهم يساوي سبع أعشار من المئقال - 3,125 جرام ، فيكون نصاب الفضة : (624 جرام)<sup>(2)</sup> .

ونصاب الذهب : عشرون ديناراً وهي تساوي 88,80 حرام وبعضهم جعله 85 حرام ، فإذا بلغ ذلك ففيه ربع عُشْر ، وما زاد فحسبه .

نعرّص هنا لزكاة العَرَضِ (التجارة) ودين المدير ، وأوضح أن قيمة كل منهما كزكاة العين (من الذهب والفضة) فتركّى إذا بلغت نصاباً ، والمراد بِعَرَضِ التجارة :

(1) انظر : معجم المصطلحات الفقهية « (3/ 477) »

(2) انظر : «الكواكب النيرة» (1/ 146) ، «الموسوعة الميسرة في الفقه الإسلامي» ص 98

## زكاة الإبل والبقر والغنم

- 181 - فِي كُلِّ خَمْسَةِ جَمَالٍ جَذَعَةٌ مِنْ غَنَمٍ يَنْتُ الْمَخَاضِ مُقْنَعَةٌ  
 182 - فِي الْخَمْسِ وَالْعَشْرِينَ وَابْنَةُ اللَّبُونِ فِي سِتَّةٍ مَعَ الثَّلَاثِينَ تَكُونُ  
 183 - سِتًّا وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً كَفَتْ جَذَعَةٌ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَقَتْ  
 184 - يَنْتَا لَبُونٍ سِتَّةً وَسَبْعِينَ وَحِقَّتَانِ وَاحِدًا وَتَسْعِينَ  
 185 - وَمَعَ ثَلَاثِينَ ثَلَاثَ أَى بَنَاتٍ لَبُونٍ أَوْ خُذْ حِقَّتَيْنِ بِأَفْتِيَاثِ  
 186 - إِذَا الثَّلَاثِينَ ثَلَاثَهَا الْمِائَةُ فِي كُلِّ خَمْسِينَ كَمَالًا حِقَّةً

عرض إحدى نوعيها بعرص الرمح ، والمدير : هو الذي لا يستقر بيده عين ولا عرص ،  
 ويسيع بما وجد من الرمح أو برأس المال ، وذلك كدرب الخوايت ، وحابس للسمع  
 من اللدان ، والمحتكر : هو الذي يرصد سبغته الأسواق فلا يبيع إلا ما ربح الكثير ،  
 والإدارة و لاحتكار وجهان للتجارة ، وفهم منه أن العرص الذي ليس لإدارة ولا  
 احتكار وهو ما يملكه الإنسان ليستفع به لنفسه كداره وعده وخدمه وأثنه ونحو ذلك لا  
 زكاة فيه ، وهو ما يسمى بعرص نقية ، فيقوم المدير بعروضه عند كمال الحول بما  
 تساوى حينئذ ، وما حرت أن تساع به من ذهب أو فضة ، ويركى تلك القيمة وكذلك يقوم  
 ديونه التي له على غيره بما يحوز أن تساع به ، ويركى تلك القيمة بشروط التقويم التي أشار  
 إليها بقوله [ ذُو اخْتِكَارٍ ] أى أحره أن الممختكر يزكى عند نقص الثمن أى عند بيع العرص  
 ونقص ثمنه ، أو عند نقص الدين لا قبل ذلك ، حالة كون المقصود من ثمن العرص ، أو من  
 الدين عيناً بشرط مرور الحول لأصل الدين والعرص

تعرض هنا لزكاة الثعم وهي : الإبل ، والبقر ، والغنم ، ولا فرق في وجوب الزكاة  
 فيها بين العامة كالتي تحرث وتحمّل عليها ، ولا بين المعلوفة والراعية ، وبدأ الناطم بزكاة  
 الإبل ، فأحبر أن في كل خمسة من الجمال شاة من الغنم جذعة ، وهي بست سنة ، وتعطى  
 من حل عمن أهل البلد من ضأن أو معر ، وفي العشر جذعان ، وهكذا ، وأما ما نقص مما  
 لم يبلغ الخمسة الأخرى كما في التسع ، والأربعة عشر ، ونحو ذلك فلا زكاة فيه ، وهو

197	وَكُلُّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ	وَهَكَذَا مَا زَادَ أَمْرُهُ يَهُونٌ
198	عِجْلٌ تَبِيعَ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرٌ	مُسِنَّةٌ فِي أَرْبَعِينَ تُسْتَظَرُّ
199	وَهَكَذَا مَا ارْتَفَعَتْ ثُمَّ الْغَنَمُ	شَاةٌ لِأَرْبَعِينَ مَعَ أُخْرَى تُضَمُّ
200	فِي وَاحِدٍ عَشْرُونَ يَتَلَوْنَ وَبِئْتَهُ	وَمَعَ ثَمَانِينَ ثَلَاثُ مُجَزَّئَةٍ
201	وَأَرْبَعًا خُذْ مِنْ مِثْلٍ أَرْبَعِ	شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ إِنْ تُرْفَعِ

المسمى بالوقص ، وأما إذا بلغت الحمل حمًا وعشرين ، فحينئذ تُرْكِي من جسدها فيها أنثى خمس ست مخاض ، وهي ست سنة ، فإذا بلغت ستة وثلاثين ففيها بنت لبون : وهي ما لها ستان ودخلت في الثلاثة <sup>(1)</sup> ، وسُميت بذلك ، لأن أمها ولدت غيرها فصار لها لبن ، ولا يرال يعطى ذلك إلى خمس وأربعين ، فإذا بلغت ستًا وأربعين ففيها حقة . وهي ما دُحِبَتْ في السنة الرابعة ، وسُميت بذلك لأنها استحققت أن يُحْمَلَ عليها <sup>(2)</sup> أو أن يطرَقها الفحل ، ولا يرال يُعطى ذلك إلى ستين ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جَذْعَةٌ وهي ما لها ستة ، ولا يرال يُعطى الجذعة إلى خمس وسعين ، فإذا بلغت ستًا وسعين ففيها بنتى لبون إلى تسعين ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان ، ولا يرال يُعطى حقتين إلى عشرين ومائة ، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، أو حقتان ، وظاهر النظم أن التحجير للساعى الذى يقص الركاة ، ويستمر ذلك إلى تسع وعشرين ومائة ، فما زاد على ذلك من العدد فتعمل هذه القاعدة أنه يُخْرَجُ عن كل 40 . ست لبون ، وفي كل 50 حقة ، وفي 130 حقة وستا لبون ، وفي 140 حقتان وست لبون ، وهكذا بمعنى أنه لا يعتبر إلا العشرات بعد أن تبلغ الإبل ما يريد على 129

قوله [عِجْلٌ] إلى قوله : [أَنْ تُرْفَعِ] أحرر أن في كل ثلاثين من النقر عجلًا تبعا وهو ما دخل في السنة الثالثة ولا يرال يعطيه إلى تسع وثلاثين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مُسِنَّة دُحِبَتْ في السنة الرابعة ، وهكذا احكم فيما زاد على ذلك في كل ثلاثين تبعا ، وفي كل أربعين مُسِنَّة ، ولا يرال يُعطى المسنة من أربعين إلى تسع وخمسين ، فإذا بلغت ستين ففيها تبعان ، وفي السبعين تبعا ومُسِنَّة ، وفي الثمانين مُسْتَدَان ، وفي التسعين ثلاثة أتبعه وهكذا <sup>(3)</sup> .

(1) انظر «كفاية الطالب» (1/628) ، «النص» ص 124 ، «البرهان» ص 137

(2) انظر «تحرير الخط السبع» ص 104 ، «شرح الزرقاني» (2/153)

(3) انظر «الشاح والإكليل» (2/261) ، «شرح الكبر» (1/435)

## مسائل في الزكاة

202 - وَحَوْلِ الْأَرْبَاحِ وَنَسْلِ كَالْأَصُولِ وَالطَّارِ لَا عَمَّا يُزَكَّى أَنْ يَحُولَ

وقوله [ ثُمَّ الْغَنَمُ ] إلى آخره أخر أن زكاة العنم ويدخل فيه الضأن والماعز في كل أربعين شاة حدع أو حدعة اس سنة على المشهور ، ولا يزال يُعطى واحدة إلى مائة وعشرين ، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا بلغت مائتين وواحدة إلى ثلاثمائة وتسع وتسعين ففيها ثلاث شباة ، فإذا بلغت أربعمائة ففيها أربع شباة إلى أربعمائة وتسع وتسعين ، فإذا راد على ذلك ففي كل مائة شاة ، ففي الخمسمائة خمس شباة ، وفي ستمائة ست شباة وهكذا ، وعلى ذلك أنه بقوله : [ شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ إِنْ تَرَفَّعَ ] .

ومما يجب التنبيه عليه أن الواجب في زكاة العنم كلها الوسط ، فلا يأخذ ساعى الزكاة خيار الأموال كالمعلوفة والمحل للمعد للضراب ، ولا شراره كالمريضة والمعيبة .

قوله : [ وَحَوْلُ ] إلى قوله : [ أَنْ يَحُولَ ] اشتمل البيت على ثلاث مسائل .

الأولى : أن حول ربح المال كحول أصله سواء أكان الأصل نصيباً أم لا ، ومثاله : كمن عنده عشرون ديناراً مضى عليها عنده عشرة أشهر ثم اشترى بها سلعة فباعها بعد شهرين ثلاثين ديناراً فحكمه أن يُركبى الأصل وهو عشرون والربح وهو العشرة ؛ لأن حول الربح حول أصله لتقدير ذلك الربح كاملاً في أصله .

الثانية : أن حول سبل الأنعام كحول أصولها بمعنى أن حول أولادها حول أمهاتها سواء أكانت الأمهات بصناً أم أقل ، ومثال ذلك : رجلٌ عنده ثلاثون من الغنم فهذه لا تحب فيها الزكاة ، فلما قُرب الحول ولدت فصارت أربعين فهذه تحب فيها الزكاة وهي شاة ؛ لأنها أكملت النصاب ، وهكذا فيما راد على النصاب ، فإذا كان عنده ثمانون من العنم ، فلما قُرب الحول نوالدت فصارت إحدى وعشرين ومائة فتجب فيها شاتان .

الثالثة : ما يطرأ على الماشية من الزيادة إما بشراء أو هبة أو ميراث ، فإن كمل به النصاب وحال عليه الحول زُكِّى ، ومثاله : رجلٌ عنده ثلاثون من العنم أقامت عنده أحد عشر شهراً فهذه لا تحب فيها الزكاة كما سبق ، ثم اشترى أو وهبت له ، أو ورث عشرة أخرى فصارت أربعين عند تمام الحول فيها تُركبى فتجب فيها شاة .

- 203 - وَلَا يُزَكَّى وَقَصٌّ مِنَ النَّعْمِ      كَذَاكَ مَا دُونَ النَّصَابِ وَلِئَعْمَ  
204 - وَعَسَلٌ فَالِكِهَةٌ مَعَ الْخُضْرِ      إِذْ هِيَ فِي الْمُقَاتِ مِمَّا يُدْخَرُ  
205 - وَيَخْضَلُ النَّصَابُ مِنْ صِنْفَيْنِ      كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ مِنْ عَيْنِ  
206 - وَالضَّأْنُ لِلْمَغْزِ وَيُخْتُ لِلْعَرَابِ      وَيَقَرُّ إِلَى الْجَوَامِيسِ اضْطَحَابُ  
207 - الْقَمْعُ لِلشَّعِيرِ لِلثَّلْتِ يُصَارُ      كَذَا الْقَطَانِي وَالزَّيْبُ وَالشَّامُ  
208 - مَضْرِفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمُسْكِينُ      غَارِ وَعِشْقُ عَامِلٌ مَدِينُ

قوله : [ وَلَا يُزَكَّى ] إلى قوله [ يُدْخَرُ ] أحرر أن الركة لا تحب في الوقص : وهو ما بين المرضين من ركة النعم ، فمن كان عنده ست أو سبع ، أو ثمان ، أو تسع من الإبل فعليه شاة واحدة ؛ لأن النصاب ( من 5 - 9 ) شاة ، وكذلك في كل الأنواع التي سبق ذكرها من النعم وهذا الوقص حاص بركة النعم ، وأما ركة العين والحرث فلا بل كل ما راد على النصاب ، ولو قل يخرج عنه ما ينوبه .

وقوله [ وَعَسَلٌ ] إلى قوله : [ يُدْخَرُ ] مفاده أنه لا ركة في العسل والمواكه والخضر لعملة أن هذه الأنواع لا تذخر كالحبوب والثمار امقتاة ، والصحيح إثبات وحوب الركة فيها وهذا الذي عليه الفتوى في عصرنا ، لأنه أمكن بوسائل الحفظ وتطورها أن تحفظ هذه الخضر والمواكه ، وأن يستمتع بما تُخزُّه من الربح والمال ، فأصبحت لا تقل في قيمتها المالية عن الحبوب والثمار ، بل قد تزيد .

قوله : [ وَيَخْضَلُ النَّصَابُ ] إلى قوله : [ يُصَارُ ] مفاده أنه لا فرق في كمال النصاب أن يكون من صنف واحد ، أو من صنفين ، ففي ركة لعين ، لا فرق بين كون النصاب كله ذهبا أو كله فضة ، وبين كونه مُنَقَّاً منهما ، وكذا في النعم لا فرق في نصاب النعم أن يكون كله ضأناً أو معراً ، أو في القر بين كون كله بقر ، أو جواميس ، أو في الحبوب بين كون كله قمحاً أو شعيراً ، أو في القطاني وهي الفول والعدس والحمص ، بين كونها كلها فولاً أو عدساً أو ملقاً منهما فيصم بعضها إلى بعض وتُخْرَجُ عنها الزكاة .

قوله : [ مَضْرِفُهَا ] إلى قوله [ مُرِيْبٌ ] نعرص في هذين البيتين من تُضَرَفُ إليه الركة وهم الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَصْدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْلُومِينَ ﴾



عَلَيْهَا وَالْمَوْلَى فَلَوْهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْعَرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنِّي السَّيْلُ ﴿٦٥﴾ .

فأول هذه الأصناف الفقير وهو ما كان ذو شيء لا يكفيه

والثاني المسكين الذي لا شيء له وهذا هو المشهور في تفسيرهم ، ومن ادعى أنه فقير صدق ما لم يكن طاهره يشهد بخلاف ذلك ، وكذا إن ادعى أن له عيالاً لبأحد هم يكشف ويبحث عن حاله وهذا ما أشار إليه الناطم بقوله : [ ولم يُقْبَلْ مُرِيبٌ ] أي لا تقبل دعوى الفقر ممن قامت به ريبة تكذبه ويشرط في النوعين الإسلام فلا تحرى لكفر ، والحرية فلا تحرى لعد ، ويشرط في جميع الأنواع ما عدا المولفة قلوبهم ، والمراد بهم على المشهور أنهم قوم من الكفار يغطون من الزكاة ترعبت هم في الإسلام ، ويشرط في الفقير والمسكين أن لا تكون نفقته واحدة على مؤسر كصغير له أم ميسور الحرس ، أو امرأة لها روح ميسور ، أو أم له ولد يقوم به ونحو ذلك ، ويشرط كذلك أن لا يكون من بني هاشم وهم آل صلى الله عليه وسلم لتحريم الصدقة عليهم بصل حديثه المشهور .

والصنف الثالث الغاري ولعرو المقصود هو ما كان في سبيل الله ، فتصرف على المجاهدين وعلى آلة الحرب .

والصنف الرابع العتق وهو المرد بالرقاب بأن يشتري بركاته رقيقاً مؤمناً فيعتقهم

الصنف الخامس : العاملين على الزكاة وهم خائنها وإن كانوا أعياء .

الصنف السادس : المدين وهو المرد في الآية بالعارفين من كان له دين لأدمي ، أدانه في مباح أعطى من الزكاة .

الصنف السابع : المولمة قلوبهم . وقد تقدم الكلام عليهم

الصنف الثامن : المسافر . غريب ، محتاج ، المقطع ، وهو المراد بالسبيل ، يدفع إليه منها قدر كفايته ليستعين بدئت على الوصول لبيده أو على استدامة سفره إن كان عبداً ، ولا يردها إذا بيع بئده ، ويعطى إن لم يكن في سفر معصية .

## زكاة الفطر

210 - فَضْلُ زَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعٌ وَتَجِبُ عَنْ مُسْلِمٍ وَمَنْ بِرِزْقِهِ طُلِبَ

211 - مِنْ مُسْلِمٍ بِجُلِّ عَيْشِ الْقَوْمِ لِتُغْنِي حُرّاً مُسْلِمًا فِي الْيَوْمِ

## كِتَابُ الصِّيَامِ

212 - صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجِبَا فِي رَجَبٍ شَعْبَانَ صَوْمٌ نُدِبَا

213 كَتَبْتُ حَجَّةَ وَآخَرَى الْآخِرُ كَذَا الْمُحَرَّمُ وَآخَرَى الْعَاشِرُ

قوله [ فَضْلُ زَكَاةِ الْفِطْرِ ] إلى قوله [ فِي الْيَوْمِ ] تعرض في السنين لركعة فطر وأحر أن قدره صاع ، والصاع أربعة أمداد ، والمُدُّ خمسة مكى الرجل المعتدل الكعبين ويساوى فذخا وثنت قدح بالكيل المصري ، فالكعبة تحرى عن ستة " ، وتجب على المسلم آخر القدر عليها وقت وجوبها ( ولو تلفت لراحي الفصاء ) ، فيما فصل من قوته ، وقوت من تلزمه بمقتضى يوم العيد ، وتجب عن نفسه وعن كل مسلم تلزمه بمقتضى بقراءة أو روحية ، وتجب إحراحها من عاتق قوت السند من قمح أو شعير أو أرز أو تمر ونحو ذلك ، وتجب إحراحها من الأحسن من قوت أهل السند ، ووقت إحراحها من بعد صبح وقبل صلاة العيد ، ويجوز إحراحها قبل ذلك بيومين لا أكثر ، أما مقدار ما يأخذه المحتاج ، فمرجع ذلك إلى رؤية المُرَكِّي فيجوز أن يدفع صاعا واحدا لعدة مساكين ، أو أضع متعددة لمساكين واحد .

الصوم . في اللغة : مَضَى لِمَسَاكٍ ، وفي الشرع : لِمَسَاكٍ عَنْ شَهْوَتِي الطَّرِيقِ وَالْفَرَحِ يَوْمًا كَمَا لَا سَبِيلَ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ .

قوله [ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ ] إلى قوله [ الْعَاشِرُ ] أحر أن صيام شهر رمضان فرض واجب ، وأنه يستحب الصوم في شهرى رجب وشعبان ، كما يستحب صيام التسع الأول من دى الحجة ، ويتأكد استحباب صوم الأخير منها وهو صوم يوم عرفة ، كما يستحب صوم المحرم أى كنه ، ويتأكد استحباب صوم العاشر منه وهو صوم يوم عاشوراء .

(1) انظر " المعنى " لاس ناظير ( 1 57 ) ، " نكواك لدرية " ( 1 159 )

- 214 - وَتَثَبُّتُ الشَّهْرُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ      أَوْ بِثَلَاثِينَ قُبَيْلًا فِي كَمَالِ  
215 - فَرَضُ الصَّيَامِ نِيَّةً بِلَيْلِهِ      وَتَرْكُ وَطْءٍ شُرْبِهِ وَآكَلِهِ  
216 - وَالْقِيءُ مَعَ إِصْصَالِ شَيْءٍ لِلْمَعْدِ      مِنْ أَذْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ أَنْفٍ قَدْ وَرَدَ  
217 - وَقَدْ طُلُوعُ فَجْرِهِ إِلَى الْغُرُوبِ      وَالْعَقْلُ فِي أَوَّلِهِ شَرْطُ الْوُجُوبِ  
218 - وَلَيْقُضَ فَايِدُهُ وَالْحَيْضُ مَنَعَ      صَوْمًا وَتَقْضَى الْقَرَضُ إِنْ بِهِ ارْتَفَعَ

قوله . [ وَتَثَبُّتُ الْهَلَالُ ] إلى قوله : [ كَمَالِ ] معناه أن دخول شهر رمضان يثبت بأحد أمرين ، إما برؤية الهلال ، وإما بكمال شعبان ثلاثين يوماً وأما الرؤية فيثبت بها للرأى نفسه ، وغير الرأى يحصل له ذلك إما بالخير المتشر للمحصل للعلم بدخول الشهر ، أو بشهادة عدلين حُرَيْن .

قوله [ فَرَضُ الصَّيَامِ ] إلى قوله . [ ارْتَفَعَ ] نعرص الناطم في هذا البيت لفرائض الصوم وشروطه وموانعه ، فأخبر أن فرائض الصوم خمس :

1 النية بالليل : ولا يكفى تقديمها قبل الليل

2 - ترك الوطء : وما في معناه من إخراج المني والمذي من طُلُوعِ العَجْرِ إلى الغروب ، ولو خرج المني منه بغير اختياره كما لو احتلم فصيامه صحيح ولا قضاء عليه ، وكذلك المذي إذا خرج من غير نَسَبٍ منه في حروجه .

3 - ترك الأكل والشراب .

4 - ترك تعمد إخراج القيء ، فإذا حرج منه من غير نَسَبٍ فلا قضاء عليه .

5 ترك إصصال شيء إلى المعدة ، ونظراً بما يصل إليها من أنف أو حفر ونحو ذلك . وقوله . [ وَالْعَقْلُ فِي أَوَّلِهِ شَرْطُ الْوُجُوبِ ] هذا شروع من الناطم في ذكر شروط وجوب الصوم وهي : ستة : الإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والصحة والإقامة والتقاء من دم الحيض والنفس ولم يذكر الناطم منها إلا العقل ، وترك ذكر الباقي لكونه معلوماً مما سيذكر من الآيات بعده ، فقد أحر الناطم أن العقل في أول الصوم شرط عند طلوع الفجر ، فيلزم من عدم العقل ، عدم صحة الصوم ، فمن فقد عقله عند طلوع الفجر لم يصح صومه .

قوله : [ وَالْحَيْضُ ] إلى قوله : [ ارْتَفَعَ ] معناه أن الحيض مانع من الصوم ،

## مكروهات الصيام ومندوباته

- 219 - وَيُكْرَهُ اللَّئْسُ وَفِكْرُ سَلِمَا دَابَّا مِنَ الْمَذْيِ وَلَا حَرْمًا  
220 - وَكُرْهُوا ذَوْقَ كَقْدِرٍ وَمَهْذَرُ غَالِبُ قَيْنٍ وَذُبَابٌ مُغْتَفَرُ  
221 - غُبَارُ صَانِعٍ وَطَرَقِ وَسِوَاكَ يَابِسُ إِصْبَاحُ جَنَابَةٍ كَذَاكَ  
222 - وَنِيَّةٌ تَكْفِي لِمَا تَتَابَعُهُ يَجِبُ إِلَّا إِنْ نَفَاهُ مَا نَعُهُ  
223 - نُذِبَ تَعْجِيلُ لِفْظٍ رَفَعَهُ كَذَاكَ تَأْخِيرُ سُحُورٍ تَبِعَهُ

فالخاص نص نفى الصوم ، وإن حدث لها أثناء صومها ، ارتفع ذلك الغرض أى فسد ، ويجب عليها القضاء .

قوله [ وَيُكْرَهُ ] إلى قوله : [ وَلَا حَرْمًا ] أخبر أنه يكره للصائم اللبس والفكر إذا سلم من حروح المذى والمي ، وإن لم يسلم من ذلك حرماً ، وكذا الحكم في غير اللبس والفكر من مقدمات الجماع ، من الطر والثقل والمباشرة والملاعبة ، فإن كان يعلم من نفسه السلامة من المي والمذى لم تحرم ، ولكنها مكروهة في المشهور ، ومراتب الكراهة متفاوتة ، فأخفها الفكر ، ثم الطر ، ثم المباشرة ، ثم الملاعبة ، وإن كان يعلم من نفسه عدم السلامة من المي أو المذى حرمت ، وإن شك فظاهر التحريم احتياطاً للعبادة .

قوله [ وَكُرْهُوا ] إلى قوله [ كَذَاكَ ] أخبر أن أهل المذهب كرهوا للصائم تدوق القدر من الملح والعسل ونحو ذلك ، ومصع الطعام لصى ، وكذا كرهوا كثرة اهذر واللغو في الكلام لغير منفعة ، وكذا القيء الخارج من فم الصائم رعمًا عنه ، والذباب الداخل فيه ، وعمار الصصة كعمار الدقيق لإطحانه ، وعمار الطريق ونحو ذلك كله معفو عنه معتمر لا يوجب قضاء ولا كفارة ، وكذا الاستياك ، والإصباح بالخضرة أى المكث بها إلى طلوع الفجر لا شيء فيه .

قوله : [ نُذِبَ ] إلى قوله : [ تَبِعَهُ ] نكلم عن مندوبات الصيام ومستحباته من تعجيل الفطر ، وتأخير السحور وكف اللسان والخوارح عن فصول القول والفعل ، وتعجيل القضاء وتتابعه ، وهذان الأخيران لم يذكرهما الناظم

## القضاء والكفارة في الصيام

- 224 - مَنْ أَفْطَرَ الْفَرَضَ قَضَاهُ وَلْيَزِدْ كَفَّارَةً فِي رَمَضَانَ إِنْ عَمَدَ  
 225 - لِأَكْلِ أَوْ شُرْبِ قِمٍ أَوْ لِلْمَنِيِّ وَلَوْ بِفِكْرِ أَوْ لِرُقْصٍ مَا بُنِيَ  
 226 - بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَيُبَاحُ لِلضَّرِّ أَوْ سَفَرٍ قَصِيرٍ أَيْ مُبَاحٌ

قوله [ مَنْ أَفْطَرَ ] إلى قوله [ مُبَاحٌ ] أحرر أن من أفطر في المفروض من الصوم ، فإنه يجب عليه القضاء ، سواء أكان فطره سبباً أم غلطاً في التقدير ، كأن يعتقد غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر ، أو كان لفطر عمداً واحداً ، كفطر مريض يخاف على نفسه هلاك ، أو محاهد يخاف على نفسه عدم لقوة على القتال ، أو مباح كالفطر في السر ، أو مكروه كصمت طعام أو شراب في حلق بائه ، فيجب القضاء في هذه لوجوه كلها على أي وجه كان الفطر ، ولا يبقى على قول الناطق [ مَنْ أَفْطَرَ الْفَرَضَ قَضَاهُ ] : لا السدور والمعتبر الرماد إذا أفطر فيه لمصر أو حبص على المشهور في المذهب ، والقضاء في غيره كما كان الفطر في الصوم الواحد .

وقوله [ وَلْيَزِدْ كَفَّارَةً ] معناه أنه يراد على وجوب القضاء على من أفطر في الصوم الواحد ووجوب تكفارة ، وهو مقيد بما إذا عمد وقصد في رمضان دون غيره من الصوم نواحب إلى أكل أو شرب بصم مع كونه مختاراً غير مضطر لذلك ، أو عمداً لإجراح مسمى بجماع أو مقدمته ، وفهم من قوله أنه لا كفارة على من أفطر في غير رمضان سواء أكان متعمداً أم ناسياً .

وقوله . [ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ ] أن من أفطر تأويل قريب لا كفارة عليه ، وبى الكفارة على من أفطر بلا تأويل أصلاً ، أو تأويل بعيد ، ومثال القريب كمن أفطر في شهر دون مسافة القصر المعنوية ، ومثال البعيد كمن رأى إهلال ولم تقبل شهادته فأفطر وبحود ذلك ومن أفطر خهل لا كفارة عليه ، كمن كان حديث عهد بالإسلام فطن أن الفطر إما هو بالأكل والشرب دون الجماع ، فجامع في شهر رمضان ، فلا كفارة وإما عليه القضاء فقط .

قوله [ وَيُبَاحُ لِلضَّرِّ أَوْ سَفَرٍ قَصِيرٍ أَيْ مُبَاحٌ ] أحرر أن لفطر في يباح في أمرين : لسفر أطويل يباح لدى تقصر في مثله الصلاة ، أو لصغر متحقق ، أو لخوف الضرر



- 227 - وَعَمْدُهُ فِي النَّفْلِ دُونَ ضُرٍّ مُحَرَّمٍ وَلَيْقُضَ لَا فِي الْغَيْرِ  
 228 - وَكَفَّرَنَ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلَا أَوْ عِنَقِ مَمْلُوكٍ بِالْإِسْلَامِ خَلَا  
 229 - وَقَضَّالُوا إِطْعَامَ سِتِّينَ فَقِيرٍ مِثْلًا لِمَسْكِينٍ مِنَ الْعَبَسِ الْكَثِيرِ

أو زيادته كحدوث مرض ، أو خوف المشقة لصعته بمرض ، وإن كان لو تكف الصوم بقدر عيه ، فيحور له الإفطار ودين الله يسر ، أو لو خوف التلف أو الأذى الشديد المتحقق فيحرم في حقه الصوم .

قوله [ وَعَمْدُهُ ] إلى قوله . [ لَا فِي الْغَيْرِ ] ذكر هذا حكمه من أفطر في النفل من الصوم غير الواجب ، فأحرر أن من تعمد الإفطر في النفل من الصوم من دون ضرر يلحقه سبب صومه لا يجوز ، وهو محرم ، ويقضى هذا الصوم وحوث ، أما من أفطر ناسياً أو غلة ، أو عمداً ليس بحرام كأن يفطر استجابة لأمر أحد ولديه بالفطر ، أو شيخ صاح الرم نفسه بطاعته ، فيحور له الإفطار ولائذنه من القصد ، وذهب جمع من الصحابة والتابعين إلى أنه لا يقضى في التطوع وإن أفصر عمداً ، أما من أفطر في التطوع ناسياً أو عمداً لضرورة كمرض أو مشقة فهو حائر ولا قضاء عليه في المذهب .

وقوله [ وَكَفَّرَنَ ] إلى قوله [ الْكَثِيرِ ] أمر بسلطه من وحيث عيه لكفارة بوجه من لوائح المذكورة في صيام رمضان إما أن يصوم شهرين متتابعين ، وإما بعنق مملوك نحى وانصف بالإسلام ، وإما بإطعام ستين مسكيناً مثلاً لكل مسكين من عائل عيش أهل ذلك الموضع وهو أفضل من التوحيه للدين فيه ، لأنه أعم نفعاً ، ولا فرق في التحير بين الأوجه الثلاثة بين العني والفقير ، ولا بين من أفطر بجماع أو غيره ، وفهم من قوله [ وَلَا ] أي متواليين متتابعين ، أنه لو كانت كفارته الصوم مفرقة لم يجزئه ، ويستدنه من أوله ، وكذا لو أطعم أقل من ستين مثلاً ، كأن يطعم خمسين مثلاً لم تجزئه الكفارة حتى يكملها عشرة آخرين .

\*\*\*

(1) انظر : "المعبد" لاس عدد 12 (75 - 82) ، "المدر الشعبي" (2/124)

# كِتَابُ الْحَجِّ

## فرائض الحج وواجباته

230 - الْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ أَرْكَانُهُ إِنْ تَرَكْتَ لَمْ تُجْزَ

شرع المصنف في الكلام على الركن الخامس من أركان الإسلام وهو الحج ، والحج لغة : كثرة القصد ، واصطلاحاً : القصد إلى التروحه لبيت الله الحرام ، وبالأعمال المشروعة فرضاً وسنة ، وعرفه بعض المالكية فقال : حضور حرم من غرفة ساعة من ليلة النحر وطواف بالبيت سقاً ، وسعى بين الصفا والمروة سقاً بإحرام<sup>(1)</sup> .

قوله . [ الْحَجُّ ] بى قوله [ رَدِّقَةُ ] أحر أن الحج فرض على الإنسان مرة واحدة في عمره ، وأن للحج أركاناً إن تركت كلها أو واحد منها لم يُحَرِّ ذلك المتروك بالذم وهو الهذئ حيث يُجَرِّ به الواحات ، وليس الأركان كما سبأت مُفَضَّلًا وهذه الأركان الأربعة هى : الإحرام : وهو بية أحد النسكين الحج أو العمرة ، أو بينهما معاً ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة ليلة الأضحى ولطواف لى يُردفه ويقع بعده وهو طواف الإفاضة ، وفهم من قوله : [ لَبَّيَّةُ الْأَضْحَى ] أن الوقوف الركنى هو بالليل ، أما الوقوف بهراً فواجب غير ركن يجزئ بالذم ، وفهم من قوله [ رَدِّقَةُ ] أن طواف القدوم والوداع ليسا بركنين وهو كذلك ، ولكن طواف القدوم واجب يُجْزَر بالذم ، وطواف الوداع مُسْتَحَب لا شئ على من تركه

وللحج شروط وحب وشروط صَحَّة ، أما شروط وجوبه فالخربة ، والبلوغ ، والعقل ، والاستطاعة ، فلا يجب على عبد ولا صغير ولا مجنون ، ويصح من الجميع إن فعلوه ، ويقع بملاً ، ولا يسقط به الفرض ولو نَوَّه ، فيلزمهم في الدمة جِزَّة الفرض ، إلا في غير المستطيع ، فإنه يقع منه فرضاً إذا نواه .

وشروط صحته : الإسلام فقط ، فلا يصح من كافر . وإن وحب عليه على المشهور ، والاستطاعة هى إمكان الوصول إلى مكة من غير مشقة عظيمة ، مع الأمن على النفس والمال من لُصٍّ ونحوه .

(1) انظر « كدية الطالب » (1/ 647) ، « حاشية لدسوق » (2/ 2) ، « الدحيرة » (3/ 173)

- 231 الإِحْرَامُ وَالسَّعْيُ وَقُوفٌ عَرَفَةَ لَيْلَةَ الْأَضْحَى وَالطَّوْفُ رَدْفَةً  
 232 - وَالْوَاجِبَاتُ غَيْرُ الْأَرْكَانِ بِدَمٍ قَدْ جُيِّرَتْ مِنْهَا طَوَافٌ مَنْ قَدِمَ  
 233 - وَوَضَلَهُ بِالسَّعْيِ مَثًى فِيهِمَا وَرَكْعَتَا الطَّوْافِ إِنْ تَحْتَمَا

قوله : [ الْوَاجِبَاتُ ] إلى قوله : [ تَوَفَّيْهِ ] قسم العلماء المسالك المطلوبة في الحج إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أركان واحات لا تُختر بدم ولا غيره وهي الأربعة المتقدمة في البيت قبله .

القسم الثاني : واجبات غير أركان تُخَيْرُ إذا تُركت بالدم ، وهي التي تعرض الناظم لجملة منها .

القسم الثالث : سُرٌّ ومستحاثات لا يحث تركها شيء سبأ ذكرها ، أما عن القسم الثاني : فأحر الناظم أن الأفعال الواجبة التي تسحر بالدم ( وهو الهدي : بدنة أو بقرة أو شاة يدبجها للمسكين ) وهو أحد عشر فعلاً

1 طواف القدوم . فمن تركه عامداً محتاراً فعليه الدم ، إلا أن يخشى قوات الوقوف بعرفة ، فيسقط عنه وجوبه ، وذلك مثل احائض والنساء والمغنى عليه إذا استمر غدرهم حتى لا يمكنهم الإتيان بالقدوم مع إدراك الوقوف فيسقط عنهم ، وكذا الناسي فلا دم عليه عند ابن القاسم .

2 - وَضَلُ طَوَافِ الْقُدُومِ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ : فإن لم يصله به بأن ترك السعي بعده ، أو سعى بعد طول فترة فعليه الدم ، وهو مُقَيَّدٌ كَأَنَّهُ قَبْلَهُ بِغَيْرِ الْمَعْذُورِ وَالنَّاسِي ، وترك الطواف والسعي معاً كترك واحد منهما

3 - المَثْيُ فِي الطَّوْافِ وَالسَّعْيِ ، فإن ركب لغير ضرورة فالمشهور أنه يُعِيدُهُ فَإِنْ فَاتَ أَهْدَى ، فَإِنْ رَكِبَ لِعَجْزٍ جَازَ .

4 - رَكْعَتَا الطَّوْافِ الْوَاجِبِ ، وإلى وصفه بالوجوب أشار بقوله . [ إِنْ تَحْتَمَا ] فبدخل مع طواف القدوم وطواف الإقامة ، فإن ترك الركوع بعد هذين الطوافين وَبَعْدَ مِنْ مَكَّةَ فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ .

5 - التَّزْوِلُ بِالْمَرْدَلْفَةِ فِي الرَّحْوِجِ مِنْ عَرَفَةَ لَيْلَةَ السَّحَرِ ، ولا يكفى في التزول إباحة السعير ، بل لا بد من حطِّ الرحال ، فمن تركه فعليه الدم .

- 234 - نَزُولُ مُزْدَلِفَ فِي رُجُوعِنَا مَبِيتُ لَيْلَاتِ ثَلَاثٍ بِمَعْنَى  
235 إِحْرَامُ مَبَقَاتٍ قَدْ ذُو الْحُلَيْفَةِ لَطِيبٌ لِلشَّامِ وَمِضْرُ الْجُحْفَةِ

6 - المبيت بمعنى ثلاث ليالٍ لرمى الجمار ، ومُرادُه بالليالي التي بعد عرفة ، فمن تركه رأساً أو ليلة واحدة أو خلَّ ليلة فعليه دمٌ  
أما الليالي التي قبل عرفة فلا دم في تركها

7 الإحرام من الميقات : فمن جاوره حلالاً ، وهو قاصد الحج أو عمرة ، فقد أساء ، فإن أحرم بعد محاورته فعليه الدم ولو رجع إلى الميقات ، فإن كان لم يُحرم بعد محاورته ، فيرجع إليه ويُحرم من عنده وحوته

8 التجرد من المَخِيط : فمن تركه لغير عُذْر فعليه الدم ، وهذا حاصٌّ بالرحال دون النساء .

9 - التلبية : يريد إن تركها أول الإحرام حتى طاف ، أو فعلها في أول الإحرام ، ثم تركها بقيته على المشهور .

10 الخَلْق : فإن تركه حتى رجع إلى بيته أو طال فعليه الدم .

11 - رَمَى الْجِمَار : فيجب الدم في تركه كله ، أو ترك حمرة واحدة من الجمار الثلاث ، وقوله : [تَوْفِيهِ] إشارة إلى أن رمى الجمار هو آخر الأفعال الواجبة في الحج .

قوله [إِحْرَامُ مَبَقَاتٍ] إلى قوله [وَفَاقٍ] إنما عُدَّ الساطم الإحرام من الميقات من جملة هذه الأفعال التي تُحبر بالدم استطراد إلى ذكر الميقات المكان الذي ينبغي على الحاج الإحرام منه ، وهو يختلف باختلاف بلد المُحْرِم ، وهي .

1 - ذُو الْحُلَيْفَةِ : ميقات أهل المدينة ، ودُو الْحُلَيْفَةِ موضع شمال مكة بيته وبهها ينحو 450 كيلو متراً ، وهي ميقات من مَرَّ بها من غير أهلها .

2 - الْجُحْفَةُ : وهي قرية تقع في الشمال الغربي بيها وبين مكة 178 كيلو متراً بمصرى والمغرب والسودان ، والنرومي والشامي ، وهم الآن يُحرمون من رافع .

- 236 - قَرْنٌ لِنَجْدٍ ذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ يَلْمَلُمُ اليمَنَ ءَاتِيَهَا وَقَاقُ  
237 تَجَرُّدٌ مِنَ الْمَخِيطِ تَلْبِيَةٌ وَالْحَلْقُ مَعَ رَمَى الْجَمَارِ تَوْفِيَةٌ

### صفة الحج وترتيب أفعاله

- 238 - وَإِنْ تُرِدْ تَرْتِيبَ حَجِّكَ اسْمَعَا بَيَانَهُ وَالذَّهْنَ مِنْكَ اسْتَجْمِعَا  
239 إِنْ جِئْتَ رَابِعًا تَنْظِفْ وَاغْتَسِلْ كَوَاجِبٍ وَبِالشُّرُوعِ يَنْصِلْ

3 - يَلْمَلُمُ وهو حل من حال نهامة حوث مكة به وبها 54 كيلو مترًا لليمن والهند وجاوة .

4 - قَرْنُ الْمَنَازِلِ ، ويُقال له قرن الثعالب ، وهو حل شرف مكة بطل على عرفات به وبين مكة 94 كيلو مترًا ، وهو ميقات لأهل نجد ، ومن مر بها من غير أهلها .

5 ذَاتُ عِرْقٍ ، في الشمال الشرقي مكة به وبها 94 كيلو مترًا ، وهي ميقات للعراق وخراسان وفارس ومن وراءهم .

ويُبدل لمن كان مكة الإحرام من نسجد الإحرام ، كما يُبدل للمقيم بها من غير أهلها لخروجه لميقاته ليُحرم منه إذا كان نوقت منسفاً (1)

قوله [وَإِنْ تُرِدْ] إلى قوله [وَأَنْ صَلَّيْتَ] بعد أن فرغ السطيم من بين أركان الحج وواحدته شرع في بيان صفة الحج ، فقال : إن أردت ترتيب أفعال حجتك فاسمع من بيان ذلك ، واستجمع ذهنك وحصره لتكون على بصيرة فيما سيذكر لك ، وذلك أن مُريد الإحرام بالحج إذا وصل إلى ميقاته حُرِّمَ عليه محاورته حلالاً ، فمن كان من أهل المغرب كاسطيم ، أو أهل الشام أو مصر فإنه يُحرم من رابع ، لأنه من أعمال السحفة ، فإذا وصله نظف بحق الوسط وثف احتاحين ، وقص الشارب والأطفار ، ثم يغتسل ، ولو كان جُتاً أو حائضاً أو نفساء صغيراً أو كبيراً اعتسل لذلك غسلًا واحدًا ويتدلك في هذا الغسل ، ويُرَبِّلُ الوسخ بخلاف ما بعده من الاعتسالات الآتية في صفة الحج فليس فيها إلا إمرار اليد مع الماء ، وإلى صفة هذا الغسل أشار بقوله [كَوَاجِبٍ] أي

(1) انظر : « المعنى » لابن باطيش (1/ 263) .



- 240 وَالْبَسَ رِدًّا وَأَزْرَةً نَفْلَيْنِ وَاسْتَصَحِبِ الْهَدْيَ وَرَكَعَتَيْنِ  
241 - بِالْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِخْلَاصِ هُمَا فَإِنْ رَكِبْتَ أَوْ مَشَيْتَ أَحْرَمًا  
242 - بِنِيَّةٍ تَضَعُ قَوْلًا وَعَمَلٌ كَمْشِي أَوْ تَلْبِيَةٍ مِمَّا انْصَلَّ  
243 وَجَدَدُهَا كُلَّمَا تَجَدَّدَتْ حَالٌ وَإِنْ صَلَّيْتَ ثُمَّ إِنْ دَنَتْ  
244 مَكَّةَ فَاغْتَسِلْ بِذِي طَوْى بِلَا ذَلِكَ وَمِنْ كَذَا التَّيْبَةِ اذْخُلَا  
245 - إِذَا وَصَلْتَ لِلْبُيُوتِ فَاتْرُكَا تَلْبِيَةَ وَكُلَّ شُغْلٍ وَاسْلُكَا  
246 - لِلْبَيْتِ مِنْ بَابِ السَّلَامِ وَاسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ كَبَّرَ وَاتِمَّ

كُفِّلَ واحب ، ويكون الاعتنال مُتَّصِلًا ، لإحرام ، فإذا اغتسل لرس برارًا ورداء ،  
وبعيلين ، ولو رندى ثوب واحد حار ، ثم يستصحب هديًا ثم يُصلي ركعتين أو أكثر ، ويفرأ  
فيهما مع نفاضة سورتي ( الكافرون والإخلاص ) ويدعو إثرهما ، ثم يركب راحلته ، فإذا  
استوى عليها أحرم ، وإن كان ماشيًا أحرم حين يشرع في المشي .

والإحرام : هو الدخول بالنية في أحد السكبين مع قول يتعلق بالإحرام كالنلبية  
والتكبير أو فعل كالتوجه إلى الطريق

والتلبية : هي أن يقول لبيك اللهم ليك لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة  
لك والملك ، لا شريك لك ، ويحمد التلبية عند تعبير الأحوال كالقيام ، والقعود ،  
والبرول ولصعود ، واهبوط ، وعند ملافاة لرفق ، ودُثْر الصلوات ، ويتوسط في  
غَنُو صوته بحيث لا يتعب فيفتر أو يسكت ، ولا يزال كذلك مُخْرِمًا يُلْتَمَى حتى يقرب من  
مكة ، فإذا قرب منها ، فاحكم ما سبأ

قوله [ ثُمَّ إِنْ دَنَتْ ] إلى قوله [ اسْتَلِمَ ] أحر أن من قربت منه مكة فوصل إلى  
ذي طَوْى<sup>(1)</sup> ، أو ما كان على قدر مسافتها اغتسل لدخول مكة بصُب الماء مع إمرار اليد  
بلا تدلُّك ، وهذا الغسل في الحقيقة لِنُطُوف بدليل سقوطه عن لا يطوف كالخائض  
وسُفْسَاء ، ثم يدخل مكة من كداء الشبة التي بأعلى مكة ويهبط منها للأُظْحَم ويدخل

(1) ذو طَوْى : مانع والصم ، وإذ مكة لا تفصر مسير حتى يجاوز

انظر : الموكدة بدوان (1/355) ، كناية لظن (1/659)

- 247 - سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِهِ وَقَدْ يَسُرُّ وَكَبَّرَنَ مُقْبِلًا ذَاكَ الْحَجَرُ  
 248 - مَتَى تُحَادِنِهِ كَذَا الْيَمَانِي لَكِنَّ ذَا بِالْيَدِ خُذْ بَيَانَ  
 249 - إِنْ لَمْ تَصِلْ لِلْحَجَرِ الْمَنْ بِالْيَدِ وَضَعْ عَلَى الْقَمِ وَكَبَّرْ تَقْتَدِي  
 250 - وَارْمِلْ ثَلَاثًا وَامْشِ بَعْدَ أَرْبَعًا خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ أَوْقَعَا

مها ، وإن لم تكن في طريقه ما لم يؤد ذلك إلى الازدحام وإدابة الناس ، فترك ذلك ، ولا يرل يدي حتى يصل إلى بيوت مكة ، فإذا وصلها ترك التلبية ، ويقصد المسجد لطواف القدوم ، إلا أن يخاف على رجليه الصباغ فيؤويه ، ثم يذهب

ويستحث أن يدخل المسجد من باب السلام ، ويدور إليه ، وإن لم يكن في طريقه ، ويستحضر ما أمكنه من الخشوع والخصوع ولا يركع تحية المسجد ، بل يقصد الحجر الأسود ويؤي طواف القدوم أو طواف العمرة إن كان فيها ، فيقبله به ، وهو مراد الساطم بالاستلام ، فإن رُوحه عن تقبله لمسه بيده ، ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ، فإن لم تصل بيده فعود إن كان لا يؤدي به أحداً ، وإلا ترك وكثر ومصى ، ولا بدع التكبير استتم أم لا ، ثم يشرع في الطواف فيطوف وأبليت عن يساره سبعة أشواط وعلى ذلك أنه بقوله [ وَأَتِمَّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِهِ وَقَدْ يَسُرُّ ] .

وقوله [ يَسُرُّ ] أي جعلته ناحية اليسار ، فإذا وصل إلى الركن اليماني وهو الركن الذي قبل الحجر لأسود لمسه بيده ، ثم وضعها على فيه من غير تقبيل وكثر وعى ذلك أنه بقوله : [ كَذَا الْيَمَانِي لَكِنَّ ذَا بِالْيَدِ خُذْ بَيَانَ ] فيه لم يقدر كبر ومصى ، وأما الركبان لشاميين وهما اللذان ببيان الحجر فلا يقبلهما ولا يستلمهما ، فإذا دار بالبيت حتى وصل إلى الحجر الأسود فدنث شوط وكلما مر به أو بالركن اليماني فعل بكل واحد منهما ما ذكرناه فيه إلى آخر الشوط السابع ، إلا أن تقبيل الحجر ولمس الركن اليماني أول مرة ستة ، وفيما بعدهما مستحب ، ويستحب للرجل أن يرمي (أي يشرع) في الأشواط الثلاثة الأول من هذا الطواف ، ومعنى في الأربع بعده كما أنه على ذلك بقوله : [ وَارْمِلْ ثَلَاثًا ] إلى آخره ، والرمي : فوق المشي ودون جري ، ولا ترمي المرأة مطلقاً ، ولا الرجل في غير طواف القدوم ، ثم بعد فرعه من الطواف يصلي ركعتين خلف مقام إبراهيم <sup>عليه السلام</sup> سورق (الكفرون والإخلاص)

251 - وَادْعُ بِمَا شِئْتَ لَدَى الْمُتَزَّمِ وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بَعْدَ اسْتِلِمِ

## السعي بين الصفا والمروة

252 - وَاخْرُجْ إِلَى الصَّافَا فَقِفْ مُسْتَقْبِلًا عَلَيْهِ ثُمَّ كَبِّرْ وَهَلِّ

253 - وَاسْعَ لِمَرْوَةٍ فَقِفْ مِثْلَ الصَّافَا وَخُبَّ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ذَا اقْتِفَا

وَيُسْتَحْتَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَ الطَّوَافِ بِالْمُتَزَّمِ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَبِذَا  
فَرَعَ قَتَلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَعَلَى ذَلِكَ مَقُولُهُ [وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بَعْدَ اسْتِلِمِ] وَلَيْسَ  
هَذَا التَّقْيِيلُ مِنْ تَحْتِ الطَّوَافِ بَلْ هُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ السَّعَى

قَوْلُهُ [وَاخْرُجْ] إِلَى قَوْلِهِ [اغْتَرَفَ] أَحَرُّ أَنْ الْحَاجَّ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنَ الطَّوَافِ  
وَتَقْيِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّافَا لِيَسْمِيَ ، سَعَةً أَشْوَاطٍ مُتَوَالِيَةٍ ، يَبْدَأُ  
بِالصَّافَا وَيَحْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ، وَشُرُوطُ صَحَّتِهِ أَرْبَعَةٌ :

- 1 - أَنْ يَتَقَدَّمَ طَوَافٌ صَحِيحٌ وَلَوْ بَعْدًا
- 2 - أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّافَا وَيَحْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ الْغَيِّ الشُّوْطَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ «إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَاِبْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»<sup>(١)</sup>
- 3 - الْمَوَالَاةُ فِي أَشْوَاطِهِ وَبَيْنَ الطَّوَافِ ، فَإِنْ فَرَّقَ كَثِيرًا اسْتَأْمَنَهُ وَيَعْتَمِرُ مَعَ  
الْكُرَاهَةِ الْمُضِلَّ الْيَسِيرَ كَأَنْ يُصَيَّ عَلَى حِمَارَةٍ
- 4 - كَوْنُهُ سَعًا ، فَمَنْ تَرَكَ شَوْطًا أَوْ بَعْضَهُ أَوْ نَهَ إِنْ كَانَ عَنْ قُرْبٍ غُرَفًا ، وَإِلَّا  
ابْتَدَأَهُ .

### وواجبانه ثلاثة :

- 1 - كَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافٍ وَاجِبِ الْقُدُومِ وَالْإِفَاضَةِ
- 2 - تَقْدِيمُهُ عَلَى الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِنْ وَجَبَ طَوَافُ الْقُدُومِ وَإِلَّا آخَرُهُ وَحَوْتًا بَعْدَ  
الْإِفَاضَةِ .
- 3 - الْمَشْيُ لِمَقَادِرِ فَإِنْ رَكِبَ مِنْ غَيْرِ غَدَرٍ أَعَادَ سَعْيَهُ أَبَدًا مَا دَامَ بَعْكَةً أَوْ قَرِينًا وَلَوْ  
طَالَ الزَّمَنُ ، وَلَا يَمْعُهُ أَهْدَى ، فَإِنْ تَعَادَ عَلَيْهَا لَا يَرْجِعُ لِإِعَادَتِهِ وَيَبْعَثُ هَذَا .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1218) ، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْحِظَةِ» (829) ، وَاسَانٌ (239/5) ، وَأَحْمَدُ (320/3)

- 254 - أَرْبَعٌ وَقَفَاتٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا تَقِفُ وَالْأَشْوَاطُ سَبْعًا تَمَامًا  
 255 - وَأَذْعُ بِمَا شِئْتَ بِسَعْيٍ وَطَوَافٍ وَبِالصَّافَا وَمَرْوَةٍ مَعَ اغْتِرَافٍ  
 256 - وَيَجِبُ الظُّهْرَانِ وَالسَّيْرُ عَلَى مَنْ طَافَ نَذْبُهَا بِسَعْيٍ اجْتِنَالًا  
 257 - وَعُذُّ قَلْبٍ لِمُصَلِّي عَرَفَةَ وَخُطْبَةُ السَّابِعِ تَأْنِي لِلصَّفَةِ

### وُسْنُهُ :

- 1 - تقيل الحجر الأسود قبل الخروج للسعي ، وبعد صلاة ركعتي تطواف .
- 2 - تصاله بالتطواف بأن يجعله عقب الفرع منه ومن ركعتيه .
- 3 - صعود رحل على الصف والمروة كالمرأة إن خلا الموضع من لرحال ، وإلا وقفت أسفلهما .
- 4 - إسراع الرحال فقط بين العمودين لأحصر بين دهانا وإيانا .
- 5 - الدعاء فيهما وفي حال السعي بلا حد .

وقوله [ أَرْبَعٌ ] إلى قوله : [ اغْتِرَافٌ ] أحر أن الحاج يقف أربع وقفات على الصف ، ومثلها على المروة ، يبدأ بالصفاء ويختم بالمروة ، ويستحب الدعاء في أربع مواطن وهي : السعي ، والطواف ، وفي الصف ، والمروة ، وقوله [ مَعَ اغْتِرَافٍ ] أي الاعتراف بالتقصير والذنب ، والرغبة إلى الله في الدعاء والتوبة .

قوله [ وَيَجِبُ ] إلى قوله [ اجْتِنَالًا ] أحر أن من طاف بالبيت بحج عليه الظهر أن يعي إرادة لحاسة عن ثوبه وبدنه ( وهي الطهارة من الخث ) ، وطهارة من الحدث الأصغر بالوضوء أو التيمم ، ويجب عليه ستر العورة ، وأما من سعى بين الصفا والمروة ، فيستحب له الطهارة من الحدث ، ولا تحب عليه وواجبات الطواف ثمانية هذه الثلاثة طهارة الحدث والخث وستر العورة ، وبقية واحاته قد أشرنا إليها في شرحنا للأبيات السابقة .

قوله . [ وَعُذُّ قَلْبٍ ] إلى قوله [ لِلصَّفَةِ ] أحر أن الحاج إذا طاف وسعى فإنه يعود التلبية ولا يزال يلتفت ، إلى أن يصل نصبي عرفة ، ويقطعها ولا يلتفت بعد ذلك ، فإذا كان اليوم السابع من ذي الحجة ويسمى يوم الرية في الناس تسجد الحرام وقت صلاة

- 258 - وَثَامِينَ الشَّهْرِ اخْرُجْنَ لِمَنَى بِعَرَاقَاتٍ تَاسِعًا نَزُولُنَا  
259 - وَاغْتَسِلْنَ قُرْبَ الزَّوَالِ وَاخْضُرَا الْخُطْبَتَيْنِ وَاجْمَعْنَ وَأَقْضِرَا

### الوقوف بعرفة وما يفعل بعده

- 260 - ظَهَرَتْكَ ثُمَّ الْجَبَلِ اضْعُدْ رَاكِبًا عَلَى وُضُوءٍ ثُمَّ كُنْ مُوَظِّبًا  
261 - عَلَى الدُّعَا مُهَلَّلًا مُبْتَهَلًا مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ مُسْتَقْبِلًا

الظهر ، فيصلي الإمام الظهر ثم يحط خطبة واحدة لا يجلس في وسطها ، يفتحها بالتكبير ، ويختمها به كخطبة العيدين يعلمهم فيها كيفية الإحرام وكيفية حرواحهم إلى منى وبحو ذلك مما يجب عليهم وعلى ذلك منه بقوله [ وَخُطْبَةُ السَّابِعِ تَأْتِي لِلصَّفَةِ ] .

قوله [ وَثَامِينَ ] إلى قوله [ وَأَقْضِرَا ] تعرّض لها لما يفعل الخاج بعد الطواف والسعي ، فأمر من طاف للقدوم وسعى من أهل الآفاق ، أو من لم يطف ممن أحرم من مكة أو من الملبقات وكان مُرَاهِقًا (يعني صاف عبه الوقت حتى حتى فوات الوقوف بعرفة) أن يذهب ثامن ذي الحجة ، ويُسمى يوم التروية إلى منى مليًا بقدر ما يدركها صلاة الظهر أي آخر وقته المختار ، ويكره قبل ذلك أو بعده إلا لعذر ، ويرتلون بها نفية يومهم وليلتهم ويصلّون بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح كل صلاة في وقتها ، ويفصرون الرباعية إلا أهل منى فيتمون ، ونُسْة أن لا يخرج الناس من منى إلى عرفة حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت ذهبوا إلى عرفة ويرتلون بسيرة ، فإذا قرب الزوال فيعتسل كعسل دحول مكة ، فإذا زالت الشمس فليذهب إلى مسجد بكرة ويقطع التلبية ، ثم يخطب الإمام بعد الزوال خطبتين يعلم الناس فيهما ما يفعلون إلى ثلث يوم البحر ، ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعًا وقصرًا لكل صلاة أذان وإقامة ، وعنده ثم بقوله [ وَأَقْضِرَا ظَهْرِيكَ ] ، ومن لم يحضر صلاة لإمام جمع وقصر في رحله .

تابع الناطم كلامه على ما يفعله الخاج إذا وصل عرفة ، فأحر أن الناس يدفعون إلى موقف عرفة ، وعرفة كلها موقف ، وحيث يقف الإمام أفصل ، والوقوف راكمًا أفصل لفعله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن يكون بدته عذر ، والقيام أفصل من



262 - هُنَيْهَةٌ بَعْدَ غُرُوبِهَا تَقِفُ      وَائْفِرُ لِمُزْدَلِفَةٍ وَتَنْصَرِفُ  
263      فِي الْمَازَمِينِ الْعَلَمِينَ نَكْبُ      وَاقْصُرْ بِهَا وَاجْمَعْ عِشًا لِمَغْرِبِ

جلوس ، وتجلس المرأة ، ويقف لحاح طهرًا ، متوصلاً مستقلاً القلة داعياً بالخشوع والتواضع ، ذاكرًا ، مصلياً على النبي ﷺ إلى أن يتحقق غروب الشمس إذا الوقوف الركني هو الكون معرفة في جزء من ليلة البحر ، فإذا بقي فيها حتى تحقق الغروب فقد حصل القدر الواجب .

وقد أشار إلى ذلك بقوله [ ثُمَّ الْجَبَلَ اضْعَدًا ] إلى قوله : [ بَعْدَ غُرُوبِهَا تَقِفُ ] ، ثم بعد الغروب ينفرون إلى المزدلفة ، وعلى ذلك أنه بقوله : [ وَائْفِرُ لِمُزْدَلِفَةٍ ] إلى قوله : [ النَّقْبُ ] ومعنى ذلك أنه إذا تحقق غروب الشمس يوم عرفة دفع الإمام ودفع الناس معه إلى المزدلفة سكونية ووقار ، فإذا وجد فرجة حرك دابته وعمر بين المازمين وهم الحلال اللدان يمر الناس بينهما إلى المزدلفة ، ويذكر الله في طريقه ، ويؤخر صلاة المغرب إلى أن يصل للمزدلفة ، فإذا وصلها صلى المغرب والعشاء جميعاً ويقصر العشاء إلا من كان من أهل المزدلفة فلا يقصرها ، وكل صلاة أداها واقمة ، والبرول للمزدلفة واجب ، والمبيت بها إلى الفجر سنة ، فإن لم يبرل فعليه الدم كما تقدم

ويُسْتَحَبُّ إحياء هذه الليلة بالعبادة ، ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحُ أَوَّلَ وَقْتِهِ ، فإذا صلاه وقف بالمسعى الحرام مستقلاً القلة ، والمسعى عن يساره يكره ويدعو حتى دخول وقت الإسفار ، ثم يلتفت سبع حصيات لخمرة العفة من المزدلفة ، وأما بقية الحمار فيبتدئها من أين شاء ، ثم يدفع قرب الإسفار إلى منى ، وبحرك دابته سطر محسر وهو قدر رمية محجر ، ويسرع الماشي في مشيه ، فإذا وصل إلى منى أتى حمرة العفة على هيئته من ركوب أو مشي ، فإذا وصلها رماها سبع حصيات متواليات يكره مع كل حصاة ، ويرميها بحصل التحلل الأول ، أو التحلل الأصغر ، ويجزئ له كل شيء مما يخرم عليه إلا النساء والصيد ، ويكره الطيب ، ثم يرجع إلى منى فيبرل ويسحر هديه إن أوقفه بعرفة ، وإن لم يقف به بعرفة فخره بمكة بعد أن يدخل من الجبل ، ثم يحلق جميع شعر رأسه وهو الأفضل ويحرقه انتقاصاً ، وهو السنة للمرأة ، ثم يأتي مكة فيطوف طواف الإفاضة ، ثم ثوبى إحرامه استحداثاً ، ثم يصلي ركعتين ، ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط بالصفة التي قد قدمها ، إن لم يكن قد سعى بعد طواف القدوم ، فإن كان

- 264 - وَاحْطُظْ وَبِثْ بِهَا وَأَخِي لَيْلَتِكَ وَصَلْ صُبْحَكَ وَغُلَسْ رِحْلَتَكَ
- 265 - قُتْ وَادْعُ بِالْمَشْعَرِ لِلْإِسْفَارِ وَأَشْرِعْ فِي بَظْنِ وَادِي النَّارِ
- 266 - وَسِرْ كَمَا تَكُونُ لِلْمَقْبَةِ قَارِمٌ لَدَيْهَا بِحِجَارِ سَبْعَةِ
- 267 - مِنْ أَسْفَلِ تُسَاقُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ كَالْقَوْلِ وَانْحَرْ هَذِيًّا إِنْ يَعْرِفَهُ
- 268 - أَوْقَفْتُهُ وَأَخْلِقْ وَسِرْ لِلْبَيْتِ فَطَفٌ وَصَلْ مِثْلَ ذَاكَ النَّعْتِ
- 269 - وَارْجِعْ فَصَلِّ الظُّهْرَ فِي مَنَى وَبِثْ إِنَّ زَوَالَ غَدِهِ أَرْمٍ لَا تُفِثْ
- 270 - ثَلَاثَ جَمْرَاتٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَقِفْ لِلدَّعَوَاتِ
- 271 - طَوِيلًا إِنَّ الْأَوَّلَيْنِ أَخْرَا عَقَبَةً وَكُلَّ رَمَى كَبْرًا
- 272 - وَافْعَلْ كَذَاكَ ثَالِثَ النَّحْرِ وَزِدْ إِنْ شِئْتَ رَابِعًا وَتَمَّ مَا قُصِدَ

قد سعى لم بعده ، وهذا يحصل التحلل الأكبر فيحل له ما بقى وهو النساء والصيد والطيب ، ويدخل وقت طواف الإفاضة بطبوع المعحر من يوم الححر

وقوله [ غُلَسْ رِحْلَتَكَ ] أى ارنحل وقت العرس ، وهو احتلاط الصوء بالطلام

قوله [ وارجع ] إلى قومه [ وتَمَّ ما قُصِدَ ] أمر الخاج أن يرجع يوم العيد من مكة إلى منى ، والأفضل أن يصلى بها الظهر إن أمكنه ذلك ، ويُقيم بها بقية يوم الححر ، وثلاثة أيام بعده لرمى الجمار ، والبيت بها واحد ثلاث ليال لمن لم يتعجل ، وليلتين للمتعجل ، فإن تركه رأيت أو أخله ليلة فعليه الدم ، فإذا زالت الشمس من اليوم الثانى فليذهب ماشياً متوضئاً قبل صلاة الظهر ومعه إحدى وعشرون حصاة ، فيستدئ بالحجارة الأولى ، وهى لى نل مسجد منى فيرميها وهو مستقل مكة سبع حصيات ، ويكر مع كل حصاة ، ثم يتقدم أمامها وهو مستقل القلعة ثم يدعو ، ويمكث فى الدعاء قدر يسراعه سورة البقرة ، ثم يأتى احجرة الوسطى فيرميها سبع حصيات ، ثم يتقدم أمامها ذات الشمال ، ويجعلها على يمينه ، ويدعو قدر يسراعه سورة البقرة أيضاً ، ثم يأتى حجرة العقبة فيرميها سبع حصيات لا يقف عنده لصيق موضعها ، فإذا زالت الشمس من اليوم الثالث من يوم الححر رمى الجمار الثلاث

ويشترط فى صحة التعجيل أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثالث ، وإن غرت قبل أن يجاور حجرة العقبة لرمه البيت منى ، ورمى اليوم الرابع ، فإذا زالت

## محرمات الإحرام

- 273 - وَمَنْعَ الْإِحْرَامِ صَيْدَ الْبَرِّ فِي قَتْلِهِ الْجَزَاءُ لَا كَالْفَارِ  
 274 - وَعَقْرَبٍ مَعَ الْجِدَا كُلِّبِ عَقُورُ وَحْيَةٍ مَعَ الْغَرَابِ إِذْ تَجُوزُ  
 275 - وَمَنْعَ الْمُخِيطِ بِالْعُضْوِ وَلَوْ بِنَسْجٍ أَوْ عَقْدٍ كَخَاتَمٍ حَكَّوْا  
 276 - وَالسَّيْرَ لِلْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ بِمَا يُعَدُّ سَائِرًا وَلَكِنْ إِنَّمَا  
 277 - تُمْنَعُ الْإِنْسَى لُبْسُ قَفَازٍ كَذَا سَيْرٌ لَوَجْهِ لَا لِسَيْرٍ أَخْذَا

اشمس في اليوم الرابع رمى الجمار ثلاث كما تقدم وقد تم حجه ، فيبصر من متى ، فإذا وصل للأطح برز به استحاضاً ، فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويقصر أربعين ، وما حاف خروج وقته قبل الوصول صلاة حيث كان ، فإذا صلى العشاء قدم إلى مكة ويستحاض له الإكثار من الطواف ما دام بها ، ومن شرب ماء زمزم ، والوضوء به ، وملازمة الصلاة في الجماعة الأولى ، ويعتمر إن كان في بداية إحرامه مفرداً .

قوله . [ وَمَنْعَ ] إلى قوله [ تَجُوزُ ] نعرض الساطم في هذين البيتين لحكم التعرض بحيوان ليرى ، فيحرم على منحرى أن يتعرض له ، أو لأفراجه بالصيد أو القتل أو نصب شرك ، ويحب إحراق ما يقتل ، أو يفعل شيئاً يشاء عنه الموت ، ثم ستنى تبعاً للحديث فيما يجوز للمحرم قتله لإدبته وهي الفأر والعقرب والحداة والحية والعراب والكلب العقور ، والمراد به السباع العادية كالأسد والسر والدب ونحوها ، فإن قتله وحب حزام ، وصفته أن يحكم القاتل حكمين سواء عدلين فقيهين فيحرامه بين حراح مثل الصيد أو مقاربه في لصورة من النعم ، فإن قتل حماماً وحشياً فيقارنه بقرة ، ولثعلب والضبع يقاربه شاة ، أو بين أن يخرج قيمة لصيد طعاماً .

قوله . [ وَمَنْعَ ] إلى قوله [ أَخْذَا ] أنواع الثان مما يُمنع على المحرم اللباس ، فيحرم على الذكر لبس مخيط بأي عضو مما يحيط بدنه كالقميص والقماء وكذا لا يجوز له ستر وجهه ورأسه بأي شيء ، ويجوز أن يستر بدنه بما ليس على تلك الصفة كالإزار والرداء والملحفة ولا يجوز له أن يلبس الخمين ، فإن لم يجد يلبس فيبسطهما من أسفل الكعبيين ، ويحرم على الأنثى لبس مخيط بكف أو أصبع إلا الخاتم ، وستر وجهها إلا لفية ، فيجب ستره بساتر تسدله على رأسها ووجهها بلا غرز ولا ربط .

- 278 وَمَنَعَ الطَّيْبَ وَذَهْنًا وَضَرَزَ قَمَلٍ وَإِلْقَاً وَسَخِ ظَفِيرٍ شَعْرَ  
 279 - وَتَفْتَدِي لِفِعْلٍ بَعْضٍ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمُحِيطِ لِهَذَا وَإِنْ عُذِرَ  
 280 - وَمَنَعَ النِّسَاءَ وَأَفْسَدَ الْجَمَاعَ إِلَى الْإِفَاضَةِ يُبْقَى الْأَمْتِنَاغُ  
 281 - كَالصَّيْدِ ثُمَّ بَاقٍ مَا قَدْ مُنِعَا بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى يَجِلُّ فَاسْمَعَا

قوله [ وَمَنَعَ الطَّيْبَ ] إلى قوله : [ وَإِنْ عُذِرَ ] المصنوع الثالث مما يسمعه الإحرام الطيب ويدخل فيه كل ما له رائحة تعلق بالحسد أو الثوب ، وتحب العذبة باستعماله ومنه ، وكذا يحرم عليه دهر شعر أو حسد لعير علة ولو بدهر غير مُطَيَّب ، ويحرم عليه إبانة ظفر أو شعر ، أو مسح إلا ما تحت الأظفار ، وكذا يحرم عليه ما يُترقه به كقتل القمل وطرحه ، فمن فعل شيئاً من ذلك فعليه العدية وهي إحدى ثلاث إما سك شاة فأعلى أى بقرة أو بدنة ، وإما إطعام ستة مساكين ، مُدَّان لكل واحد منهم ، وإما صيام ثلاثة أيام ، يفعل أيها أحب ويسنوي في ذلك الفقير والغنى .

قوله [ وَمَنَعَ النِّسَاءَ ] إلى قوله [ يَجِلُّ فَاسْمَعَا ] تعرض الساطم لنوع آخر مما يمتنع الإحرام وليبيان وقت التحلل من هذه الموانع ، فأحر أن الإحرام يمنع فربان النساء ، وهو شامل للوطء (الجماع) ومقدماته ، وبشر أن ذلك مُفسدٌ للحج والعمرة ، وكذا الإبرال بثنية أو لمس ونحو ذلك ، ويفسد الحج بالجماع إن وقع قبل رمي حمره العفة وطواف الإفاضة في يوم الحر أو قبله ، فإن وقع بعد أحدهما في يوم الحر أو قبلهما بعد يوم الحر لم يفسد ، وعليه الهدى ، وإذا فسد الحج فوجب عليه التمدد حتى يكمله ، ويجب قصاؤه على الفور في العام المقبل ، وتفسد العمرة بالجماع إن وقع قبل كمال السعى ، فإن كمل ولم يخلو لم تفسد بالجماع ، وأهدى إلى البيت الحرام ، ويستحب في الهدى الإبل ثم الفرس ، ثم الغنم ، فإن عجز عن جميع ذلك ، ولم يجد ما يشتري به الهدى أو من يسلمه صام عشرة أيام .

قوله [ إِلَى الْإِفَاضَةِ يُبْقَى الْأَمْتِنَاغُ ] أشار بذلك إلى بيان التحليلين الأصغر والأكبر ، والمعنى أنه يستمر الامتناع المذكور وهو قُرب النساء والصيد إلى طواف الإفاضة ، وهذا هو المسمى بالتحلل الأكبر ، وكذا يهوى عن الطيب حيثئذ ولكن على وجه الكراهة ، فإن تطيب فلا فدية عليه ، وإنما يكون طواف الإفاضة تحللاً أكبر لمن

- 282 - وَجَازَ الاسْتِظْلَالَ بِالْمُرْتَفِعِ لَا فِي الْمَحَامِلِ وَشُقْدَفٍ فَعِ  
 283 وَسُنَّةُ الْعُمْرَةِ فافْعَلْهَا كَمَا حَجَّ وَفِي التَّنْعِيمِ نَذْبًا أَخْرِمَا  
 284 وَلِائِرَ سَعْيِكَ اخْلِقْ وَقْصُرَا تَجَلَّ مِنْهَا وَالطَّوَافَ كَثْرَا  
 285 مَا دُمْتَ فِي مَكَّةَ وَارَعَ الْحُرْمَةَ لِجَانِبِ الْبَيْتِ وَزِدْ فِي الْخِدْمَةِ  
 286 - وَلَا زِمِ الصَّفَّ فَإِنْ عَزَمْتَ عَلَى الْخُرُوجِ طُفْ كَمَا عَلِمْتَ

سعى قبل الوقوف ، وإلا فلا يحصل التحلل إلا بالسعى بعد طواف الإفاضة ، ويجلُّ به كل شيء إن حلق وإلا فهو ممسوع من الجماع ، وأما باقى المنوعات من اللباس والطيب والدهن وإزالة الشعر فيحلُّ برمي حبرة العقدة يوم العيد أو بخروج وقت أدائها ، وهذا هو التحلل الأصغر .

وقوله [ وَجَازَ الاسْتِظْلَالَ ] إلى قوله [ وَشُقْدَفٍ فَعِ ] أفاد الناطم أنه يجوز للمحرم أن يستظل بالمرتفع على رأسه مما هو ثابت كالسواء والحذاء والشجر لا ما كان غير ثابت كالمحمل والشُقْدَف وهو مركب أكبر من الهودج ، يستعمله لعرب ، كان يركبه لحجاج إلى البيت الحرام <sup>(1)</sup> ، وفهم منه أن المنوع أن يستظل بالمحمل وهو فيه ، أما لو استظل به وهو ليس فيه كأن يكون بحاميه فيحور ، وقوله [ فَعِ ] أى احمط ما ذكرته لك .

قوله [ وَسُنَّةُ الْعُمْرَةِ ] إلى قوله . [ كَمَا عَلِمْتَ ] أحرر أن العمرة سنة مؤكدة وأن الإحرام بها يستحب أن يكون من التمتع ، وأن صفة الإحرام بها وما بعده استحباب الغسل والتطيف ، وما يلبسه وما يخرم عليه من اللباس والتطيب ولصيد ونحو ذلك ، والتسمية والطواف كالحج سواء سواء ، لذا قال [ فافْعَلْهَا كَمَا حَجَّ ] ويريد عليه أنه إذا فرغ من السعى وخلق أو قصر فقد حلَّ منها ، ثم أفاد الناطم أنه يستحب أن يكثر من الطواف بالبيت ما دام بمكة ، وأن يراعى حرمة هذا السد بترك لفسوق والمعاصي وفعل الطاعات ، وأنه إن عزم على الخروج من مكة ، فيستحب له أن يطوف طواف الوداع على الصفة المتقدمة .

(1) انظر : المعجم الوسيط ( 1 / 507 ) .



## زِيَارَةُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ

- 287 - وَصِرَ لِقَبْرِ الْمُضْطَفَى بِأَدَبٍ وَنَبِيَّةٌ تُجَبُّ لِكُلِّ مَظْلَبٍ  
288 سَلِمَ عَلَيْهِ ثُمَّ زِدْ لِلصَّدِيقِ ثُمَّ إِلَى عُمَرَ نِلْتَ التَّوْفِيقَ  
289 وَاعْلَمْ بِأَنَّ ذَا الْمَقَامِ يُسْتَحَبُّ فِيهِ الدُّعَا فَلَا تَمَلْ مِنْ طَلَبِ  
290 وَسَلْ شَفَاعَةَ وَخَثْمًا حَسَنًا وَعَجِلْ الْأَوْتَةَ إِذْ نِلْتَ الْمُنَى  
291 - وَادْخُلْ ضَحَى وَأَضْحَبْ هَدِيَّةَ الشُّرُورِ إِلَى الْأَقَارِبِ وَمَنْ بِكَ يَدُورُ

قوله . [ وَصِرَ ] إلى قوله [ يَدُورُ ] أخبر الناظم أنه يُسْتَحَبُّ زيارَةُ قبر النبي ﷺ والصلاة في المسجد النبوي ، وهي سنة مجمع عليها ، ويستحب أن يأتى المسجد فيصلى فيه ، ثم يأتى القبر الشريف بأدب ووقار ، ولا يلتصق به ولا يتمسكه كما يفعله بعض الجهال .

قال مالك فيقول السلام عيث أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، صلى الله عليك وعلى أرواجك ودريتك وعلى أهلكت أحمين ، كما صليت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ، فشهد أنك قد بعت الرسالة وأديت الأمانة وعبدت ربك وجهدت في سبيله حتى أتاك القبور ، صلى الله عليك أفضل الصلاة وأتمها ، ثم تتحنن عن ناحية اليمين وتقول السلام عليك يا أبا بكر الصديق ، ثم تدعوه له وتثنى عليه ثم تتحنن عن اليمين قدر ذراع ، فتقول السلام عليك يا أبا حفص عمر بن الخطاب ، ويستحب أن يدعو بما شاء عند قبره ، وأن يسأل الله أن يرزقه شفاعته نبيه ﷺ يوم القيامة ، وأن يَمُرَّ عليه تعالى بخس الخاتمة له ونسائه المسلمين ، ويستحب للمسافر بعد رجوعه من الحج أن يدخل في وقت ضحى وأن يستصحب معه هدية لأقاربه وأحبابه ، ما لم يكن في ذلك عليه كبير كلفة .

\*\*\*

## كِتَابُ مَبَادِي التَّصَوُّفِ وَهَوَادِي التَّعَرُّفِ

- 292 - وَتَوْبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُجْتَرَمُ      نَجِبٌ قَوْرًا مُطْلَقًا وَهِيَ النَّدَمُ  
293 - بِشَرْطِ الْإِقْلَاعِ وَنَفْيِ الْإِصْرَارِ      وَلَيَتَلَفَ مُمَكِّنًا ذَا اسْتِغْفَارٍ  
294 - وَحَاصِلُ التَّقْوَى اجْتِنَابُ وَامْتِنَالُ      فِي ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ بِذَا تُنَالُ  
295 - فَجَاءَتِ الْأَقْسَامُ حَقًّا أَرْبَعَةٌ      وَهِيَ لِلسَّالِكِ سُبُلُ الْمَنْفَعَةِ  
296 - يَنْغُضُ عَيْنِيهِ عَنِ الْمَحَارِمِ      يَكُفُّ سَمْعَهُ عَنِ الْمَائِمِ  
297 - كَغَيْبَةِ نَمِيمَةٍ زُورٍ كَذِبُ      لِسَانُهُ أُخْرَى يَتْرُكُ مَا جُلِبُ  
298 - يَحْفَظُ بَطْنَهُ مِنَ الْحَرَامِ      يَتْرُكُ مَا شُبَّ بِإِهْتِمَامِ

حتم المؤلف رحمه الله - هذا النظم محممة من الأدب والهادي الأخلاقية التي عليها قام علم التصوف ، رجاء أن يكون السعي في تصفية القلب وتطهيره خاتمة العمل ، فأحرر رحمه الله - أن التوبة واجبة على الفور من كل ذنب يُجْتَرَمُ (أى يُرتكب) ، ويجب أن يعقها الدم والحسرة على ما ركه من معصية الله ، وأحرر كذلك أن من شروط التوبة : ترك الإصرار على الذنب ، والإقلاع عنه ، والعزم على عدم الرجوع إليه ، ورَدَّ الحقوق إلى أصحابها إن كان هناك ثمة حقوق للأدْمِيين ، ثم يُجِبُّ أن حاصل التقوى ومدارها على فعل الطاعات وحتاب المهيئات في الظاهر والباطن ، وقوله [بِذَا تُنَالُ] أى تدرك التقوى وتحصل هذه أفعال .

قوله [فَجَاءَتِ الْأَقْسَامُ حَقًّا أَرْبَعَةٌ] يعنى أن أقسام التقوى أربعة احتساب ، وامتثال في الظاهر ، ههنا قسمان ، واحتساب وامتثال في الباطن وهذان القسمان الآخران مرجعهما القلب والنية .

وقوله [يَنْغُضُ] إلى قوله : [كُلُّ دَاءٍ] أحرر أن على المسلم أن يكف لسانه عن العيبة والنميمة ، وشهادة الزور ، والكذب ، ويحفظ بطنه عن أكل الحرام ، وأن يترك كل ما فيه شبهة من شأنه الحرام ، وأن يتقى الشهيد أى الحاصر العليم تعالى في أن يبطش بأحد في ماله أو جسده ، أو دمه .

- 299 - يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّهِيدَ فِي الْبَطْشِ وَالسَّعْيِ لِمَمْنُوعٍ يُرِيدُ  
300 وَيُوقِفُ الْأُمُورَ حَتَّى يَعْلَمَا مَا اللَّهُ فِيهِنَّ بِهِ قَدْ حَكَمَا  
301 يُظْهِرُ الْقَلْبَ مِنَ الرِّبَاءِ وَحَسَدٍ عُجْبٍ وَكُلِّ دَاءٍ  
302 وَاعْلَمْ بِأَنْ أَضْلَ ذِي الْأَفَاتِ حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَطَرْحُ الْآثِي  
303 رَأْسُ الْخَطَايَا هُوَ حُبُّ الْعَاجِلَةِ لَيْسَ الدَّوَا إِلَّا فِي الْأَصْطِرَارِلَةِ  
304 يَضْحَبُ شَيْخًا عَارِفَ الْمَسَالِكِ بِقِيهِ فِي طَرِيقِهِ الْمَهَالِكِ  
305 يُذَكِّرُهُ اللَّهَ إِذَا رَآهُ وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى مَوْلَاهُ  
306 يُحَاسِبُ النَّفْسَ عَلَى الْأَنْفَاسِ وَيَزِنُ الْخَاطِرَ بِالْقِسْطَاسِ  
307 وَيَحْفَظُ الْمَقْرُوضَ رَأْسَ الْمَالِ وَالنَّفْلَ رِبْحَهُ بِهِ يُوَالِي

وقوله [وَالسَّعْيِ لِمَمْنُوعٍ يُرِيدُ] أي يجرم عليك أن تسعى إلى ما فيه معصية الله أو ظلم العباد وأحد حقوفهم ، وأن يحفظ فَرْجَهُ عن الحرام ، وأن يتوقف عن كل شيء لا يعرف حكمه الشرعي حتى يسأل أهل العلم عن حكم الله فيه ، وأن عليه أن يُظْهِرَ قلبه من الرِّبَاءِ والحسد ، والعُجْبِ والاحتِيال بنفسه وكل داء يفسد قلبه ودينه .

قوله [وَاعْلَمْ بِأَنْ أَضْلَ ذِي الْأَفَاتِ] إلى قوله [الكَرِيمِ] آخر - رحمه الله - أن أصل الآفات التي تُصيب القلوب وتفسدها هي حُبُّ الرِّيَاسَةِ في الدُّنْيَا ، وسبَابُ الْآخِرَةِ وهي التي فسد بها بقوله [الْأَقْ] ، وذكر أن رَأْسَ الْخَطَايَا هو حُبُّ الدُّنْيَا كما جاء في الآثار ، وأن المحلِّص من تلك الآفات هو اللُّحُوءُ وَالْأَصْطِرَارُ إِلَى اللَّهِ سبحانه في الخلاص منها ومن شرها ، وعلى السَّالِك أن يصحب شيخًا عارِفًا بربه ففيها يَدُلُّهُ على طريق الله الموصلة إليه ، يعينه على تأديب نفسه وتخليصها من أهوى وساير الأدواء الحبيثة ، يذكِّره الله إذا رآه ويكون سببًا في وصوله إلى تحقيق الطاعة لربه ومولاه .

قوله [وَيَحْفَظُ الْمَقْرُوضَ] إلى آخره ، آخر أن حفظ فرائض الله هي رأس مال العبد من ناحية دينه ، وأن الوافل هي الربح ، فيحب عبيه أن يحفظ رأس المال ، وأن يُكْثِرَ من ربحه ما استطاع ، وأن يُكْثِرَ من الذكر بقلبه سائلًا بربه العون في ذلك ، وأن يجاهد نفسه في طاعة الله والصبر على مرصاته ، وأن يتحلى بما عليه أهل اليقين والصدق

- 308 - وَيُكْثِرُ الذِّكْرَ بِصَفْوِ لُبِّهِ وَالْعَوْنُ فِي جَمِيعِ ذَا بَرِّهِ
- 309 - يُجَاهِدُ النَّفْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَيَتَحَلَّى بِمَقَامَاتِ الْبَقِيَّةِ
- 310 - خَوْفٌ رَجَاءٌ شُكْرٌ وَصَبْرٌ تَوْبَةٌ زُهْدٌ تَوَكُّلٌ رِضَا مَحَبَّةٌ
- 311 - يَصْدُقُ شَاهِدُهُ فِي الْمُعَامَلَةِ يَرْضَى بِمَا قَدَرَهُ الْإِلَهُ لَهُ
- 312 - بِصِيرٍ عِنْدَ ذَاكَ عَارِفًا بِهِ حُرًّا وَغَيْرُهُ خَلَا مِنْ قَلْبِهِ
- 313 - فَحَبَّةُ الْإِلَهُ وَاضْطِفَاءُ لِحَضْرَةِ الْقُدُّوسِ وَاجْتِنَابُهُ
- 314 - ذَا الْقَدْرُ نَظْمًا لَا يَفِي بِالْغَايَةِ وَفِي الذِّى ذَكَرْتُهُ كِفَايَةٌ
- 315 - أَبْيَانُهُ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ تَصِلُ مَعَ ثَلَاثِمِائَةٍ عَدَّ الرُّسُلُ
- 316 - سَمِيَّتُهُ بِالْمُرْشِدِ الْمُعِينِ عَلَى الضَّرُورِي مِنْ عُلُومِ الدِّينِ
- 317 - فَاسْتَلُّ النِّفْعَ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ مِنْ رَبَّنَا بِجَاءِ سَيِّدِ الْأَنَامِ
- 318 - قَدْ انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ صَلَّى وَسَلَّم عَلَى الْهَادِي الْكَرِيمِ

من الخوف والرجاء والشكر والصبر والتوبة والزهد والتوكل والرضا عن الله ومحبه ، وأن يستشعر أن الله شاهده في كل معاملاته وتصرفاته ، وأن يرضى عن ربه في كل ما هو فاعل به ، فإنه إن حقق صار عارفاً بربه عبداً له وحده ، حُرّاً عما سواه ، وبهذا يحبه تعالى ويصطفيه لحضرة قدسه .

ثم ختم الناظم كلامه بذكر عدد أبيات نظمه ، واسم هذا النظم ، وسؤال الله أن ينفع به من قرأه ، ثم ختم بحمد الله والصلاة على رسوله الكريم .

انتهى بفضل الله وكرمه

كتب شرحه وحرر مسائله واختصره

أفقر العباد إلى الله ، كاتبه

(محمد مصطفى قاسم الطحاوي)

عَامِلُهُ اللَّهُ بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ ، آمِينَ



# فهرسُ الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
43	مندوبات الصلاة	3	مقدمة المحقق
46	مكروهات الصلاة	6	ترجمة الناظم
	صلاة الجنازة والكسوف والاستسقاء	7	مقدمة الناظم
48	والعبدین والسُنن	9	الحكم العقلی
51	أحكام سجود السهو	10	أقسام الحكم العقلی
54	من نسی أو شك فی ركن من الصلاة	11	أول ما يجب علی المكلف
57	أحكام الجمعة	11	التكليف وعلاماته
59	شروط الإمامة وأحكامها	12	كتاب أم القواعد
63	أحكام المسبوق	12	الصفات الواجبة لله تعالى
66	كتاب الزكاة	14	ما يستحيل فی حقه تعالى
67	زكاة التجارة ودين المدير	14	أدلة وجوده تعالى
68	زكاة الإبل والبقر والغنم	16	ما يجب لله ولرسله
70	مسائل فی الزكاة	18	الشهادة ودلالاتها علی معانی العقيدة
73	زكاة الفطر	19	الإسلام والإيمان والإحسان
73	كتاب الصيام	20	مقدمة من الأصول
75	مكروهات الصيام ومندوباته	22	كتاب الطهارة
76	القضاء والكفارة فی الصيام	23	فرائض الوضوء
78	كتاب الحج	24	سُنن الوضوء
78	فرائض الحج وواجباته	26	نواقض الوضوء
81	صفة الحج وترتيب أفعاله	29	فرائض الغسل وسُننه ومندوباته
84	السعی بین الصفا والمروة	31	موجبات الغسل وما يُتبدأ به
86	الوقوف بعرفة وما يُفعل بعده	33	التيمم وأحكامه
89	محرمات الإحرام	37	كتاب الصلاة :
92	زيارة المسجد النبوی	37	فرائض الصلاة
93	كتاب مبادئ التصوف وهوادى الثَّعْرَف	39	شروط أداء الصلاة
96	فهرسُ الموضوعات	41	شروط وجوب الصلاة وسُننها



استودعت هنا الشهادتان  
أن لا إله إلا الله  
وأن محمد  
الرسول  
الله

صلي الله عليه وسلم  
هذا الكتاب هدية عيد الأضحى  
لكل أهل المشهد الموريتاني  
فجزى الله الناظم  
والشارح له  
والماسحة  
أختكم  
سارة

[www.almashhed.com](http://www.almashhed.com)

# من منشورات دار الفضيّة

